BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

العلاقات العربية الروسية

رؤى استراتيجية وتحليلية
حول الدور الروسي في المنطقة العربية

تقديم
الأستاذ الدكتور مصطفى الفقي

تحرير
الدكتور محمود عزت

مركز الدراسات الاستراتيجية
Center for Strategic Studies

العلاقات العربية الروسية

رؤى استراتيجية وتحليلية
حول الدور الروسي في المنطقة العربية

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

العلاقات العربية الروسية

رؤى استراتيجية وتحليلية
حول الدور الروسي في المنطقة العربية

تقديم
الأستاذ الدكتور مصطفى الفقي

تحرير
الدكتور محمود عزت

مركز الدراسات الاستراتيجية
Center for Strategic Studies

مكتبة الإسكندرية بيانات الفهرسة- أثناء - النشر (فان)

العلاقات العربية الروسية : رؤى استراتيجية و تحليلية حول الدور الروسي في المنطقة العربية / تقديم مصطفى الفقي ؛ تحرير محمود عزت. -- الإسكندرية، مصر : مكتبة الإسكندرية، مركز الدراسات الاستراتيجية ، ٢٠٢١.

صفحة ؛ سم

يشتمل على إرجاعات ببليوجرافية.

تدمك 978-977-452-604-6

١. الدول العربية -- علاقات خارجية -- روسيا. ٢. روسيا -- علاقات خارجية -- الدول العربية. أ. الفقي، مصطفى، ١٩٤٤- ب. عزت، محمود. ج. مكتبة الإسكندرية. مركز الدراسات الاستراتيجية.

ديوي —327.470174927 2021476388644

ISBN 978-977-452-604-6

رقم الإيداع: 2021/9738

© مكتبة الإسكندرية، ٢٠٢١.

الاستغلال التجاري

يحظر إنتاج نسخ متعددة من المواد الواردة في هذا الكتاب، كله أو جزء منه، بغرض التوزيع أو الاستغلال التجاري، إلا بموجب إذن كتابي من مكتبة الإسكندرية. وللحصول على إذن لإعادة إنتاج المواد الواردة في هذا الكتاب، يُرجى الاتصال بمكتبة الإسكندرية، ص. ب. ١٣٨، الشاطبي ٢١٥٢٦، الإسكندرية، مصر.
البريد الإلكتروني: secretariat@bibalex.org

المساهمة في الإعداد: حسين سلامة

المراجعة الببليوجرافية: نيفين نور الدين
رحاب عز الدين

المراجعة اللغوية: نادية طه
فريدة صبيح

معالجة النص: صفاء الديب

مراجعة التنسيق: مروة عادل

التصميم الجرافيكي: آمال عزت

الآراء الواردة في هذا الكتاب تُعبِّر عن آراء كاتبيها فقط، ولا تُعبِّر بالضرورة عن رأي مكتبة الإسكندرية.

الفهرس

تقديم: العلاقات العربية الروسية من منظور مختلف	الأستاذ الدكتور مصطفى الفقي	٧
محصلة التعاون المصري الروسي خلال عام ٢٠٢٠ والوضع الحالي للعلاقات المصرية الروسية	السفير جيورجي بوريسينكو	١١
الدور الجيوسياسي لروسيا في الشرق الأوسط: معطيات جديدة لفاعل قديم	الدكتورة مي مجيب	١٧
الطموحات الروسية تجاه المنطقة العربية الإفريقية	الدكتور محمود عزت	٢٩
جيو اقتصاديات النفط والغاز في الاستراتيجية الروسية في ليبيا	محمد العربي	٣٧
الاستراتيجية الروسية تجاه المنطقة المغاربية	الأستاذة الدكتورة آمال الحواسني	٤٥
الدور الروسي في سورية: الدوافع والمآلات	معالي لطفي سالم	٥٣
استئناف الهيمنة الروسية على المنطقة العربية في ظل تعاظم النفوذ الإيراني.. سورية نموذجًا	محمد رمضان أبو شعيشع	٧٧
محددات العلاقات الجيواستراتيجية العربية الروسية	دعاء الهواري	٩٣

تقديم

العلاقات العربية الروسية من منظور مختلف

الأستاذ الدكتور مصطفى الفقي
مدير مكتبة الإسكندرية

شهدت السنوات الأخيرة منذ تفجر الأوضاع في العالم العربي إثر الثورات العربية تكثيف روسيا لمساعيها إلى تحقيق مكاسب تؤسس لنفوذ إقليمي روسي جديد في منطقة الشرق الأوسط؛ وبالفعل تمكنت روسيا من إعادة صياغة سياستها الخارجية تجاه المنطقة العربية، بما يتناسب مع أولوياتها من جهة ومع المصالح العربية -كل على حدة- من جهة أخرى، وهو ما يتضح جليًّا في تباين الدور الروسي في القضية السورية - على سبيل المثال - عن دوره في الخلاف المصري حول السد الإثيوبي، وكذلك اختلاف الدور الروسي في التعامل مع الملف الليبي.

وتكشف السياسة الخارجية الروسية المعاصرة عن مُنطلقات تتحكم في عودة موسكو إلى المشهد العربي، ومن ثم شكلت هذه المنطلقات جوهر العلاقات الروسية العربية؛ أولها: أنه لم يعد للاعتبارات الأيديولوجية ذات الثقل الذي كان تتمتع به، قبل انهيار الاتحاد السوفيتي، فقد تم الأخذ بمبدأ تحقيق المصالح الاقتصادية لروسيا في المنطقة بدلًا من الأيديولوجية والخلفيات السياسية السابقة. ثانيها: سعي روسيا إلى تأسيس علاقة من نوعٍ خاص تجاه دول المنطقة العربية، ورد الاعتبار والثقل والنفوذ الدوليين لها، وكذا اتباع دبلوماسية جديدة تقوم على تعزيز الدور الروسي كوسيط مقبول من كل الأطراف العربية في حل النزاعات والأزمات الدولية والإقليمية ذات

الصلة بالمنطقة العربية، وهذا ما ظهر جليًّا في مجموعة ملفات عربية؛ مثل العراق، وسورية، ولبنان، وفلسطين، وأزمة السد الإثيوبي والعلاقات المصرية الإثيوبية، وغيرها من الملفات والقضايا الناشئة خلال السنوات القليلة الأخيرة.

ولعل سعي روسيا إلى النجاح في كسب هذا النفوذ الإقليمي في المنطقة العربية، جاء معتمدًا على تعاملها مع الدول العربية ككيان إقليمي واحد، على عكس تعامل القوى الكبرى الأخرى، التي ترفض التعامل مع المنطقة العربية ككيان موحد، وطرح صيغ بديلة أخرى؛ مثل «الشرق الأوسط الكبير»، أو «دول حوض البحر المتوسط»، وغيرها من المشروعات التي طُرحت للتعامل من منطلق محو الهوية العربية في التعامل مع القضايا السياسية والاقتصادية.

ولعل أبرز مميزات السياسة الروسية في المنطقة العربية تأكيدها المستمر على عدم التدخل في الشئون الداخلية لدول المنطقة، وهو ما بدا جليًّا في تحفظاتها على مشروع تشجيع الديمقراطيات وفرضها من الخارج، وتأييد فكرة الإصلاح من داخل دول المنطقة، بعيدًا عن استخدامه ذريعة للتدخل في شئونها الداخلية.

فالمؤشرات تشير إلى اتخاذ روسيا تدابير نحو تطبيق استراتيجية معممة وظيفية، تسعى من خلالها باستمرار إلى تحسين امتيازاتها السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، وتقلل من تلك الامتيازات تجاه خصومها في المنطقة العربية، بل والشرق الأوسط بشكل عام؛ فحركة العلاقات العربية الروسية كانت قد انحصرت خلال العقود الأخيرة في الشراكات الاقتصادية والمعاملات التجارية، والتعاون في مجالات الطاقة، وجذب الاستثمارات العربية إلى روسيا، والتعاون في مجال تكنولوجيا المعلومات، وتعظيم حجم صادرات السلاح الروسي، وفتح أسواق جديدة في هذا الشأن، وهو ما دفع روسيا خلال السنوات الأخيرة إلى إعادة رسم خطة لدور جديد، تستطيع به تحقيق العمق الاستراتيجي في المنطقة العربية بالتوازي مع طموحات القوى العظمى والعلاقات العربية غير المستقرة في بعض المواقف مع أوروبا والولايات

المتحدة الأمريكية، بالتماشي مع سياساتها في تبني مواقف وسطية متوازنة تجاه بعض القضايا الخلافية بين الدول العربية من جهة، وغيرها من الدول من جهة أخرى.

ومن هذا المنطلق يحاول هذا الملف - الصادر عن مركز الدراسات الاستراتيجية بمكتبة الإسكندرية - تقييم علاقات روسيا مع المنطقة العربية؛ واستشراف الدور الروسي الجديد في المنطقة؛ وذلك من خلال مجموعة من المقالات والدراسات التحليلية التي تطرح معالجات وإشكاليات مختلفة لطبيعة العلاقات العربية الروسية الحالية ومآلاتها المستقبلية.

استهل الملف سعادة سفير روسيا الاتحادية بالقاهرة بتقرير حول النتائج السياسية بين مصر وروسيا لسنة ٢٠٢٠، والوضع الحالي للعلاقات المصرية الروسية. ثم تلا التقرير مجموعة من المقالات والدراسات التي تناولت محاور مختلفة كالدور الجيوسياسي لروسيا في الشرق الأوسط، والطموحات الروسية تجاه المنطقة العربية الإفريقية، والاستراتيجية الروسية تجاه المنطقة المغاربية، وجيو اقتصاديات النفط والغاز في الاستراتيجية الروسية في ليبيا، والدور الروسي في سورية، وكذلك استئناف الهيمنة الروسية على المنطقة العربية في ظل تعاظم النفوذ الإيراني؛ انتهاءً بتناول محددات العلاقات الجيواستراتيجية العربية الروسية.

محصلة التعاون المصري الروسي خلال عام ٢٠٢٠ والوضع الحالي للعلاقات المصرية الروسية

السفير جيورجي بوريسينكو
سفير جمهورية روسيا الاتحادية بالقاهرة

العلاقات المصرية الروسية

تتمتع العلاقات المصرية الروسية في الآونة الأخيرة بطابع إيجابي، على مستوى السلطات الرسمية والحالة العامة للمجتمع. ويسهم هذا التفاعل الوثيق بين كبار المسئولين في البلدين، فضلًا عن التفاعل الثنائي البَنَّاء المستمر والمتعدد الأوجه، في تحقيق نتائج ملموسة جديدة بين مصر وروسيا.

وتأكيدًا على ذلك، فإن من إنجازات عام ٢٠٢٠ تصديق مجلس نواب جمهورية مصر العربية على المعاهدة بين روسيا ومصر بشأن الشراكة الشاملة والتعاون الاستراتيجي، التي تتضمن تكثيف الاتصالات الثنائية على مختلف المستويات، وزيادة تعزيز التفاعل بين القاهرة وموسكو في المستقبل.

وتعلم روسيا مدى أهمية اتفاقية الشراكة الشاملة والتعاون الاستراتيجي التي صدق عليها مجلس النواب، ووقع الرئيسان عبد الفتاح السيسي وفلاديمير بوتين عليها بمدينة سوتشي في أكتوبر عام ٢٠١٨، وتنص الاتفاقية على عقد قمة سنوية بين الرئيسين السيسي وبوتين، واجتماعين بين وزيري الخارجية في البلدين كل عام، فضلًا عن عقد اجتماعات بصيغة (٢+٢) بين وزيري الدفاع والخارجية من مصر وروسيا.

ومن المؤكد أن هذه الاتفاقية ستعمل على تعزيز التفاعل والتعاون بين الوزارات والهيئات المختلفة في كلا البلدين، وستدخل حيز التنفيذ عقب تصديق الرئيس السيسي عليها، وإبلاغ وزارة الخارجية المصرية نظيرتها الروسية بذلك، وستعمل هذه الاتفاقية على تعزيز العلاقات الثنائية بين مصر وروسيا، وذلك انطلاقًا من أن مصر وروسيا شريكان استراتيجيان؛ حيث إن الشراكة الاستراتيجية تعد على مستوى عالٍ من التعاون بين الدول في الساحة الدولية.

وتؤكد هذه - الاتفاقية التي صدقت عليها روسيا العام الماضي - أن هناك توافقًا في الآراء والتوجهات بين القاهرة وموسكو حول تسوية النزاعات الإقليمية، ومساندة كلا البلدين بعضهما، وكذلك دعم تعاون أوثق في الأمم المتحدة والمنتديات الدولية الأخرى.

التعاون المشترك بين مصر وروسيا

تبدي روسيا استعدادها لتعزيز التعاون مع مصر في قضايا السياسة الخارجية، ومجالات التعاون الاقتصادي ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك التعاون في مجال الذكاء الاصطناعي. وقد أبدت موسكو رغبتها في تطوير شراكة وثيقة مع القاهرة في هذا المجال.

وقد زار وزير الخارجية المصري سامح شكري روسيا في أكتوبر الماضي، ووُصفت هذه الزيارة بأنها كانت ناجحة؛ حيث أجرى شكري مباحثات مثمرة مع نظيره الروسي سيرجي لافروف، ووزير التجارة والصناعة الروسي، وأمين عام المجلس القومي الروسي، وبعض الشخصيات السياسية الأخرى حول عدد من القضايا الثنائية من بينها التعاون على الساحة الدولية؛ حيث إن كلا البلدين لهما توجه مماثل نحو النزاعات في كلٍّ من سورية وليبيا، ويعملان حاليًا على صياغة معاهدة في الأمم المتحدة، تتعلق بجرائم الإنترنت التي تتضمن أمن المعلومات، ومنع استخدام الإنترنت لتجنيد الإرهابين.

وهناك اتفاق واضح بين القاهرة وموسكو حول جهود مكافحة الإرهاب، ولهما الرأي نفسه عن جماعة الإخوان المسلمين، ومن الجدير بالذكر أن روسيا حظرت تلك الجماعة خلال الحرب الشيشانية في عام ٢٠٠٤.

ومن المتوقع أن يزور سيرجي لافروف؛ وزير خارجية روسيا القاهرة هذا العام عقب الانتهاء من المرحلة النشطة لجائحة (كوفيد-١٩) واستقرار الوضع الوبائي، وذلك ردًّا على زيارة شكري لموسكو، بينما يتم التواصل حاليًّا بين الجانبين عبر تقنية الفيديو كونفرنس.

أما عن الاجتماعات بصيغة (٢+٢)، فيتطلع الطرفان إلى استئناف عقدها هذا العام سواء في القاهرة أو في موسكو، على أن تُجرى بصفة شخصية بين وزيري الدفاع والخارجية في كلا البلدين؛ حيث إن هذه الآلية تعد فعالة للتعاون والتواصل في جميع مجالات الأمن الدولي والقضايا الدبلوماسية.

وبالحديث عن اللجنة المشتركة، فإن اللجنة العليا المصرية - الروسية المشتركة للتعاون والتجارة والتعاون الاقتصادي والعلمي والتقني عقدت في ٩ ديسمبر ٢٠٢٠ اجتماعًا غير رسمي برئاسة نيفين جامع؛ وزيرة الصناعة والتجارة، ونظيرها الروسي دينيس مانتوروف، وبحثت عددًا من الموضوعات من بينها المنطقة الصناعة الروسية، واتفاقية التجارة الحرة بين مصر والاتحاد الاقتصادي الأوراسي.

ومن المؤكد أن تزور الوزيرة نيفين جامع موسكو في مايو ٢٠٢١ للمشاركة في الاجتماعات الرسمية للجنة المصرية الروسية المشتركة للتعاون الاقتصادي والتجاري والعلمي والتقني.

مصر والاتحاد الاقتصادي الأوراسي

وتجدر الإشارة إلى أن أندريه سليبنيوف؛ وزير التجارة بالاتحاد الاقتصادي الأوراسي بحث بشكل مفصل خلال زيارته الأخيرة للقاهرة مع نيفين جامع؛ وزيرة الصناعة والتجارة، المفاوضات بين مصر والاتحاد الأوراسي، واتفقا على عقد جولة جديدة من المفاوضات على

مستوى الخبراء بموسكو في مارس ٢٠٢١، وتبدي موسكو اهتمامًا واضحًا بتوقيع مصر على اتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد؛ حيث بدأت المفاوضات في عام ٢٠١٨، وعُقِدت ثلاث جولات في عام ٢٠١٩، ولكن مسار المفاوضات تأثر بسبب جائحة (كوفيد-١٩) عام ٢٠٢٠.

وقد أوضحت مفوضية الاتحاد الاقتصادي الأوراسي عن رغبتها في الانتهاء من المفاوضات مع مصر هذا العام، على أن تُوقع هذه الاتفاقية في عام ٢٠٢٢، ولكن مسار التفاوض يعتمد على الظروف في ظل استمرار جائحة فيروس كورونا المستجد، وهناك بعض التفاصيل الفنية تحتاج إلى مزيد من المفاوضات، وتظهر أهمية هذه الاتفاقية للجانبين في أنها سوف تساعد جميع الدول على تعزيز التعاون بين الشركات وتبادل مصر والدول الأعضاء الخمسة تصدير المنتجات.

المنطقة الصناعية الروسية

وبالحديث عن المنطقة الصناعية الروسية، قد أعربت روسيا عن أملها في أن يشهد هذا العام خطوات جديدة لتطوير هذا المشروع الذي سوف يكون مفيدًا لمصر وروسيا التي ترغب في تصدير منتجاتها إلى الدول الإفريقية والعربية دون جمارك إضافية، وعلى الجانب الآخر سوف تستفيد القاهرة من نقل التكنولوجيا الروسية، وفرص عمل للمصريين، وإنتاج منتجات يكتب عليها صنع في مصر، ويعمل المسئولون المصريون والروس حاليًّا على مناقشة بعض التفاصيل لهذا المشروع أمام رغبة الشركات الروسية في معرفة المزيد حول مزايا هذا المشروع؛ حيث إن هناك ٣٦ شركة روسية تعمل في مجالات مختلفة؛ مثل: إنتاج زيوت السيارات، واللمبات الكهربائية، وعربات القطار، والصناعات الغذائية؛ مثل إنتاج زيوت الطعام، والزبادي، وغيرها ترغب في دخول هذه المنطقة.

العام الإنساني المصري الروسي

إن وزارة الثقافة الروسية تعكف حاليًّا على وضع جدول جديد لفعاليات العام الإنساني المصري-الروسي الذي تأجل العام الماضي بسبب جائحة (كوفيد-١٩). ومن المنتظر مشاركة

بعض الشخصيات الثقافية الروسية المهمة والكثير من الفرق المسرحية في عروض فنية، وكذلك افتتاح معارض فنية في القاهرة وبعض المدن المصرية. ويعتمد البت في تحديد مواعيد نهائية لإقامة فعاليات العام الإنساني على الوضع الوبائي، وقد افتتحت روسيا تمثال الراقصة الروسية الشهيرة آنا بافلوفا في فبراير ٢٠٢٠، وكذلك التمثال النصفي لرائد الفضاء الروسي يوري جاجارين في سبتمبر ٢٠٢٠ بمقر وكالة الفضاء المصرية.

قمة روسيا - إفريقيا

وعن قمة روسيا – إفريقيا، تؤكد موسكو رغبتها في تعزيز التعاون مع إفريقيا من خلال مصر التي تعد بوابة للقارة. فالقاهرة تعد أكبر شريك سياسي وتجاري لها في إفريقيا؛ إذ إن قيمة التبادل التجاري بين مصر وروسيا بلغت ٦,٢ مليار دولار عام ٢٠١٩، وهذا يشكل ثلث قيمة التجارة بين روسيا وإفريقيا.

كما أن روسيا تناقش مع مصر الكثير من القضايا التي تتعلق بإفريقيا، التي تعد منطقة مهمة، تمتلك إمكانيات كبيرة للتطور؛ حيث يرى البعض أن القارة الإفريقية سوف تكون أكثر المناطق تطورًا في السنوات المقبلة، كما أن موسكو تنسق مع القاهرة كثيرًا من التوجهات نحو إفريقيا؛ لأنها تمارس دورًا مؤثرًا في إقناع شركائها الأفارقة للتصويت على قرارات ومعاهدات في الأمم المتحدة.

وننوه بالاجتماع الذي عُقد في يوليو ٢٠٢٠ بين وزراء خارجية روسيا ومصر وجنوب إفريقيا والكونغو، وقد أعقب هذا الاجتماع صدور بيان مشترك، وتقرر عقد القمة الثانية (روسيا – إفريقيا) في دولة إفريقية لم تحدد بعد، في خريف عام ٢٠٢٢.

منظمة دول غاز شرق المتوسط

إن موسكو تتابع باهتمام تطور هذه المنظمة، وتدرس إمكانية التقدم بطلب للحصول على وضع مراقب فيها؛ إذ إن روسيا بصفتها من أكبر الدول في العالم من حيث إنتاج الغاز

وتصديره، ترغب في التعاون وتنسيق تجارة الغاز، وتقاسم الأسواق مع دول هذه المنظمة لا المنافسة.

تدرك روسيا جيدًا أن شرق المتوسط يعد منطقة مهمة لإنتاج الغاز وتوريده للمنطقة ولأوروبا، وتهتم بمعرفة تطور الأمور في هذه المنظمة، وترى أنه من الأفضل أن تُجمع الدول في منظمات لبحث القضايا الحيوية؛ مثل الغاز الذي أصبح مهمًّا لجميع دول العالم.

روسيا والقضية الفلسطينية

تشيد روسيا بموقف السياسيين المصريين الداعم للقضية الفلسطينية، التي تعد محورية في الأجندة العربية، وهو توجه موسكو نفسه، التي تعتقد أن هذه القضية تؤثر في النزاعات الأخرى في الشرق الأوسط، كما تعرب موسكو عن أملها في دفع الجهود نحو حل النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي، وترغب في العمل بنشاط نحو إحياء اللجنة الرباعية الدولية حول الشرق الأوسط التي تضم كلًّا من روسيا وأمريكا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

هناك إمكانية في هذه المرحلة لوجود حلول على أساس قرارات الأمم المتحدة؛ فموسكو تعرب عن أملها في إمكانية التوصل إلى حل قائم على دولتين من أجل أن يقيم الفلسطينيون دولتهم التي تتمتع بسيادة، ووحدة على أراضيهم.

الاقتصاد العالمي بعد كورونا

وعن تعافي الاقتصاد العالمي بعد كورونا، فإن روسيا تناقش مع شركائها في البريكس ومجموعة العشرين، سبل خلق مناخ أكثر جذبًا للاستثمار في العالم، وطرق مساعدة الدول التي فقدت جزءًا من اقتصادياتها بسبب الجائحة، وقد طالب الرئيس بوتين مرارًا برفع العقوبات المفروضة على بعض الدول التي تعرضت لأضرار بالغة بسبب الجائحة؛ لأن انهيار اقتصاديات الدول من الممكن أن يؤدي إلى كثير من المشكلات والنزاعات وانتشار الفقر، وننوه هنا بأن مصر والصين من الدول التي حققت نموًّا إيجابيًّا بالرغم من تفشي الوباء.

الدور الجيوسياسي لروسيا في الشرق الأوسط: معطيات جديدة لفاعل قديم

الدكتورة مي مجيب

أستاذة العلوم السياسية المساعدة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة
والمشرفة على مركز الدراسات الاستراتيجية، مكتبة الإسكندرية

ثمة مصطلحات علمية توظف لإعادة تقييم أدوار الفاعلين الدوليين على الساحة الدولية، من بينها مفهوم «القوة الحادة Sharp power»، الذي بات يُستخدم في إطار وصف سياسات الاختراق الروسي للكثير من الأقاليم الجغرافية المجاورة، من بينها إقليم الشرق الأوسط؛ حيث أصبحت روسيا تتمتع بعلاقات مركبة مع الكثير من دول الإقليم، تتنوع ما بين أُطر التعاون الاقتصادي، ونُظم التعاقد التسليحي والعسكري، ومسارات الدعم الاستخباراتي المتبادلة.

ويُعد فلاديمير بوتين، بتوجهاته القومية والبرجماتية صانع هذا التوجه، منذ ولايته الأولى في عام ٢٠٠٠؛ حيث أقر بـ«المساهمة في بناء عالم متعدد الأقطاب، يكون لروسيا دور أساسي فيه»[١]. ولعل استراتيجية الأمن القومي الروسي، التي وقع تبنيها رسميًّا في عام ٢٠٠٩، تعبر عن هذا التوجه الروسي الجديد نحو الشرق الأوسط، من خلال تأمين النمو الاقتصادي المتسارع، وتحويل روسيا الاتحادية اقتصاديًّا إلى قوة دولية كبرى، توظف مخرجات هذا التحول لتأمين مصالح الأمن القومي الروسي لتوسيع دائرة هذه الاستراتيجية على الصعيدين

(١) Sarah Feuer and Anna Borshchevskaya, "Russia Makes Inroads in North Africa", *The Washington Institute for Near East Policy*, 2 November 2017, www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/russia-makes-inroads-north-africa.

الإقليمي والدولي. وقد أسهم هذا التوجه في إدراك روسيا لفوائد إعادة تفعيل العلاقات التاريخية مع عدد من دول المنطقة وتطويرها مع البعض الآخر.

أهمية منطقة الشرق الأوسط لروسيا

واجهت روسيا الاتحادية صعوبة كبيرة في صياغة سياسة خارجية تمكنها من استعادة المكانة الدولية التي كان يحظى بها الاتحاد السوفيتي، في الوقت الذي وجدت فيه الولايات المتحدة الأمريكية المجال مفتوحًا أمامها لزعامة العالم وقيادته مع انتهاء حقبة الحرب الباردة من بداية تسعينيات القرن الماضي.

وبعد نحو عقدين من الزمن، تمكنت روسيا من إعادة صياغة سياساتها الخارجية تجاه الشرق الأوسط، وإعادة ترتيب أولوياتها، حتى يبدو أنها قد غيرت تمامًا من أسس السياسات التي كان يتبناها الاتحاد السوفيتي سابقًا وملامحها؛ فالاعتبارات الأيديولوجية التي كانت نقطة الارتكاز في العلاقات السوفيتية الشرق أوسطية بين عشرينيات ا لقرن الماضي وتسعينياته قد اختلفت، بل اختفت تمامًا. ففي حين شكلت العوامل الأيديولوجية، وتصدير أفكار الثورة «البلشفية»، والتنافس مع الولايات المتحدة الأمريكية، جوهر مصالح الاتحاد السوفيتي خلال سنوات الحرب الباردة، أخذت روسيا، بعد هذه الحقبة تتوجه بوتيرة متزايدة نحو المصالح الاقتصادية، بديلًا عن الأيديولوجية والخلفيات السياسية السابقة، ومن ثم شَكَّلت هذه التحولات جوهر السياسة الخارجية الروسية، وتوجهاتها نحو المنطقة.

وتأتي السياسة الخارجية الروسية في الشرق الأوسط في سياق قوة عالمية تريد أن تمارس دورًا في المنطقة، وتحاول امتلاك مقعد على طاولة المفاوضات والقرارات الرئيسية؛ نظرًا لأن القوة – التي لطالما ارتبطت تاريخيًّا بالتوسع الروسي - تُعدّ عنصرًا أساسيًّا من عناصر الثقافة السياسية الروسية[1]؛ في ظل عدم قبولها أن تُصنف كقوة عالمية من الدرجة

(١) مناف الحمد، «مقاربة لفهم الثقافة السياسية الروسية»، **مركز حرمون للدراسات المعاصرة**، ٣ ديسمبر ٢٠١٦، https://cutt.ly/Ux7qF2P.

الثانية، الأمر الذي دفعها إلى مزاحمة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة علاوة على التجارة، والاستقرار الإقليمي[١].

لكن مع تطور الأحداث، وتعاظم القوة الروسية ونفوذها في المنطقة، ظهرت عناصر إضافية في هذه السياسة تقوم على[٢]:

أولًا

أنها غير أيديولوجية – علمانية – تستطيع مخاطبة جميع الأطراف في المنطقة؛ مما يعطيها مرونة سياسية في التعامل مع ملفات المنطقة، وهي ميزة تعتقد روسيا أنها تتفوق بها على الغرب الذي تشخص بأنه منحاز؛ وبسبب ذلك فهو أقل مرونة.

ثانيًا

تحرك روسيا وفق النفعية البراجماتية ذات الأمد البعيد مع الالتزام بعدد قليل من القيود السياسية التي يلتزم بها الغرب، وهذا يتيح لها أيضًا مرونة أكبر.

ثالثًا

التخوف الأمني طويل الأجل من انتشار الإرهاب الدولي وتمدده إلى روسيا التي ما زالت تعاني من «عقدة الشيشان».

رابعًا

رغبة روسيا في المحافظة على الهياكل القائمة حاليًّا في الشرق الأوسط ضد التدخل الخارجي والتمرد الداخلي، وأن أي تغيير يجب أن يحدث بالوسائل الدستورية[٣].

---

(١) جيمس سلادن وآخرون، **الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط**، منظور تحليلي: رؤى خبراء بشأن قضايا السياسيات التالية (سانتا مونيكا، كاليفورنيا: مؤسسة RAND، ٢٠١٧)، www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE200/PE236/RAND_PE236z1.arabic.pdf.

(٢) محمد لكريني، «موسكو تتمدد في شمال أفريقيا»، **منتدى السياسات العربية**، ٣٠ يناير ٢٠٢٠، https://cutt.ly/hx7rORX.

(٣) مصطفى محمد صلاح، «حدود التأثير ومستقبل الدور: الدور الروسي في الشرق الأوسط»، **المركز العربي للبحوث والدراسات**، ٢٩ يناير ٢٠١٨، www.acrseg.org/40666.

خامسًا

تهدف روسيا من خلال وجودها في منطقة الشرق الأوسط إلى تحقيق مكاسب داخلية ترتبط بالتنمية الاقتصادية وتعزيز استقرارها الداخلي، بالإضافة الى أنها ترمي إلى دعم حلفائها ومساندتهم من جهة، والبحث عن حلفاء جدد لخدمة مصالحها القومية من جهة أخرى[١].

هذا، فضلًا عن أن استقرار المنطقة، من المنظور الروسي، يضمن استقرار حدودها الجنوبية؛ بل وهذا هو الأهم، يساعدها في فك العزلة الدولية التي فُرضت عليها بعد الأزمة الأوكرانية، ويُمكّنها من تقديم أوراق اعتمادها كقوة فاعلة وقادرة على الإسهام في حل الأزمات الأكثر تعقيدًا.

بالإضافة إلى هذا، هناك العمل على الإفادة من القدرات الاقتصادية للمنطقة؛ إذ ترى روسيا أن هنالك إمكانية لإقامة روابط اقتصادية بينها وبين دول المنطقة، وهو ما يمثل ضرورة حيوية لإنعاش الاقتصاد الروسي الذي يعتمد على صادرات الغاز والتعاقدات العسكرية، بما يستدعي العمل باستراتيجيات متعددة ومركبة لإيجاد شركاء اقتصاديين، وأسواق تجارية، وسوق للسلاح. كما لا ينفصل ذلك عن السعي إلى إيجاد حزام أو كتلة من الدول تقف في وجه القطبية الأحادية، وتسهم في أن يتاح لروسيا الدخول في ملفات لم تكن معنية بها في الشرق الأوسط، وإثبات أن لديها قدرة ومكانة على الساحة الدولية؛ ولذلك فهي تعمل على تنويع أنماط تحالفاتها الإقليمية ما بين شركاء جدد وحلفاء قدامى.

محددات السياسة الخارجية الروسية تجاه المنطقة

ترتكز العلاقات بين روسيا ودول المنطقة على؛ أولًا: لغة المصالح، في وقت اختلفت فيه التوجهات الخارجية الحالية عما ساد خلال الفترة السوفيتية؛ إذ بُنيت العلاقة على

---

(١) حمدي عبد الرحمن، «عودة موسكو: كيف تعيد القمة الروسية الأفريقية تشكيل خريطة التنافس الدولي؟» المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٢٦ أكتوبر ٢٠١٩،
https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/5054/عودة-موسكو-كيف-تعيد-القمة-الروسية-الإفريقية-تشكيل-خريطة-التنافس-الدولي.

أولوية التنافس الأيديولوجي من ناحية، وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول من ناحية أخرى. ثانيًا: التصدي لحالة الفوضى في المناطق المجاورة لها. ثالثًا: مكافحة الإرهاب. رابعًا: الحد من تسييس الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات الدولية، وتوظيفها لشرعنة تفاعلاتها السياسية. أخيرًا: الاستعداد والتأهب لاستخدام القوة العسكرية المباشرة في حالة تهديد مصالحها المباشرة[١].

ويعد التعاون العسكري - الأمني أكثر أشكال التعاون تقدمًا بين روسيا ودول المنطقة؛ حيث ارتفعت نفقات روسيا العسكرية في المنطقة. كما عملت روسيا على تحسين علاقاتها الاقتصادية مع ليبيا؛ حيث برز تعاون اقتصادي بين البلدين حتى قبل أزمة عام ٢٠١١.

وبعد الانتفاضات العربية، ارتكز الموقف الروسي من الحراك العربي على الدوافع والكوابح الآتية[٢]:

- طبيعة البيئة الداخلية الروسية، التي تفرض قبضة مركزية على المناطق التي تسعى إلى الانفصال.
- التخوف من انتقال عدوى الثورات إلى أراضيها.
- عدم الرغبة في وصول قوى إسلامية أصولية إلى السلطة.

ولعل اندلاع الحراكات التي شهدتها بعض دول المنطقة؛ المغرب، وتونس، والجزائر، وليبيا، ومصر - التي كان لمنصات التواصل الاجتماعي دور بالغ الأهمية في عملية الحشد - قد أحدث قلقًا وتهديدًا لمصالح روسيا في المنطقة بدا واضحًا في أوساط النخبة الروسية، الأمر الذي وضعهم في موضع الإرباك في تحديد موقف صريح بداية الأمر، ما بعثهم للتأني والتزام الصمت إزاء الأحداث والاضطرابات الواقعة. لذلك،

(١) «المصالح الروسية في إفريقيا.. قراءات وتوقعات مستقبلية»، **مركز سمت للدراسات**، ١٦ سبتمبر ٢٠١٩، https://cutt.ly/wx7yutM.

(٢) نوار جليل هاشم، وأمجد زين العابدين طعمة، «الموقف الروسي من الثورات العربية: ليبيا ومصر وسورية أنموذجًا»، **مجلة سياسات عربية**، العدد ١٢ (يناير ٢٠١٥): ١١٦.

دفع الحراك الذي شهدته المنطقة العربية عمومًا روسيا إلى إعادة النظر؛ لتكييف سياساتها الخارجية، بما يسهم في تفادي روسيا لإحداث نظم دولية جديدة لا تتناسب مع طموحاتهم[١].

مظاهر الحضور الروسي في المنطقة[٢]

بات الحضور الروسي مركزيًّا في أغلب الصراعات في منطقة الشرق الأوسط، وعلى نحو يخالف نمط الأدوار التي اضطلع بها الاتحاد السوفيتي السابق؛ حيث غدت تحظى وريثته بعلاقات متعددة الأوجه مع القوى الرئيسية في الإقليم؛ مثل مصر، والمملكة العربية السعودية، والإمارات، وتركيا. هذا في وقتٍ لا تزال موسكو ترتبط فيه بعلاقات شبه مستقرة مع إيران، وسورية، والعراق، وإسرائيل.

ورغم الدخول الروسي على خط الأزمة السورية، كـ«طرف فاعل» في هذه الأزمة، وما تسببت فيه من اختلافات مع الدول العربية المعنية بالملف السوري؛ فإن الدبلوماسية الروسية استطاعت التقليل من هذه الاختلافات عبر مجالات للتعاون تهم الطرفين، في مقدمتها: تصدير الطاقة، خاصة أن تلك الفترة قد شهدت انخفاضًا، حمل الروس والعرب على البحث عن حلول للمشكلة.

أيضًا، لم تُغير روسيا مواقفها من القضايا العربية الرئيسة؛ مثل القضية الفلسطينية؛ حيث ظلت على حالها من الاعتدال، والتوازن، وتأييد الحق العربي. وهنا، اعتمدت روسيا على كونها عضو الرباعية الدولية المعنية بالتسوية السلمية في الشرق الأوسط، وعضوًا دائمًا في مجلس الأمن. هذا، فضلًا عن أنها وسيط معتدل من وجهة النظر العربية.

ولعل عامل الجغرافيا قد فرض على روسيا الاهتمام بتفاعلات الشرق الأوسط، بحكم كونها تشغل الحيز الأكبر من الكتلة الأورو-آسيوية الملاصقة للمنطقة. في هذا السياق،

---

(١) معين عبد الحكيم، «روسيا بين استعادة الدور والانفتاح على العالم»، **مجلة الوحدة الإسلامية**، ١٤، العدد ١٥٧ (يناير ٢٠١٥)، مقالة إلكترونية مُتاحة عبر الإنترنت، https://www.wahdaislamyia.org/issues/157/mhakim.htm.

(٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: آنا بورشفسكايا، «روسيا في الشرق الأوسط: هل هناك مرحلة نهائية؟» **معهد واشنطن**، ٢٠ يناير ٢٠١٩، www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/rwsya-fy-alshrq-alawst-hl-hnak-mrhlt-nhayyt.

شهدت العلاقات الروسية مع الكثير من الدول العربية تحولات غير مسبوقة خلال الفترة الأخيرة[١]، وتأتي في مقدمة هذه الدول المملكة العربية السعودية حيث شهدت علاقاتها مع روسيا تطورات إيجابية متلاحقة، تكللت بزيارة الملك سلمان بن عبد العزيز إلى روسيا في أكتوبر ٢٠١٧، على نحو أفضى إلى تنسيق روسي - سعودي حول الكثير من ملفات الصراع الإقليمي.

كما تعمل روسيا على فتح نطاق للتحرك في ميادين غير تقليدية بهدف تقويض دور حلف شمال الأطلسي بتعزيز دورها في ليبيا، وشمال إفريقيا، والشرق الأوسط. وقد تناول ديمتري ترينين[٢]؛ مدير مركز كارنيغي في موسكو، في كتابه «ماذا تدبِّر روسيا في الشرق الأوسط؟»[٣]، طَرْح رؤية شاملة لأهداف الحكومة الروسية في منطقة الشرق الأوسط.

ويرى ترينين أن روسيا تعمل على توثيق العلاقات مع الكثير من دول الشرق الأوسط، وفي مقدمة هذه الدول مصر وليبيا. وفيما يخص ليبيا، يشير إلى أن السياسة الروسية تتحرك نحوها بشكل تدريجي ارتباطًا بأنها احتفظت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي بالكثير من العقود مع ليبيا في شأن مبيعات الأسلحة ومشاريع البنية التحتية، تجاوزت قيمتها ٧ مليارات دولار. لذلك، فهي تريد تعويضها بعقود تسليح جديدة، وأطر تعاون اقتصادي واستخباراتي وعسكري تخدم مصالح البلدين؛ وذلك بالتنسيق مع مصر.

كما أعادت روسيا علاقاتها مع الصومال بعد انقطاع ثلاثين عامًا؛ لتفتح بوابة جديدة إلى منطقة القرن الإفريقي، والتعاون المتزايد مع جيبوتي، إضافة إلى العلاقات التاريخية والمتصاعدة مع بلدان المغرب العربي.

---

(١) محمد عبد القادر خليل، «لاعب قديم بمشروع جديد... «الدب الروسي» في الشرق الأوسط»، **المجلة**، ٢٢ ديسمبر ٢٠١٧، https://cutt.ly/jx7iBi4.

(٢) «ترينين» كان ضابطًا بالجيش السوفيتي خلال الحرب الباردة، ولمدة ٢١ عامًا، قضى منها ٥ أعوام في الاستخبارات العسكرية كضابط اتصال في العلاقات الخارجية.

(٣) Dmitri Trenin, *What Is Russia to in the Middle East*? (Cambridge, Polity Press, 2018).

ويراهن بوتين على إظهار جديته في الدفاع عن حلفائه، وتعزيز حضوره في مختلف القضايا، والتعامل المرن مع تناقضات المنطقة، وهي دروس التقطها حتى حلفاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط الذين رأوا في روسيا أنها الأكثر حضورًا وتأثيرًا خلال أزمات المنطقة. وإذا كانت روسيا بتدخلها في سورية ودعم النظام سياسيًّا، ثم عسكريًّا، فإن مجريات الأحداث في المنطقة، وكشف ترامب لطبيعة سياسة واشنطن غير المتزنة، قد طرحا رؤية جديدة للدور الروسي، وفق الكثير من التقديرات.

كما تعمل روسيا - بالتنسيق مع كلٍّ من تركيا، وإيران - على تحقيق المصالح المشتركة، وفق مسار الآستانة. كما تجعل من ذلك إحدى أدوات التقارب مع تركيا التي باتت تشهد علاقاتها مع الولايات المتحدة توترات غير مسبوقة، لا سيما في ظل الدعم الأمريكي لقوات سورية الديمقراطية المسيطر عليها من قبل حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني، وتسعى تركيا في هذا الإطار إلى ضمان أن تكون سورية دولة اتحادية لا يتمتع فيها الأكراد بوضعية تؤهلهم للانفصال لاحقًا عن الدولة السورية.

مصالح روسيا الاقتصادية في المنطقة

أبدت الشركات الروسية استعدادًا كبيرًا للنفاذ إلى قطاع النفط والغاز بالإقليم، الذي يتمتع بثروات هائلة. وعلى مدار السنوات الماضية، نشط عدد من الشركات النفطية الروسية في المنطقة، أهمها لوك أويل في العراق ومصر، بينما تمثل شركة الغاز الروسية غازبروم المورد الرئيسي للغاز الطبيعي للسوق التركية.

وقد وقَّعت الشركة السابقة مع إيران اتفاقًا مبدئيًّا لتطوير حقلي جنكولة وجشمة خشك بالقرب من الحدود العراقية؛ وذلك بعد إلغاء القيود على قطاع النفط بالبلاد في يناير ٢٠١٦، عقب الوصول إلى الاتفاق النووي مع مجموعة «٥+١» في يوليو ٢٠١٥. وتعد

الاستثمارات الروسية السابقة جزءًا من حزمة استثمارية تتراوح بين ٣٥ و٤٠ مليار دولار ستضخها روسيا بإيران[١].

كما تسعى الشركات الروسية إلى استغلال ثروات البحر المتوسط[٢]؛ حيث استحوذت شركة روسنفت الروسية على حصة ٣٠٪ من شركة إيني الإيطالية بامتياز حقل شروق البحري المصري؛ وذلك مقابل ١,١٢٥ مليار دولار، بالإضافة إلى خيار شراء حصة إضافية تبلغ ٥٪ مستقبلًا.

وبخلاف الأسواق التقليدية للنفوذ الروسي، تتطلع روسيا إلى النفاذ إلى أسواق جديدة. وتعد تركيا ثاني أكبر مستهلك للغاز الروسي بعد ألمانيا، وتستورد نحو ٣٠ مليار متر مكعب من الغاز الروسي سنويًّا عبر خطي أنابيب بلو ستريم، الذي يمر تحت البحر الأسود الشرقي، والخط الغربي عبر البلقان. ويعد مشروع السيل التركي أحد المشروعات الاستراتيجية الأخرى التي تولي الحكومة الروسية اهتمامًا موسعًا بها في الإقليم، وهو المشروع الذي صدَّق عليه مجلس الوزراء الروسي في ديسمبر ٢٠١٦، الذي يتعلق بمد أنبوبين عبر البحر الأسود من روسيا إلى تركيا بطاقة إجمالية، تصل إلى ٣٠ مليار متر مكعب من الغاز سنويًّا[٣].

أُطر التعاون العسكري الروسي - الشرق أوسطي

تعددت الصفقات العسكرية بين روسيا والكثير من دول الإقليم، فقد وقَّعت مع تركيا اتفاقًا غير مسبوق لتوريد منظومات «S-400» للدفاع الجوي، كما تعاقدت مصر على شراء الكثير من منظومات التسليح الروسية. وفي هذا السياق، شهدت العلاقات العسكرية بين

(١) «روسيا توقع أول عقد تطوير لحقول النفط في إيران»، *Skynews* **عربية**، ١٥ مارس ٢٠١٨، روسيا-توقع-عقد-تطوير-لحقول-النفط-إيران - www.skynewsarabia.com/business/1030331.

(٢) مصطفى صايج، «استراتيجية روسيا الجديدة: لاعب جيو-استراتيجي والوصول إلى المياه الدافئة»، آراء، العدد ١٣٤ (فبراير ٢٠١٩).

(٣) «روسيا وتركيا: تعاون مؤقت أم تحالف استراتيجي؟» *DW* **عربية**، ١٩ نوفمبر ٢٠١٨، https://cutt.ly/3x7aLjP.

موسكو والرياض تطورات غير مسبوقة[1]؛ حيث أسفرت زيارة الملك سلمان إلى روسيا عن توقيع اتفاقيات بشأن صفقات ذات بُعد استراتيجي، تسهم في نقل التقنية والتكنولوجيا الروسية إلى المملكة، وتحول الرياض إلى منتج ومصنِّع ومصدِّر للصناعات العسكرية، وتمكنها من امتلاك الصناعات العسكرية المتطورة وتوطينها.

وقد توصلت روسيا إلى اتفاق مع مصر يسمح بالاستخدام المتبادل للقواعد العسكرية، بما يرسخ أهمية مصر للموقف العسكري الروسي في المنطقة، خاصة في ظل تعدد أوجه التعاون العسكري والتسليحي والتدريبي بين الجانبين، على مستويات مختلفة.

بالإضافة إلى ذلك، وقّعت اتفاقية روسية - إماراتية ستشكل قاعدة للتعاون الثنائي في تطوير مقاتلة خفيفة من الجيل الخامس. وقال مانتوروف؛ وزير الصناعة الروسي، على هامش المعرض الدولي الثالث عشر للأسلحة في ٢٠١٧: «وقعنا اتفاقية خاصة بتطوير التعاون الثنائي في مجال الإنتاج الحربي»[2]. ويسمح ذلك بتطوير مشروع المقاتلة الخفيفة من الجيل الخامس، الذي صُمِّم بمشاركة الجانب الإماراتي. كما وَقَّعت روسيا والإمارات على هامش المعرض مذكرة تفاهم حول نية الجانب الإماراتي شراء طائرات حربية من شركة سوخوي الروسية.

ربما تشير جملة هذه المعطيات إلى أن الحضور الروسي بات جليًّا في ساحات الشرق الأوسط، ليس انطلاقًا من استراتيجيات الاتحاد السوفيتي السابق، بل تأسيسًا على حسابات مغايرة وأدوات جديدة. وبينما تتزايد التحولات الإيجابية التي تشهدها العلاقات مع الكثير من دول الإقليم، فإن عمل روسيا على تطوير أدوارها على مسرح عمليات الشرق الأوسط لا يعني أنه سيكون من اليسير تحقيق ما تبتغيه؛ ذلك أن السياسات الروسية إلى الآن لا تزال تعتمد على الأداة الاقتصادية والقوة الخشنة.

---

(١) ميخائيل بوغدانوف، «العلاقات الروسية السعودية من البداية وإلى الأمام»، مركز المسبار للدراسات والبحوث، ١٥ أكتوبر ٢٠١٩، www.almesbar.net/العلاقات-الروسية-السعودية-من-البداية//.

(٢) «الإمارات تضع يدها بيد روسيا في سلاح الجو»، *RT Arabic*، ٢٠ فبراير ٢٠١٧، https://arabic.rt.com//russia/864382/الإمارات-تشارك-في-مشروع-روسي-لبناء-مقاتلة-خفيفة-من-الجيل-الخامس.

بناءً على ذلك، يمكن القول: إن تحركات روسيا على مسرح عمليات الشرق الأوسط تقوم على خطين متوازيين؛ الأول: يتمسك بدور فاعل لروسيا في الأزمات الإقليمية، والثاني: محاولة ترتيب الأجندة الروسية في المنطقة، وفتح آفاق جديدة لعلاقات مع حلفاء جُدد؛ استجابة لضرورات الواقع على الصعيدين الإقليمي والدولي.

الطموحات الروسية تجاه المنطقة العربية الإفريقية

الدكتور محمود عزت
نائب مدير مركز الدراسات الاستراتيجية،
مكتبة الإسكندرية

إن سعي روسيا المستمر إلى تحقيق العمق الاستراتيجي بالتوازي مع طموحات القوى العظمى والعلاقات غير المستقرة مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، قد ترك بصمة مستديمة على سياسة روسيا الخارجية.

وعلى مدى السنوات الماضية، شهد المجتمع الدولي عودة روسيا كممثل عالمي مهم. ففي الآونة الأخيرة، وَسَّعت روسيا النطاق الجغرافي لسياستها الخارجية من خلال الانتشار النشط في أجزاء من العالم؛ حيث لم يكن الوجود الروسي فيها جليًّا منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، وتراجع طموحاته الخارجية.

ويبدو أن محاولات موسكو لإنشاء شبكة من العلاقات في قارة إفريقيا والشرق الأوسط، هو توجه جديد في السياسة الخارجية الروسية؛ لكي تضع نفسها مركزًا مستقلًّا للسلطة على المسرح الدولي؛ مما يسهم في إعادة هيكلة النظام الدولي متعدد الأقطاب. وقد تزامن ذلك مع تحسن الاقتصاد الروسي؛ مما أسهم في تطوير السياسة الروسية، وتحولها إلى سياسة خارجية فاعلة من الناحية الجيوسياسية.

ومن الصعب المبالغة في تقدير دور الجغرافيا كقوة دافعة للسياسة الخارجية الروسية. لقد تشكلت الدولة الروسية وسياستها الأمنية بسبب غياب الحواجز الجغرافية الطبيعية

والمحيطات والأنهار والجبال. لهذا في سعيها إلى الخروج من نطاقها الضيق كقوة إقليمية آسيوية أوروبية كبرى، اتجهت روسيا إلى تقوية علاقتها بالقارة الإفريقية بعد عقود من الغياب عن القارة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي الذي كان داعمًا كبيرًا لحركات الاستقلال الإفريقية، لا سيما ذات التوجهات الاشتراكية.

وتعد الدول العربية الإفريقية مصدرًا مهمًّا لجذب الاستثمارات الروسية خاصة في مجالات الطاقة والصناعات التحويلية؛ حيث توفر لها إفريقيا المواد الخام اللازمة لتلك الصناعات. ومن جانب آخر، فإن العلاقات القوية الآمنة الروسية مع الدول الإفريقية تدفع تلك الدول – بل وبعض دول أمريكا اللاتينية – إلى دعم دور روسيا الدبلوماسية وتحركاتها في كافة المنظمات الدولية؛ وهو ما يضفي نوعًا من أنواع الشرعية على دور روسيا الدولي.

وتعد الأداة العسكرية من أهم ما تمتلكه روسيا باعتبارها مصدرًا رئيسيًّا للأسلحة لدول شمال إفريقيا ووسط وغرب إفريقيا. كما تعد أنظمة التجسس الروسية من أفضل الأنظمة التي تفضلها مجموعة دول في إفريقيا، بالإضافة إلى مجال تكنولوجيا المعلومات، وإنترنت الأشياء، وتكنولوجيا بناء وهندسة السفن، وأنظمة الصواريخ الروسية.

فالمنافسة السوفيتية مع الغرب في إفريقيا بدأت مع ضعف الإمبراطوريات الاستعمارية الغربية في إفريقيا، وصعود الحركات اليسارية فكانت بداية لتوسيع نطاق روسيا العالمي من خلال المسرح الإفريقي، ودعم دول عربية إفريقية كثيرة؛ مثل مصر، والجزائر، وتونس، والسودان، وليبيا، وغيرها.

وتنوعت المشاركة السوفيتية في هذه الدول ما بين الدعم العسكري المباشر، ومبيعات الأسلحة، وإرسال المستشارين والفنيين العسكريين، والمساعدة الفنية المدنية، ودعم التعليم في الجامعات الروسية.

وتدرك روسيا أهمية الساحة الإفريقية لتأكيد نفوذها الإقليمي خاصة مع مرحلة إعادة هيكلة النظام الدولي؛ لذا سعت إلى تأكيد الوجود الروسي من خلال الأدوات الاقتصادية، والعسكرية، بل والثقافية.

ومؤخرًا أكدت كلٌّ من السودان وروسيا – على سبيل المثال – حرصهما على توسيع مجالات التعاون المتعددة بما يخدم مصلحة البلدين، ويسهم في تعزيز السلام والاستقرار بالمنطقة، والحرص على الانطلاق بها إلى آفاق أوسع في مختلف المجالات السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والعسكرية. وكان ذلك بمناسبة الذكرى الخامسة والستين للعلاقات الدبلوماسية بين السودان وروسيا.

السعي إلى القرن الإفريقي

وفي إطار سعي روسيا إلى اللحاق بركب القوى الإقليمية والدولية التي تتجه إلى الإفادة من الوضع الاستراتيجي لمنطقة القرن الإفريقي. تنظر روسيا إلى منطقة القرن الإفريقي على أنها منطقة مليئة بالصراعات والنزاعات الإقليمية بين دولها، وتواجهها تحديات أمنية كبرى؛ مثل: الإرهاب، والقرصنة، والجرائم العابرة للحدود، والجرائم المنظمة، وهي الأسباب الرئيسية التي جعلت روسيا تخطط نفقاتها العسكرية في المنطقة، وتقيم قواعد عسكرية وبحرية فيها، وسيترتب عليها تغيُّر المشهد الجيوسياسي، وإعادة هيكلة العلاقات الروسية في القرن الإفريقي.

لذلك، تقدم روسيا الاتحادية نفسها إلى دول القرن الإفريقي على أنها شريك استراتيجي مستديم؛ لإعادة صياغة النفوذ الجيوسياسي الروسي في منطقة البحر الأحمر، واحتضان عددٍ من دول المنطقة؛ مثل السودان، وإريتريا، باعتبارهما مدخلًا مهمًّا إلى إفريقيا، والوجود بشكل مكثف في القرن الإفريقي، خلال التراجع الأمريكي في المنطقة وانشغال الولايات المتحدة، وتركيزها على منطقة الشرق الأوسط.

على سبيل المثال، في عام ٢٠١٧، وبعد رفض حكومة جيبوتي بناء قاعدة عسكرية روسية بها بسبب القلق من الاعتراض الأمريكي والفرنسي تجاه وجود روسيا عسكريًّا في جيبوتي، أخذت روسيا الاتجاه إلى الخيارات البديلة، واتجهت إلى إريتريا، وتوصلت معها إلى اتفاق يقتضي استضافة إريتريا قاعدة عسكرية روسية في جنوب ميناء عصب المطل على البحر الأحمر، على أن تعمل روسيا على توسعة الميناء وضمه إلى المنطقة التي ستُبنى بها القاعدة العسكرية.

كما عادت العلاقات الدبلوماسية بين روسيا والصومال في عام ٢٠١٦، بعد انقطاع دام سنوات كثيرة في أعقاب سقوط الاتحاد السوفيتي، ويشير هذا إلى عودة الوجود الروسي في الصومال ومنطقة القرن الإفريقي بشكل جلي وفق طموحات روسية جديدة. هذا إلى جانب التعاون في مجال تأهيل الكوادر العلمية والإدارية المطلوبة؛ لإعادة بناء الدولة.

الوجود الروسي في القرن الإفريقي: المصالح والدوافع

تتجه روسيا بلا شك إلى القارة الإفريقية، ولا سيما منطقة القرن الإفريقي من خلال مجموعة من الدوافع والمصالح التي تسعى روسيا إلى تعظيمها، والبحث عن المزيد من الاستثمارات الاقتصادية والعسكرية، وكذلك الثقافية، والتعليمية في منطقة القرن الإفريقي، وتتمثل أهمها في الدوافع والمصالح الآتية:

- تجديد العلاقات الروسية وزيادة التأثير السياسي لمنافسة القوى الدولية الأخرى: مثل الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، وبعض الدول الأوروبية، واستغلال التراجع الأمريكي في المنطقة. مما يسهم في تعزيز الوجود السياسي لروسيا في المنطقة.
- إمكانات منطقة القرن الإفريقي الاقتصاديَّة من موارد طبيعية، وغاز، ونفط، وثروة حيوانية، فضلًا عن الموقع الجيواستراتيجي للصومال، وجيبوتي، وإريتريا.

- تأمين الملاحة البحرية في البحر الأحمر، والمشاركة في حماية مضيق باب المندب، وضمان أمن المرور البحري من قناة السويس إلى خليج عدن، بما يسمح للوجود الروسي بشكل قوي في المنطقة، وتأمين التدريبات، والمناورات العسكرية، والبحرية المشتركة مع دول عربية وإفريقية في البحر الأحمر، وخليج عدن. فالبحر الأحمر يعد أحد أهم طرق التجارة العالمية، والرابط بين منتجي الطاقة في الخليج، والأسواق الغربية، والصناعات المصدرة لبلدان شمال شرق آسيا. واهتمام روسيا بالبحر الأحمر ليس بالجديد، لكن أول عامل يمنع روسيا هو عدم وجود ماضٍ استعماري لها في منطقة الشرق الأوسط، إلا بحضور بسيط في إثيوبيا أو جنوب اليمن.

وقد وجدت روسيا أيضًا من أزمة القرصنة في الصومال دافعًا أساسيًّا للاهتمام بمضيق باب المندب.

- فتح سوق جديدة للصناعات العسكرية الروسية والأسلحة الروسية، التي تعد من أهم أركان الاقتصاد الروسي.

- ضمان التدخل في عمليات التسوية الشاملة للصراعات والخلافات بين دول المنطقة؛ لتأمين الاستثمارات الروسية في المنطقة مستقبلًا.

- استغلال الموقع الجيواستراتيجي للمنطقة؛ لضمان توريد المنتجات والخدمات والتقنيات الروسية في مختلف المجالات.

- مكافحة التطرف والإرهاب والجماعات المسلحة لتأمين مصالح روسيا في المنطقة، فضلًا عن مشاركة روسيا في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في إريتريا، والسودان، وجنوب السودان، والصومال.

- إقامة القواعد العسكرية الروسية لتأكيد عودة روسيا عسكريًّا إلى القارة الإفريقية من خلال قواعد عسكرية في الصومال، والسودان، وجيبوتي، وإريتريا. كما أن إعلان إنشاء أول قاعدة روسية في السودان، بل وفي إفريقيا ككل في ديسمبر ٢٠٢٠، سيمثل مفتاح روسيا

لإفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط. كذلك احتفاظ روسيا بوجود دائم على طول طريق الحرير الجديد، والممتد من بورتسودان إلى عاصمة تشاد نجامينا.

مستقبل الدور الروسي في القارة الإفريقية

هناك بلا شك مخاوف لدى الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية من مساعي روسيا تجاه القارة الإفريقية، وكذلك الخوف من ظهور تحالف وتكتل روسي صيني في القارة السمراء، وما يمكن أن يترتب عليه من إقامة شراكة روسية صينية تضر بالمصالح الغربية في القارة الإفريقية؛ بحيث يكملان بعضهما، وهو ما برزت بوادره في عرض الصين على روسيا السماح لحاملة الطائرات الروسية Admiral Kuznetsov بالهبوط في القاعدة الصينية في جيبوتي، بعد فشل التوصل إلى اتفاق بين روسيا وجيبوتي بشأن القاعدة العسكرية الروسية على أراضيها.

وقد جاء نص الاتفاقية بين روسيا والسودان في ديسمبر ٢٠٢٠ حول إقامة قاعدة إمداد وتموين وصيانة للبحرية الروسية على ساحل البحر الأحمر بهدف «تعزيز السلام والأمن في المنطقة»، ولا تستهدف أطرافًا أخرى حسبما جاء في مقدمة الاتفاقية؛ ليرسم رؤية مستقبلية جديدة نحو الوجود الروسي في المنطقة. وستكون تلك القاعدة الجديدة المقرر بناؤها بالقرب من ميناء بورتسودان، قادرة على استيعاب ما يصل إلى ٣٠٠ عسكري ومدني. كما يسمح لها باستقبال أربع سفن كبيرة في وقت واحد، كما ستستخدم القاعدة في عمليات الإصلاح، وإعادة الإمداد والتموين، وكذلك ستستخدم مكانًا لراحة أفراد البحرية الروسية. وتقدم الحكومة السودانية الأرض مجانًا في مقابل حصول السودان على الدعم العسكري والأسلحة الروسية، وستحصل روسيا أيضًا على الحق في جلب أية أسلحة وذخيرة وغيرها من المعدات التي تحتاجها عبر مطارات وموانئ السودان لدعم القاعدة، وهو ما يعني ضمان وجود روسيا بقوة عسكرية ومدنية في المنطقة لفترة الخمسة وعشرين عامًا المقبلة على الأقل.

إن القاعدة الروسية في السودان ستسهل مستقبلًا عمليات الأسطول البحري الروسي في المحيط الهندي؛ إذ ستتمكن البحرية الروسية من تبديل طواقم القطع البحرية الروسية المنتشرة في المحيط الهندي عبر نقلهم جوًّا إلى السودان. كما سيمكن روسيا من نشر أنظمة دفاع جوي في المنشأة بهدف حمايتها ومنع تحليق الطيران في أجواء القاعدة.

كما يمكن التنبؤ أيضًا بسعي روسيا إلى استغلال وجود بعض القوى الإقليمية المتمركزة في منطقة القرن الإفريقية كمعبر لتطوير علاقاتها مع بعض دول إفريقيا، مثل تركيا التي توجد بشكل جيد في دول؛ مثل: الصومال، وجيبوتي، والسودان، وإثيوبيا، ولكن سيكون هذا على حساب العلاقات المصرية في هذا الشأن، وعدم قبول مصر الوجود العسكري التركي في بعض الدول الإفريقية. مما يجعلنا نؤكد على أن الانخراط الروسي سيسهم في اشتداد التنافس في منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر، كونها مزدحمة بالقوى الدولية والإقليمية، كما أنها موطن للقواعد العسكرية لقوى غربية وآسيوية وأمريكية، بالإضافة إلى التنافس الأمريكي الصيني في المنطقة، والتنافس الدولي والإقليمي على الموارد، وبالتالي فإن الوجود الروسي يفتح جبهة جديدة من التنافس الدولي في المنطقة.

وحول مستقبل الدور الروسي في المنطقة، يبدو جليًّا أن التطورات الراهنة في القرن الإفريقي التي تأتي في إطار التسوية الشاملة للخلافات والصراعات القائمة بين دول المنطقة، تمثل فرصة جيدة أمام الروس لإحداث اختراق في المنطقة، يعززها الاهتمام الروسي بتطوير العلاقات مع دولها على الصعيد السياسي، والاقتصادي، والأمني، والعسكري، فضلًا عن رغبة عدد من الدول العربية الإفريقية في توسيع دائرة علاقاتها مع القوى الدولية، لا سيما روسيا، وفتح أبوابها أمام الاستثمارات الروسية في المنطقة، والإفادة من الخبرات الروسية في مجال الطاقة النووية السلمية، وهو ما سيمثل الفرصة الذهبية لروسيا لتمارس دورًا مستقبليًّا في المنطقة الإفريقية العربية، ولا سيما منطقة القرن الإفريقي.

جيو اقتصاديات النفط والغاز في الاستراتيجية الروسية في ليبيا

محمد العربي
باحث أول، مركز الدراسات الاستراتيجية،
مكتبة الإسكندرية

لم يكن إسقاط نظام القذافي على إثر التمرد المدعوم غربيًّا مجرد خسارة استراتيجية لروسيا العائدة إلى المنطقة، بل اشتمل أيضًا على خسائر اقتصادية هائلة، كانت موسكو قد نجحت في تأمينها منذ عام ٢٠٠٨، مع نظام العقيد بعد فترة تباعد بين طرابلس وموسكو لصالح الغرب. تمثلت هذه الخسائر بالأساس في استثمارات روسية في قطاعات البنية التحتية والنقل، والطاقة، فضلًا عن صفقات التسليح؛ حيث بلغ حجم خسائر روسيا ١٠ مليارات دولار.

كان للحالة الليبية دور كبير في تشكيل استراتيجية روسيا في الشرق الأوسط عقب عودة فلاديمير بوتين إلى سدة الرئاسة. اتهم بوتين ربيبه مدفيديف الذي شغل موقع الرئاسة أثناء اندلاع التمرد في ليبيا بالتسبب في كارثة استراتيجية، تمثلت في عدم التصويت ضد قرار مجلس الأمن الدولي بالتدخل في ليبيا، وهو ما منح الناتو والغرب غطاءً شرعيًّا لإسقاط نظام القذافي. وبدا واضحًا أن تدهور الأوضاع في ليبيا وإخفاق المجتمع الدولي في إعادة بناء الدولة في ليبيا، وتركها نهبًا للميليشيات المحلية وعصابات التهريب والجماعات الإرهابية قد أسهم في إعادة تأكيد موسكو على رفض التدخل الغربي لتغيير النظم العربية. كان درس ليبيا هو ما عزز صلابة موقف موسكو تجاه محاولة إسقاط نظام الأسد في دمشق. ولو وقع

هذا، لربما أصبحت سورية النسخة الأكثر كارثية من ليبيا، ولفقدت روسيا قاعدة وجودها العسكري في شرق المتوسط.

كانت الأدوات العسكرية والسياسية أداة التدخل الروسي الأساسية للحفاظ على مصالحها في سورية. أما في ليبيا، فهناك تداخل واضح بين الأدوات والأهداف الجيواستراتيجية والاقتصادية؛ حيث يمارس قطاع الطاقة، (النفط والغاز الليبيان) دورًا محوريًّا في تشكيل سياسة موسكو الليبية.

ما أهداف روسيا الجيواقتصادية في ليبيا؟

عقدت موسكو مع نظام القذافي - بعد إلغاء دين مستحق على طرابلس بلغ ٤,٤ مليار دولار - صفقات لإنشاء خط سكة حديد بين سرت وبنغازي، واستثمارات في حقول النفط والغاز الليبية بلغت ٣,٥ مليار دولار، فضلًا عن مشروعات بناء بقيمة ١٥٠ مليون دولار، وعقود تسليح أبرمتها شركة روسوبرونو-إكسبورت بقيمة ٤ مليارات دولار، خسرتها جميعًا بسبب سقوط نظام القذافي. لكن خسائر موسكو زادت مع اتجاه المجلس الانتقالي العام بطرابلس إلى الإعلان عن معاملة الشركات الغربية خاصة التابعة للدول التي أسهمت في دعم المتمردين؛ مثل: بريطانيا، وفرنسا، والولايات المتحدة معاملة تفضيلية في مقابل الشركات الروسية خاصة غازبروم، وتاتنفت. بيد أن فشل بلدان تلك الدول في التدخل الإيجابي لتعديل مسار الانتقال السياسي، قد أفضى إلى اندلاع الحرب الأهلية مرة أخرى، وأدى ذلك إلى منح موسكو فرصة أكبر لتحقيق غاياتها الجيواقتصادية، والمتمثلة في تعزيز وضع روسيا العسكري في شرق وجنوب المتوسط، والتوسط لإنهاء الصراع بما يؤدي إلى وجود نظام صديق لموسكو، وبالتالي زيادة أوراق موسكو في إدارة العلاقات مع إيطاليا وفرنسا، أو منح روسيا فرصة للوجود العسكري الدائم في ليبيا. لكن زيادة الضغط على النظام السوري حليف موسكو في تلك المرحلة، قيد أيضًا من تحركات موسكو التي اضطرت إلى إخلاء السفارة الروسية في طرابلس بسبب تدهور الحالية الأمنية في ٢٠١٤.

تدرك روسيا أهمية ليبيا بالنسبة إلى سوق الطاقة العالمية، وبالأخص إلى السوق الأوروبية التي تعد روسيا أهم مورديه، إلى جانب احتياطات النفط المهولة التي تتمتع بها ليبيا، التي تقدر بـ٤٨ مليار برميل نفط من الاحتياطي الخام - ٣٪ من الاحتياطيات المؤكدة على الأرض - يمثل الغاز الليبي ١٪ من احتياطات الغاز العالمي - المركز ٢٦ عالميًّا - وبالفعل تمد ليبيا أوروبا بالغاز من خلال خطوط تمتد عبر المتوسط إلى إيطاليا.

وفي هذا الصدد، يمثل الهدف الاستراتيجي لروسيا هو ضخ استثمارات كافية للتحكم في سوق الغاز والنفط الليبية، وبالتالي المحافظة على قدرتها على التحكم في سوق الغاز الأوروبية شرقًا وجنوبًا. ومن ثم، تعي موسكو أن فقدان ليبيا لصالح أطراف أخرى سيؤثر في قدرتها على التفاوض، وفي امتلاك مزايا استراتيجية في مواجهة الغرب. وعلى العكس من خطوط نقل الطاقة الروسية إلى أوروبا التي تمر عبر تركيا وأوكرانيا، وهي ساحات لا تخلو من صراعات وخلافات؛ مثل قضية القرم على جبهة أوكرانيا، والخلافات المحتملة مع تركيا حول سورية، فإن وضع ليبيا الجيوبولتيكي يعد أيسر من حيث الوصول. وعليه، تتجاوز أهداف روسيا مجرد الحفاظ على موطئ قدم سياسية وعسكرية في شمال إفريقيا من خلال دعم طرف من أطراف الصراع على حساب آخر.

ما حجم تعاقدات الغاز والبترول الروسية في ليبيا؟

بدأت عودة موسكو إلى سوق الطاقة الليبية في عام ٢٠١٣، عندما تمكنت شركة غازبروم نفت من تجديد عمليات استكشاف النفط والغاز في حقل الفيل الواقع على بعد ٨٠٠ كم جنوب طرابلس، الذي توقف العمل فيه منذ عام ٢٠١١. ونصت اتفاقية التشغيل التي وُقِّعت قبل اندلاع الحرب الأهلية على شراء الشركة الروسية ٣٣٪ من أسهم شركة إيني الإيطالية التي تقود المشروع. كانت غازبروم أول الشركات الروسية العائدة إلى ليبيا قبل أن تلحق بها في العام نفسه تاتنفت سادس أكبر شركة روسية للنفط لاستئناف عملياتها التي بدأت مبكرًا في عام ٢٠٠٦ باستثمارات قيمتها ٢٥٠ مليون دولار في غدامس وسرت. كذلك استمرت روزنفت في العمل من خلال عقود مع شركة سيشن الألمانية والمؤسسة الوطنية للنفط.

لكن تدهور الوضع الأمني أدى إلى توقف هذه العمليات، فضلًا عن شراسة المنافسة مع الشركات الفرنسية والإيطالية.

بعد فشل إنفاذ اتفاق الصخيرات، وانقسام الجبهة الليبية بين حكومة الوفاق التابعة للأمم المتحدة في طرابلس، وحكومة مجلس النواب المنتخب في طبرق وحليفها الجيش الوطني بقيادة المشير خليفة حفتر، تبنت موسكو سياسة للحفاظ على مصالحها الجيواقتصادية المتوزعة بين الطرفين، خاصة مع إعلان المؤسسة الوطنية للنفط حيادها السياسي. من ناحية أخرى، اتجه طرفا الصراع إلى التأكيد على حيوية الدور الروسي في ليبيا، فأعلنت وزارة النفط في ٢٠١٦ عن عودة الشركات الروسية بسبب العجز المتفاقم في الموازنة؛ نتيجة انخفاض معدلات الإنتاج دون ١,٦ مليون برميل في اليوم، والانخفاض العام في أسعار البترول.

عادت الصفقات الليبية الروسية مرة أخرى إلى الواجهة في فبراير ٢٠١٧ مع عقد مؤسسة النفط الليبية وشركة روزنفت اتفاقية للبحث والاستكشاف من خلال لجنة مشتركة بين المؤسستين في منطقة الهلال النفطي. كذلك عادت شركة تانفت للتنقيب عن الغاز والبترول في محيط غدامس في ديسمبر ٢٠١٩. ومرة أخرى، كان مصير هذه الصفقات التوقف، مع اشتداد المعارك بين الجيش الوطني وميليشيات حكومة الوفاق حول طرابلس، وتوقف عمل المنشآت النفطية عشية مؤتمر برلين في يناير الماضي، وزيادة وتيرة التدخل التركي لصالح حكومة الوفاق، وهو ما زاد من تعقيد المشهد الليبي وتداخله مع الصراع حول الغاز في شرق المتوسط.

كيف شَكَّلت سياسة الطاقة الموقف الروسي من الأزمة الليبية؟

من مفارقات المشهد الليبي أن المؤسسة الوطنية للنفط التابعة لحكومة الوفاق هي المنوطة بعقد صفقات الاستكشاف والتنقيب والإنتاج، في الوقت الذي تقع فيه - إلى الآن ووقت كتابة هذا التقرير - تحت سيطرة الجيش الوطني الليبي. وهو الوضع الذي تأكد لمدة

سنتين مع تمكن الجيش من طرد حرس المنشآت النفطية التابعة للوفاق بقيادة إبراهيم الجضران من منطقة الهلال النفطي الواقعة في الشرق بين بنغازي وسرت في ٢٠١٦، وكذلك بعد استيلاء القوات التابعة للجيش الوطني على حقوق الشرارة والفيل جنوبي البلاد في فبراير ٢٠١٩. وبالتالي كان على موسكو بناء سياسة ليبية تعكس هذه الحقيقة؛ ضمانًا لمصالحها أثناء الصراع وبعد انقضائه.

من ناحية أخرى، سعى الطرفان إلى كسب موسكو أو تحييدها على الأقل. فقصد المشير حفتر في ٢٠١٥، دعم موسكو عسكريًّا وسياسًّا في مقابل التعهد بإنفاذ عقود الطاقة المستحقة للشركات الروسية إلى جانب حقوق وصول الأسطول الروسي إلى الموانئ الليبية. وهو ما قبلته روسيا فاستقبلت المشير مرارًا، وقبلت دعمه بشكل غير رسمي من خلال المستشارين العسكريين لشركة فاجنر الأمنية، فيما رفضت تقديم أي دعم عسكري له. في المقابل، استقبلت حكومة فائز السراج، بل وأيضًا قادة من ميليشيات مصراتة بعد استيلاء تنظيم الدولة الإسلامية على سرت في ٢٠١٦.

وعلى العكس من الرواية السائدة حول الدعم غير المحدود الذي قدمته موسكو إلى الجيش الوطني، فمن الواضح أنه كان دعمًا مشروطًا بتحجيم قوة الميليشيات الجهادية، وضمان المصالح الروسية في قطاع النفط. كما أن موسكو لم تتدخل في مسار العمليات العسكرية، خاصة مع تشككها في إمكانية نجاح محاولة الجيش الوطني الاستيلاء على طرابلس، أو أن قدرة أي طرف على فرض حل عسكري في ليبيا، خاصة مع الضعف الواضح في بنية الجيش الوطني ومعاناته من مشكلات في التمويل وحاولت حلها بطبع ٤ مليارات دينار ليبي لصالح فرع البنك المركزي الليبي في مدينة البيضاء. وفي المجمل، حرصت موسكو على تقديم دعم رخيص مقابل تعظيم المنافع من كافة الأطراف باعتبارها الوسيط الأقدر على التأثير في مجريات الأمور.

هل غيَّر التدخل التركي الاستراتيجية الروسية؟

كانت محاولة موسكو التوصل مع أنقرة إلى اتفاق وقف إطلاق نار في ليبيا قبيل مؤتمر برلين ٢٠٢٠ مؤشرًا على إمكانية التعاون التركي الروسي في ليبيا على غرار سورية؛ تمهيدًا لخلق مناطق نفوذ في ليبيا على امتداد الانقسام السياسي والعسكري. لكن اندفاعة تركيا لتغيير موازين القوى لصالح حكومة الوفاق، من خلال حشد المرتزقة السوريين المنتمين إلى جماعات إسلامية، وتسيير العتاد، والمستشارين العسكريين، والطائرات المسيرة؛ هو ما أدى إلى تراجع الجيش الوطني بعد سقوط قاعدة الوطية، ومطار طرابلس ومدينة ترهونة على التوالي، أدت إلى اتجاه روسيا إلى اتخاذ موقف أكثر تأكيدًا بتحديد خطوط حمراء أمام التقدم التركي دون التورط المباشر لصالح الجيش الوطني.

تتمثل الخطوط الحمراء الروسية في عدم تمدد التأثير التركي إلى الشرق بداية من سرت، وبالتالي منع ميليشيات الوفاق والمرتزقة السوريين من الاستيلاء على منطقة الهلال النفطي، والمنطقة المخصصة لترسيم الحدود البحرية بين أنقرة وطرابلس، وفقًا للاتفاق المثير للجدل الموقع بينهما في نوفمبر ٢٠١٩. وعلى الرغم من أن هذا الاتفاق لا يهدد مصالح روسيا في قطاع الطاقة الليبي مباشرة، خاصة أن أنقرة تبحث عن مصادر للطاقة، ولا تمتلك القدرة على منافسة شركات النفط والغاز الروسية، لكنها تقلق من محاولة أنقرة لكسب تأييد الناتو والولايات المتحدة للتدخل العسكري في ليبيا بدعوة تصديها للنفوذ الروسي، واعتمادها في ذلك على عناصر فوضى من ميليشيات جهادية ليبية وسورية لا تستطيع التحكم فيها، وبالتالي لن يزيد التدخل التركي في ليبيا الأوضاع إلا تدهورًا، في الوقت الذي تحتاج فيه موسكو إلى تثبيت الأوضاع؛ تمهيدًا لحل يضمن لها مصالحها الجيواقتصادية.

وبالتالي لا تتعامل روسيا في الملف الليبي من منطلق الالتزام السياسي، فطرفا الصراع أضعف من أن يكون أحدهما حليفًا وثيقًا مثل نظام الأسد، ولا منطلقًا أيديولوجيًّا، إلا في إطار رفضها للتدخل الغربي المباشر الذي يشكل خطرًا على استراتيجيتها الشرق الأوسطية، كما أن الوضع في ليبيا أعقد من أن يكون انقسامًا بين إسلاميين ومدنيين. كذلك لا تتبنى موسكو منطق اللعبة الصفرية، فقلقها من التحركات التركية لا ينفي إمكانية التعاون بين

الطرفين، سواء في ملف الطاقة أو في التنسيق العسكري، وقد سبق أن أعلنت موسكو عن إمكانية تعاونها مع تركيا في ملف غاز المتوسط. فضلًا عن أن موسكو لا تفاضل بين أنقرة وخصومها على الساحة الليبية، خاصة القاهرة. لذا فمن المبكر الجزم بخيارات التصادم أو التعاون بين أنقرة وموسكو على الساحة الليبية، لكن من المؤكد أن موسكو لن ترتكب خطأ إخلاء الساحة للغرب كما وقع في ٢٠١١.

الاستراتيجية الروسية تجاه المنطقة المغاربية

الأستاذة الدكتورة آمال الحواسني
أستاذة العلاقات الدولية، جامعة ابن زهر، المغرب

تحتل روسيا مكانة مهمة في نسق العلاقات الدولية، وتسعى جاهدة إلى الظهور كقوة فاعلة في المنطقة المغاربية، بعد أن أجرت مراجعات شاملة لمحددات سياستها الخارجية، بإعطاء العامل الجيوبوليتكي أولوية كبرى. ويطرح الاهتمام والنفوذ الممتد لموسكو في منطقة شمال إفريقيا عامة، والمنطقة المغاربية خاصة تساؤلات حول طبيعة الاستراتيجية الروسية في المنطقة، فمنذ تسلم فلاديمير بوتين السلطة سنة ٢٠٠٠ سعى إلى استعادة مكانة روسيا العظمى، عبر تبني رؤية متكاملة تتخطى الحدود الجغرافية للشرق الأوسط وصولًا إلى منطقة شمال إفريقيا، ومنها إلى المنطقة المغاربية التي تعد إحدى أهم مناطق التنافس مع الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، وقد ساعدت أحداث الحراك العربي لعام ٢٠١١ على جعل المنطقة المغاربية ركيزة أساسية ضمن التوجهات الروسية؛ حيث حظي الحراك العربي، وتعزيز العلاقات الاقتصادية والأمنية بأهمية خاصة ضمن أجندة صانعي القرار، وتزامن ذلك مع برود في العلاقات المغاربية مع أوروبا، وغموض مرحلة حكم باراك أوباما وبعده دونالد ترامب بأمريكا.

تبرز أهمية هذه الورقة في تسليطها الضوء على السياسة الخارجية الروسية تجاه دول المنطقة المغاربية، التي تحتل موقعًا جيواستراتيجيًّا يربط بين أوروبا من جهة وإفريقيا التي تسعى روسيا إلى تعزيز العلاقات معها من جهة ثانية، وتحديد المصالح الجيوسياسية الروسية

تجاه ليبيا، وأهم الأدوار التي يمكن أن تنهض بها الإدارة الروسية في حل النزاع في ليبيا. ننطلق في هذه الورقة من فرضية مفادها أن روسيا تحاول رسم معالم جديدة لاستراتيجيتها تجاه المنطقة المغاربية، تسعى من خلالها إلى منافسة الوجود الأوروبي والأمريكي.

فما أهم ملامح الاستراتيجية الجديدة لروسيا في المنطقة؟ لا سيما بعد الحراك العربي، وما الآليات المعتمدة لإيجاد موطئ قدم في هذه المنطقة التي تحتل مكانة جيواستراتيجية جعلتها محط تنافس قوى عظمى؟

أولًا: مكانة المنطقة المغاربية ضمن أجندة السياسة الخارجية الروسية

تميزت العلاقات الروسية المغاربية بالتباين بين دول المنطقة تبعًا للمنطق الأيديولوجي، فخلال الحقبة السوفيتية، كانت العلاقات مع بلدان المغرب العربي تقوم على الفرز الأيديولوجي، والمقاربة بين ثنائية الرجعي والتقدمي، وتبعًا لذلك كانت العلاقات متينة مع الجزائر وليبيا بحكم الطبيعة الثورية لنظامي الحكم فيهما، مقابل برود في العلاقة بين روسيا، والمغرب، وتونس، وموريتانيا. وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية الأيديولوجيا كحامل أساسي للعلاقات[1]، تميزت حقبة الرئيس فلاديمير بوتين بمرحلة جديدة في العلاقات الروسية المغاربية بإعادة توجيه السياسة الروسية من جديد بشكل يتوافق مع المصالح الخارجية الروسية، والتركيز على العامل الاقتصادي باعتباره مدخلًا لتقوية العلاقات مع دول المنطقة، كما شكل الحراك العربي الذي شهدته بعض دول المنطقة عام ٢٠١١ خاصة في ليبيا وتونس عاملًا حاسمًا في إعادة صياغة الاستراتيجية الروسية تجاه المنطقة المغاربية[2]، حيث خلّف الانسحاب الأمريكي من المنطقة الذي بدأ في عهد إدارة الرئيس باراك أوباما، واستمر مع إدارة دونالد ترامب فراغًا سهّل على روسيا التدخل وترسيخ نفوذها. وما كانت لتتوفّر له هذه الفرص في ظل وجود أمريكي أقوى. فخلافًا للولايات المتحدة لا تضع

(١) آنا بورشفسكايا، «نفوذ روسيا المتنامي في شمال أفريقيا»، **معهد واشنطن**، ٢٦ فبراير ٢٠١٩، www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/nfwdh-rwsya-almtnamy-fy-shmal-afryqya.

(٢) مناف الحمد، «مقاربة لفهم الثقافة السياسية الروسية»، **مركز حرمون للدراسات المعاصرة**، ٣ ديسمبر ٢٠١٦، https://cutt.ly/Ux7qF2P.

موسكو أية شروط مسبقة على دبلوماسيتها؛ مثل تحسين حقوق الإنسان، أو حظر مبيعات الأسلحة النووية، إلى دعم ما يفضله الحكام الإقليميون[1].

كما أن المقاربة الروسية الجديدة للعلاقات مع بلدان المنطقة المغاربية في السنوات الأخيرة لم تعد قاصرة على الجزائر، وليبيا، لكنها أصبحت تتجه إلى إقامة علاقات تعاون وثيقة مع جميع بلدانه، لا سيما المغرب رغم وجود لاعبين كبار في حلبة المنافسة، خاصة الولايات المتحدة، وفرنسا، ودخول الصين بقوة على الخط.

أصبحت روسيا تتجه إلى تطوير الاستثمارات والمبادلات التجارية والتنسيق في مجالات الغاز، والتكنولوجيا النووية السلمية، وتعزيز التعاون الأمني في مكافحة الإرهاب، خاصة على خلفية الأزمة في ليبيا، بالإضافة إلى محاولة استقطاب هذه البلدان.

كما أن أهمية المنطقة المغاربية ضمن الاستراتيجية الخارجية الروسية تبرز جليًّا مع الأطماع الروسية في الوصول إلى البحر الأبيض المتوسط؛ حيث ترى موسكو أن الوصول إلى البحر المتوسط يشكِّل مكونًا أساسيًّا في جعل روسيا قوةً عظمى، ومن شأنه أن يحوِّل روسيا إلى جهة فاعلة أساسية في منطقة النفوذ الأوروبي، وقد يقلل أيضًا من قدرة الولايات المتحدة على المناورة، وقد تمكنت روسيا من إيجاد منفذ لها في البحر المتوسط بوضع عتادها العسكري في سورية في محاولةٍ لإنشاء منطقة محرَّمة (منطقة منع الوصول/ تحريم الدخول)، لكنها لم تكتفِ بترسيخ وجودها في سورية شرق المتوسط، بل نجحت في التمركز على الساحل الليبي[2].

وبالتالي، فأمام احتلال المنطقة المغاربية أهمية خاصة ضمن الاستراتيجية الخارجية الروسية، سواء باعتبارها منفذًا للبحر الأبيض المتوسط عبر ليبيا، ومحطة للتنافس الدولي تمكن روسيا من فرض نفسها كقوة دولية ضاغطة، أو سوقًا لبيع الأسلحة فهذه المنطقة

(١) حمدي عبد الرحمن، «عودة موسكو: كيف تعيد القمة الروسية الإفريقية تشكيل خريطة التنافس الدولي؟» **المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**، ٢٦ أكتوبر ٢٠١٩،
عودة-موسكو-كيف-تعيد-القمة-الروسية-الإفريقية-تشكيل-خريطة-التنافس-الدولي-/https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/5054.

(٢) خطار أبو دياب، «تنامي الدور الروسي في البحر الأبيض المتوسط»، **العربية**، ١٥ سبتمبر ٢٠٢٠، https://bit.ly/3bXrLp9.

تعد ثاني أكبر مشترٍ للأسلحة الروسية، أو باعتبار الفرص التي تمنحها المنطقة على مستوى تطوير الاستثمارات الخارجية الروسية، هذا ما يدفعنا إلى التساؤل عن أهم توجهات الاستراتيجية الروسية تجاه دول المنطقة.

ثانيًا: توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه المنطقة المغاربية

أمام الأهمية التي احتلتها المنطقة المغاربية ضمن أجندة السياسة الخارجية الروسية غُيِّرت استراتيجية التعامل مع دول بالمنطقة، وعدم الاكتفاء بالدول الحليفة مثل الجزائر، بل سعت إلى تبني مقاربات جديدة تهدف إلى تعزيز الشراكات مع الحلفاء الإقليميين كالمغرب وتونس؛ حيث تقدم منطقة شمال إفريقيا بصفة عامة، والمنطقة المغاربية بصفة خاصة نقطة انطلاق نحو إفريقيا، التي تنشط بشكل متزايد في السنوات الأخيرة لأسبابٍ اقتصادية وسياسية. ومن غير المرجح أن يتراجع هذا الميل في أي وقت قريب[1].

ولتسليط الضوء على توجهات الاستراتيجية الروسية تجاه المنطقة المغاربية سنركز على المحدد الاقتصادي كمحدد أساسي ضمن الاستراتيجية الروسية تجاه دول المنطقة، على أن نحدد المصالح الجيوسياسية لروسيا في ليبيا بعد ذلك.

التوجهات الاقتصادية لروسيا في المنطقة المغاربية

تعد روسيا أكبر مصدِّر للأسلحة في العالم بعد الولايات المتحدة. ويتميز الدور الروسي في مجال توريد الأسلحة – خلافًا للقوى الأخرى – بأنه لا يفرض أية شروط أو قيود مسبقة؛ الأمر الذي يجعل من دبلوماسية السلاح مدخلًا للتأثير الروسي في المنطقة[2]، وتعد الجزائر المستورد الأول من روسيا في مجال التسليح؛ ففي عام ٢٠١٦، استحوذت على ١٠٪ من صادرات الأسلحة الروسية. وسُجِّلت بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٦ زيادة بنسبة ٢٧٧٪ في قيمة الأسلحة

(١) عبد الرحمن، «عودة موسكو: كيف تعيد القمة الروسية الإفريقية تشكيل خريطة التنافس الدولي؟».

(٢) ساميويل راماني، «الحسابات الروسية الحذرة في الجزائر»، **مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. مركز كارنيغي للشرق الأوسط**، ٢٢ مارس ٢٠١٩، https://carnegie-mec.org/sada/78669.

المُباعة إلى الجزائر؛ مما جعل هذا البلد المغاربي خامس أكبر مستورد للأسلحة في العالم، وروسيا هي الجهة الأساسية المورِّدة له في هذا المجال. وقد بلغت حصة المعدَّات العسكرية ثلثَي التجارة بين البلدَين، التي ارتفعت قيمتها من ٧٠٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٧ إلى ٤ مليارات دولار في عام ٢٠١٦[١].

وتعد العلاقات بين روسيا والجزائر هي الأكثر عمقًا واستقرارًا في المنطقة المغاربية. فبحكم حجم الجزائر الجغرافي وعدد سكانها وثرواتها، تعد حلقة رئيسية في سياسة موسكو المغاربية، وهي إضافة إلى طابعها العسكري البارز تحمل أبعادًا أخرى سياسية واقتصادية؛ فخلال زيارة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى موسكو في إبريل/ نيسان ٢٠٠١، أُعلنت الشراكة الاستراتيجية بين البلدين، وكانت الاتفاقية الأولى مع دولة عربية، والثانية من نوعها بعد اتفاق مماثل أبرمته روسيا مع الهند. كما أعفت الجزائر من دين قدره ٤,٧ مليار دولار كانت الجزائر تدين به للاتحاد السوفيتي؛ ما أتاح للدولتَين تحسين علاقاتهما، وتوطيد روابطهما السياسية والاقتصادية.

من جانب آخر توفِّر هذه المنطقة فرصًا للشراكات في قطاعي الطاقة والاستثمارات، وبالتالي فالتوجهات الجديدة للاستراتيجية الروسية في المنطقة تتسم بالواقعية والبراجماتية في تقاربها مع بعض دول المنطقة، كما هو الأمر بالنسبة إلى المغرب، حيث تحرص روسيا على تعزيز العلاقات مع المغرب، والتزام الحياد الإيجابي، خاصة عندما يتعلق الأمر بقضية الصحراء، ويمكن القول إن علاقات روسيا التي تتعزز مع المغرب تشكل التحول الأبرز في مقاربة روسيا لدبلوماسيتها مع البلدان المغاربية في السنوات الماضية.

ويعد المغرب ثاني أكبر شريك عربي لروسيا، وثالث أكبر شريك اقتصادي على المستوى الإفريقي؛ حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين روسيا والمغرب عام ٢٠١٧، ١,٤ مليار دولار. ووفقًا لتقارير الرؤية المشتركة بين روسيا وإفريقيا لعام ٢٠٣٠، يحتل المغرب المركز الثالث

(١) دالية غانم، «فاسيلي كوزنتسوف: تستعيد روسيا نفوذها في شمال أفريقيا بفضل الأسلحة والطاقة والتجارة»، **مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. مركز كارنيغي للشرق الأوسط**، ١٤ يونيو ٢٠١٨، https://carnegie-mec.org/diwan/76603.

في إفريقيا بعد الجزائر ومصر فيما يتعلق بنسبة الصادرات إلى روسيا في الفترة الممتدة بين عامي ٢٠١٠، و٢٠١٧، بمعدل نمو قدره ٣٣٧ مليون دولار، ويتجه البَلَدَان إلى تعزيز التعاون القطاعي وتنويعه بإضافة قطاعات الزراعة، والصيد البحري، والصناعة، والطاقة، ومجالات التكنولوجيا، والبحث العلمي، والتكوين، والدفاع، وغيرها من المجالات التي تزيد من تعميق الشراكة الاستراتيجية[١].

كما توجهت روسيا بعد الحراك الذي شهدته تونس إلى تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع تونس في ظل إخفاق قوى حليفة بالوفاء بوعودها الاقتصادية تجاهها. وقد تقدمت موسكو بمشاريع كبيرة مستغلة فيها الحاجة التونسية؛ ساعية في ذلك إلى ضم تونس كحليف جديد في المنطقة. وأسوة بباقي بلدان المنطقة شهدت العلاقات الروسية الموريتانية تطورًا في السنوات الأخيرة، وعلى الرغم من عدم تجاوز المبادلات التجارية بين البلدين سبعين مليون دولار، وفق أرقام وزارة الخارجية الروسية، لكن زيارات وزراء الخارجية الموريتانيين تكررت إلى روسيا في السنوات الأخيرة؛ للبحث عن تطوير للتعاون، إضافة إلى زيارات متبادلة لوفود برلمانية. كما تجمع بين روسيا وموريتانيا اتفاقية للتعاون في مجال صيد الأسماك البحرية والإنتاج السمكي، كما تسهم شركة باشنيفت الروسية في عمليات التنقيب عن النفط والغاز[٢].

المصالح الجيوسياسية لروسيا في ليبيا

تحتل ليبيا مكانة مهمة ضمن الأولويات الاستراتيجية للسياسة الخارجية الروسية، وتسعى إلى تحقيق عدد من الأهداف والمصالح من خلال الوجود في ليبيا، ويبرز النفط والغاز الليبيان بوصفهما أهم الأطماع التي تحرص عليها روسيا من وجودها في ليبيا إلى جانب

(١) «المغرب-روسيا: تعزيز الشراكة الاستراتيجية محور المباحثات التحضيرية للجنة المشتركة»، **المملكة المغربية. وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج**، ٢ ديسمبر ٢٠٢٠،
المغرب-روسيا-تعزيز-الشراكة-الاستراتيجية-محور-المباحثات-التحضيرية-للجنة-المشتركة/https://www.diplomatie.ma/ar.

(٢) بورشفسكايا: «نفوذ روسيا المتنامي في شمال أفريقيا».

قوى دولية أخرى؛ حيث تعد خامس دولة عربية من حيث احتياطيات النفط على مستوى العالم، ويصل حجم احتياطيها إلى نحو ٥٠ مليار برميل. وكشفت التقديرات عن وجود نحو ١,٥ تريليون متر مكعب احتياطي من الغاز الطبيعي. وفي المقابل، تأتي روسيا الدولة الأولى في إنتاج النفط والغاز الطبيعي في العالم، لكنها تتعرَّض، بين حين وآخر، لحروبٍ طاحنة من المملكة العربية السعودية وحلفائها، جوهرها إغراق السوق العالمية بالنفط، بما يهبط بأسعاره ويضر بالاقتصاد الروسي؛ لذا يأتي من بين الأهداف الروسية تعزيز دور روسيا في ملف النفط والغاز الليبيين، بما يمنحها قدراتٍ تأثيرية في إنتاجه وصادراته[١].

ولا تقف الأهداف الروسية في النفط والغاز الليبيين عند ذلك؛ حيث يبرز هدف آخر، وهو الاستثمارات الضخمة للشركات الروسية في هذين القطاعين هناك.

كما تشكل تجارة السلاح هدفًا أساسيًّا ضمن الاستراتيجية الروسية؛ حيث كانت ليبيا خلال حكم القذافي من أكبر أسواق السلاح السوفيتي، ثم الروسي، وعقدت صفقات كثيرة تقدِّرها تقارير بأكثر من ٢٢ مليار دولار؛ ففي أثناء زيارة بوتين ليبيا، عام ٢٠٠٨، وفي ٢٧ يونية / حزيران عام ٢٠١٢، أعلن رئيس الهيئة الفيدرالية الروسية للتعاون العسكري التقني، ألكسندر فومين، أن بلاده تعوِّل على استئناف توريد الأسلحة والمعدات الحربية إلى ليبيا، التي كانت الدولة الثانية في إفريقيا، بعد الجزائر؛ من حيث صادرات السلاح الروسي.

كما تهدف روسيا إلى تأسيس وجودها الثابت والدائم في جنوب المتوسط وترسيخه، بعد أن رسخت وجودها شرق المتوسط، من خلال قواعدها البرية والبحرية في سورية، منذ ٢٠١٥، إلى التوسع في إنشاء القواعد العسكرية الروسية على الأراضي الليبية، باعتبار المواجهة الحتمية بين روسيا وبين الغرب، لكنه في حال وقوع هذه المواجهة، فإن قدراتهم

(١) عصام عبد الشافي، «خريطة الأهداف والمصالح.. ماذا تريد روسيا من ليبيا؟» **العربي الجديد**، ٢٠ يوليو ٢٠٢٠، https://www.alaraby.co.uk/خريطة-الأهداف-والمصالح-ماذا-تريد-روسيا-من-ليبيا؟

البحرية في سورية غير كافية لتحقيق النصر؛ ولذلك لا بد من تأسيس وجود عسكري روسي آخر في المنطقة[1].

ختامًا، يمكن القول: إن الدول المغاربية تشكل فضاءً واسعًا للتنافس بين القوى الاقتصادية العظمى، الأمر الذي دفع السياسة الخارجية الروسية إلى التوسيع من آفاق تعاملها مع دول المنطقة؛ وفتح مجالات أكبر للتعاون، واعتماد استراتيجيتها تجاه دول المنطقة على لغة المصالح، خلافًا لما ساد خلال فترة الاتحاد السوفيتي؛ حيث بنيت العلاقة على أولوية التنافس الأيديولوجي من ناحية، وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول من ناحية أخرى؛ فالتوجه الجديد في المنطقة يقوم على استخدام القوة الناعمة في مسار العلاقات الدبلوماسية، ولعب دور الوساطة في محاولة إدارة النزاعات - كما هو الأمر بالنسبة إلى ليبيا - والإفادة منها في تنويع الأسواق الروسية الاقتصادية في المنطقة، وإنجاز شراكات اقتصادية متنوعة مع كل من الجزائر والمغرب، من خلال إبرام عقود الاستثمارات في مجالات الطاقة النووية والبتروكيماوية، وإبرام الكثير من الصفقات العسكرية؛ لجني المزيد من الأرباح واستغلالها في إنعاش الاقتصاد الروسي الداخلي. وبالتالي نخلص إلى أن الاستراتيجية الروسية تجاه المنطقة المغاربية ترتبط أساسًا بالطموح السياسي للرئيس بوتين في عودة روسيا إلى مكانتها الدولية قبل انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ في مواجهة الولايات المتحدة، والحد من الاستهدافات الأميركية للقدرات الروسية، وكذلك فرض مزيد من الهيمنة على القارة الأوروبية التي تعاني من تراجع في الدور والقدرات، منذ الأزمة الاقتصادية العالمية ٢٠٠٨.

(١) التدخلات الروسية في ليبيا والتحذيرات الأمريكية ... الدوافع وحدود التأثير»، **مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات**، ١٠ يونيو ٢٠٢٠، https://fikercenter.com/position-papers/التدخلات-الروسية-في-ليبيا-والتحذيرات-الأمريكية-الدوافع-وحدود-التأثير.

الدور الروسي في سورية: الدوافع والمآلات

معالي لطفي سالم
باحثة في العلاقات الدولية

مقدمة

بدأت الأزمة السورية باحتجاجات مناهضة للنظام السياسي تطورت إلى حرب أهلية، ولجوء نحو ١١ مليون سوري خارج الأراضي السورية، بالإضافة لفرار الآلاف كنازحين. ولم تقف روسيا متفرجة من الحرب، بل دخلت على خط المواجهة منذ بدايتها بصورة غير مباشرة مع حلفائها الآخرين، وبدا ذلك بوضوح وباعتراف روسي من خلال إقامة قاعدة عسكرية في اللاذقية يجرى توسيعها وتجهيزها بالمعدات العسكرية لتأمين الحماية لها. ومن الجانب الآخر أبدت الولايات المتحدة الأمريكية انزعاجها من التدخل الروسي المباشر، وعدته نوعًا من أنواع إطالة أمد الحرب التي راح ضحيتها الآلاف من المدنيين، فهناك أهمية كبرى للبحر الأبيض المتوسط في حسابات روسيا الجيوسياسية؛ حيث يعد هذا البحر بوابة أوروبا والبحر المتوسط، وهو أحد مداخل أوروبا وروسيا على حد سواء.

جاء تدخل روسيا العسكري في الأزمة المتصاعدة في سورية منذ عام ٢٠١١؛ حيث بدأ ذلك التصعيد بتعزيز قوتها العسكرية في سورية بصورة ملحوظة بداية من ربيع ٢٠١٥، وانتهى في سبتمبر ٢٠١٥ بالقيام بعمليات عسكرية جوية استهدفت أغلب طلعاتها مناطق وعناصر المعارضة المسلحة على خطوط القتال مع النظام، مع بعض العمليات ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) الذي سيطر على مناطق واسعة من سورية،

ويعد هذا التدخل تطورًا مهمًّا في الموقف الروسي منذ مطلع الأزمة، فضلًا عن تسليطه الضوء على مجمل التفاعلات التي شهدتها الساحتان الإقليمية والدولية.

والتدخل بمفهومه العام يتضمن جميع الأنشطة الخارجية التي توجه صوب دولة أخرى؛ للتحكم أو التغيير أو التأثير في سياساتها ونظامها السياسي وقادته، من خلال الحفاظ عليه أو تغيير الدستور جزئيًّا أو كليًّا، ويعد التدخل الروسي في سورية تدخلًا شاملًا في تطورات القضية السورية، وتقديم الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري لنظام الأسد، في وجه المعارضة السورية.

وبررت موسكو موقفها من الأزمة السورية بحجة رفضها التدخلات الخارجية في الشئون الداخلية للدول أحيانًا؛ ولحماية السلطة الشرعية في سورية من مؤامرة غربية أحيانًا، وأصولية إسلامية مسلحة أحيانًا أخرى؛ مما كان له دور كبير في زيادة تعقيد الأزمة في سورية.

وفي ضوء التوجهات الروسية الجديدة على الساحة الدولية، وحجم مصالحها في سورية؛ فقد وظفت روسيا إمكانياتها المختلفة من أجل دعم النظام السوري؛ حيث لم تتوان عن تقديم دعم سياسي، شمل تبني وجهة نظر النظام في اعتبار ما يدور في سورية مؤامرة خارجية أو حرب تقودها جماعات إرهابية، تستهدف أمن سورية واستقرارها، علاوة على دعم سياسي في المحافل الدولية، وتوفير غطاء لتجاوزاته في مواجهة أية قرارات دولية أو إقليمية كمقدمة لتدخل خارجي، وصولًا إلى تغيير في تركيبة السلطة في سورية، وشمل هذا الدعم أيضًا تنسيقًا روسيًّا مع القوى الإقليمية المؤيدة لنظام بشار الأسد، فضلًا عن تقديم دعم مادي للنظام السوري، شمل تدفقات مالية، ومعدات وآليات عسكرية، وخبراء أمنيين وعسكريين بجانب دعم تقني وتكنولوجي له صلة بدعم العمليات العسكرية للنظام.

أولًا: طبيعة الموقف الروسي من الأزمة السورية

أسرعت روسيا في تحديد موقفها من الأزمة السورية على عكس باقي ثورات الربيع العربي؛ حيث بادرت روسيا منذ بداية الأزمة بإعلان دعمها لنظام بشار الأسد، وأن مستقبل سورية يجب أن يحدده السوريون أنفسهم، ورفضها للتدخل الخارجي في الشأن السوري، وظهرت الأزمة السورية، كأنها القضية الأَوْلَى بالرعاية في السياسة الخارجية الروسية[١].

ومن بداية هذه الأزمة ارتأت روسيا ضرورة منح القيادة السورية الوقت الكافي لتطبيق الإصلاحات التي أُعلن عنها في سورية. ورفضت موسكو الدعوة التي أطلقها كلٌّ من الرئيس الأمريكي أوباما، وكاثرين آشتون المفوضة العليا لشئون السياسة الخارجية والأمن في الاتحاد الأوروبي[٢]، إلى الرئيس السوري للتنحي، كما استمرت مؤسسة روس أوبورون إكسبورت الروسية بتوريد السلاح إلى سورية بموجب العقود المبرمة سابقًا[٣].

وقد وفرت روسيا جميع أشكال الحماية السياسية والدبلوماسية، والعسكرية؛ لدعم ومساندة النظام السوري وحمايته من الانهيار، بالرغم من تكرار السياسة الروسية دعواتها للحوار والحل السلمي والمفاوضات باعتبارها أسس تمثل رؤيتها لحل الأزمة السورية. وهي ذات الدعوات التي أطلقها الرئيس بوتين في منتدى سان بطرسبرغ الاقتصادي الدولي في يونية ٢٠١٦ عندما أكد أن موسكو لا تسعى إلى توسيع سلطة الرئيس السوري بشار الأسد، إنما تعزيز الثقة بين مختلف مكونات الشعب السوري من خلال إجراء مفاوضات سياسية[٤].

---

(١) أحمد دياب، «مستقبل الدور الروسي في الشرق الأوسط.. الفرص والمخاطر»، **شئون عربية**، العدد ١٥٦ (٢٠١٣): ٢٥.

(٢) باسم راشد، «المصالح المتقاربة: دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي»، **أوراق**، العدد ٩ (فبراير ٢٠١٣) : ٧١.

(٣) هديل الرفوع، **العلاقات الروسية السورية للفترة ١٩٧٩– ٢٠١٣** (رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، ٢٠١٣): ١١٢.

(٤) نورهان الشيخ، «السياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط: هل تتجه روسيا إلى مزيد من الانخراط في أزمات المنطقة؟» **السياسة الدولية** ٥٢، العدد ٢٠٣ (يناير ٢٠١٦): ١١٩.

وانطلاقًا من ذلك، فقد عملت روسيا على توفير الحماية السياسية والدبلوماسية للنظام السوري في المحافل الدولية، ومؤسسات الأمم المتحدة ضد مشاريع القرارات التي تقدمت بها الدول العربية والغربية لمعالجة الأزمة السورية. وقد كانت روسيا قد حذرت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من إمداد المعارضة السورية بالأسلحة، وتكرار السيناريو الليبي، وأجرت اتصالات مع المعارضة السورية لإقناعها ببدء الحوار مع السلطة السورية[١].

هذه المواقف أدت إلى اندلاع مظاهرات في بعض المدن السورية في ١٣/ ٩/ ٢٠١١ تحت شعار «ثلاثاء الغضب من روسيا» تنديدًا بالموقف الروسي الداعم للقيادة السورية، والمُعرقل للعقوبات الدولية، ورفع المتظاهرون شعارات ضد روسيا؛ منها «لا تقتلوا السوريين بمواقفكم»، و«النظام يذهب ويبقى الشعب»[٢]، وفي إطار الرفض الروسي للعقوبات التي كان مجلس الأمن ينوي فرضها على النظام السوري، كان وزير الخارجية الروسي لافروف، قد حذر المجتمع الدولي آنذاك من أية استفزازات تهدف إلى إحداث تغيير للنظام الحاكم مضيفًا: «إننا نعتقد بوجوب قمع تلك المظاهرات»[٣].

وقد كان واضحًا أن الموقف الروسي من الأزمة السورية قد جاء متأثرًا بشكل كبير بما عدته موسكو خديعة تعرضت لها على يد الناتو بإصدار قرار دولي بحجة حماية المدنيين في ليبيا؛ ليتحول إلى ذريعة للتدخل العسكري فيها؛ لذلك فقد أعلنت روسيا عزمها معارضة أي قرار دولي يصدر في حق سورية[٤]، وقد أكد الرئيس الروسي مرارًا بأن روسيا لن تؤيد قرارًا يصدره مجلس الأمن الدولي بشأن سورية على غرار القرار بشأن ليبيا، وأنه لا توجد رغبة لدى موسكو بأن تُنظم الأحداث في سورية وفق النموذج الليبي؛ حيث استخدم قرار مجلس الأمن الدولي كحجة لضرب ليبيا عسكريًّا[٥].

---

(١) محمد السيد سليم وآخرون، **التداعيات الجيواستراتيجية للثورات العربية** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٤): ٢٧٨-٢٨٦.

(٢) المرجع السابق: ٢٨٠.

(٣) المرجع السابق: ٢٨٢.

(٤) «نائب وزير خارجية روسيا: موسكو صوتت ضد قرار مجلس حقوق الانسان حول سورية لكونه غير متوازن»، *RT Arabic*، ١ مارس ٢٠١٢، https://arabic.rt.com/news/579792/.

(٥) ناصر زيدان، **دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين** (بيروت: الدار العربية للعلوم، ٢٠١٣): ١١٤.

فمن الواضح أن الاستراتيجية الروسية في سورية تسعى إلى حماية نظام الأسد من خلال دعمه ومساعدته على صد أعدائه من غير تنظيم الدولة الإسلامية؛ الأمر الذي تعزز بعد تدخلها العسكري، ثم الموافقة على اتفاق لوقف إطلاق النار، والمفاوضات، والمشاركة كلاعب مؤثر في عملية السلام في سورية، ووضع الأسس لتشكيل ائتلاف دولي واسع لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية[١].

ومن بعد أن أعطت روسيا إشارات متعددة توحي باستعدادها دعم جهد التوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية، عادت إلى تأكيد موقفها الرافض لتنحي الرئيس السوري كجزء من عملية انتقالية نص عليها بيان (جنيف ١)، الذي أشار إلى تشكيل هيئة حكم انتقالية بصلاحيات تنفيذية كاملة كخطوة أولية لحل الأزمة سياسيًّا، وسعت روسيا إلى فرض تفسيرها الخاص للبيان من خلال الإصرار على اعتبار الأسد جزءًا من المرحلة الانتقالية، ثم ربط مصيره وبقائه بإرادة الشعب[٢]، وأيضًا على الجانب الآخر كانت السياسة الخارجية الروسية تمارس دورًا كبيرًا في تهدئة الرأي العالمي من خلال مؤتمري (جنيف ٢) و(جنيف ٣) اللذين عُقدا لحل الأزمة السورية، وكانت السياسة الروسية تؤكد خلالهما أن لا حل سياسي في سورية إلا بعد القضاء على الإرهاب، وكانت القضية الجدلية الأهم بينها وبين الدول الفاعلة الأخرى تدور دائمًا حول مستقبل الأسد[٣].

ويُثير التدخل الروسي في الساحة السورية تساؤلات كثيرة، لعل أهمها: لماذا حسمت روسيا موقفها بالتدخل في الشأن السوري حتى أصبحت أحد أهم أطراف القضية السورية؟

في الواقع، جاء هذا التدخل مرتكزًا على مجموعة من الدوافع الداخلية والإقليمية والدولية، كانت سببًا في المغامرة الروسية؛ لترسيخ نفوذها في المنطقة. ولكن بالمقابل يواجه

(١) نورهان الشيخ، «مصالح ثابتة ومعطيات جديدة: السياسة الروسية تجاه المنطقة بعد الثورات العربية»، **السياسة الدولية**، العدد ١٨٦ (٢٠١١): ٢١٠.

(٢) جلة سماعين، «[مراجعة كتاب] النظرية السياسية الرابعة: روسيا والأفكار السياسية للقرن الحادي والعشرين»، تأليف ألكسندر دوجين، **المستقبل العربي** ٣٨، العدد ٤٤٥ (٢٠١٦): ١١٨.

(٣) الشيخ، «مصالح ثابتة ومعطيات جديدة»: ١٩٨.

تحديات كثيرة، وينتج عنه تداعيات مختلفة في تأثيراتها. وهو ما سيتم تناوله بالدراسة والتحليل في هذه الورقة؛ بغية معرفة طبيعة التدخل الروسي في القضية السورية وإدراكها.

ثانيًا: دوافع التدخل الروسي في سورية

استند التدخل الروسي في الشأن السوري على مجموعة من الدوافع، كانت كفيلة بأن تدفع روسيا إلى المغامرة؛ لتأمين مصالحها ونفوذها في المنطقة، وقد كان أهم هذه الدوافع:

الدوافع الروسية الداخلية

وتتمثل بوجود القوى والتيارات السياسية المحافظة، والقومية المتطرفة، التي تدفع روسيا إلى اتخاذ موقفًا أكثر حزمًا أمام الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها والمتعاونين معها، والوقوف إلى جانب نظام الأسد. وهناك قوى أخرى تتمثل في منتجي الأسلحة الروس الذين قد يفقدون عميلًا آخر، إذا ما سقط الأسد، وهذه القوى تتمتع بثقل بيروقراطي حقيقي، في مجلسي الحكومة الروسية – الدوما والاتحاد – مما جعلها تتخذ مواقف الدعم والتأييد لنظام الأسد[1].

يضاف إلى ذلك أن هنالك بعدًا دينيًّا، في الموقف الروسي تجاه سورية ومنطقة الشرق الأوسط، في ظل تزايد نفوذ التيارات المحافظة وتأثيرها، ذات التوجه الديني التي باتت تمثل الاتجاه السائد الجديد داخل الكرملين، وترتبط ارتباطًا وثيقًا بالمسيحية الأرثوذوكسية، وثمة سعي لأن يكون الدين هو المحور الأساسي للهوية الوطنية الروسية، واعتماد القيم الدينية في السياسة الخارجية الروسية. وسعى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وحليفه البطريرك كيريل؛ رئيس الكنيسة الأرثوذكسية الروسية، للظهور بمظهر المدافع عن الدين

(١) ديمتري ترينين، «التحالف الافتراضي: السياسة الروسية تجاه سورية»، ورقة بحثية غير منشورة، **مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. مركز كارنيغي للشرق الأوسط**، ٢٠ مارس ٢٠١٣، https://carnegieendowment.org/2013/03/20/ar-event-4008.

المسيحي والأقليات المسيحية في سورية[1]؛ ما حدا بالكنيسة الأرثوذكسية الروسية إلى تقديم الدعم والتأييد للحكومة الروسية، في تعاطيها مع الملف السوري، حتى وصفت الحرب في سورية بأنها «حرب مقدسة»[2].

إن خطوة الرئيس الروسي بوتين في بعض صورها عبرت عن رغبته في زيادة شعبيته داخل المجتمع الروسي، فلطالما انعكست النزعة الاندفاعية للتدخل العسكري في الخارج تحت عنوان حماية روسيا، وأمنها القومي، ومصالحها الوطنية بنتائج إيجابية على النخبة الحاكمة كونها مرتبطةً بزيادة النشوة القومية للمواطنين الروس، وقناعاتهم بأهمية دور روسيا ومحوريته في النظام الدولي وعودتها قوة عظمى. من جهة أخرى تقدم النخبة الحاكمة في روسيا نفسها على أنها حامية للمسيحيين في الشرق الأوسط، وتستحضر دعايتها انتهاكات حصلت ضد مواطنين سوريين مسيحيين وقساوسة؛ الأمر الذي يبرر لها تدخلها لدى شرائح محافظة داخل سورية وفي أوروبا أيضًا؛ حيث بدأت بعض الأحزاب المسيحية المحافظة في ألمانيا، وإيطاليا، وفرنسا تبدي تفهمها وتأييدها للتدخل الروسي بذريعة أنه يحمي مسيحيي الشرق.

أما في الداخل السوري، إذا ما تفحصنا القائمة الروسية للمنظمات الإرهابية فنجد أنها تستثني عددًا محدودًا من الفصائل المسلحة في سورية؛ مثل قوات الحماية الشعبية الكردية، وفصائل الجبهة الجنوبية، وتدرج البقية بما فيها فصائل الجيش الحر التي تتلقى دعمًا أمريكيًّا ضمنها.

ومن خلال المبادئ التي قدمها بوتين مع مجيئه إلى السلطة عام ٢٠٠٠، باعتبارها أساسًا لسياسة روسيا الخارجية، التي عرفت باسم (مبدأ بوتين) يمكن فهم الموقف الروسي من الأزمة السورية. وفي قمة تلك المبادئ التركيز على تطوير دور روسيا في عالم متعدد الأقطاب، لا يخضع لهيمنة قوة عظمى واحدة، والعمل على استعادة دور روسيا في آسيا والشرق الأوسط

(١) المرجع السابق.

(٢) مركز الجزيرة للدراسات، **الحرب الروسية في سوريا: الأبعاد والمآلات**، تقدير موقف (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٥): ٨.

تدريجيًّا، وعدم السماح للغرب بتهميش الدور الروسي في العلاقات الدولية، في ظل سعي واضح إلى تعميق التوجه الأوراسي في سياسة روسيا الخارجية؛ للتغلب على ما أسماه بوتين بـ(الكارثة الجيوسياسية) التي أصابت روسيا بتفكك الاتحاد السوفيتي[١].

أما بالنسبة إلى السلطة التشريعية (البرلمان) وتتكون من مجلسين[٢]، فقد برزت محدودية دور البرلمان وتأثيره في عملية صنع القرار بالنظر إلى السلطات الواسعة التي يمنحها الدستور للرئيس في مواجهة الدوما؛ فللرئيس حق حل مجلس الدوما، والدعوة إلى إجراء انتخابات جديدة، وهناك من يرى أن الرئيس بوتين عمل على تعزيز قوته في مواجهة البرلمان جاعلًا منه - وبشكل متزايد - هيئة شكلية طيعة تحت سيطرته خاصة في ظل قوة حزبه حزب (روسيا الموحدة) الذي يتصدر المشهد الحزبي منذ تأسيسه عام ٢٠٠١، وسيطرته على انتخابات البرلمان.

أما على مستوى الحكومة، فتتألف في النظام السياسي الروسي من رئيس الوزراء، ونوابه، والوزراء، وهي مجرد جهاز معاون للرئيس، وليس لها أية سلطات في مواجهته، وتأثيرها يقتصر على مجرد إبداء الرأي والمشورة التي قد يأخذ بها الرئيس، أو لا يأخذ.

أما وزارة الخارجية، فهي المؤسسة التي تلي مؤسسة الرئاسة في صنع القرار في السياسة الروسية عامة. ويجري تحديد السياسة الخارجية الروسية، وتحديد الخطوط العريضة لها من قِبل رئيس الدولة، وتختص وزارة الخارجية بالتنفيذ[٣].

لا يزال الرأي العام الروسي في السياسة الخارجية، وتأثيره الملموس محدودًا، وإن كان دوره قد أخذ في الزيادة التدريجية؛ حيث تبرز القوة التأثيرية له بشكل واضح في وقت الانتخابات، وبهذا المعنى لا يعمل الرأي العام على تشكيل السياسة الخارجية في روسيا مباشرة، ولكن من الواضح أن له أهمية كبرى لدى الكرملين؛ رغبةً منه في الاحتفاظ ببعض العناصر

(١) الشيخ، «السياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط»: ٢١١.

(٢) أحمد عبد الله الطحلاوي، «استعادة الدور: المحددات الداخلية والدولية للسياسة الروسية»، **المركز العربي للبحوث والدراسات**، ٦ ديسمبر ٢٠١٤، http://www.acrseg.org/16360.

(٣) الشيخ، «السياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط»: ٢٠٠.

الديمقراطية في الحكم، ونتيجة للقلق الذي أعربت عنه الحكومة الروسية بشأن الثورات الملونة، ومنذ أصبح بوتين رئيسًا لروسيا؛ فنادرًا ما انخفض مستوى شعبيته إلى ما دون ٧٠٪، وقد تجاوزت شعبيته نسبة ٨٠٪ في منتصف عام ٢٠١٤ . وفي عام ٢٠١٢ عبَّر ٥٢٪ من الروس عن رغبتهم في عودة بوتين إلى رئاسة الدولة؛ مما يعني تأييدًا شعبيًّا لسياساته وحزبه.

أما بالنسبة إلى جماعات المصالح الروسية، فهي لا تُشَكِّل قوة ضاغطة، أو مؤثرة على صانع القرار الروسي؛ فمعظم هذه الجماعات صغيرة وضعيفة، وأكثرها تأثيرًا ونشاطًا يتبع الحزب الشيوعي، وليس لها أية استقلالية في قرارها عن الحزب. وفي الغالب فإن أهدافها اقتصادية بالدرجة الأولى، لا تتجاوز دفع الأجور المتأخرة أو زيادتها، ووسائلها لا تتعدى المظاهرات والإضرابات؛ لذلك لا تعد جماعات المصالح من المحددات ذات القوة على السياسة الخارجية الروسية، خاصة في ظل هيمنة شخصية القائد السياسي على السلطة، وانفراده بصنع السياسة الخارجية للدولة؛ ففي ظل نظام سياسي يتسم بالمركزية في عملية صنع القرار الخارجي، وقدرة ضئيلة نسبيًّا للنخبة في التأثير في توجهات السياسة الخارجية، يلمع بشكل واضح تأثير التيار الأوراسي على توجهات الرئيس الخارجية، ويتقاطع مع سياساته تجاه الأزمة السورية.

وهنا يرى الكاتب الروسي ألكسندر دوغين الذي يسمى بالعقل المدبر لسياسات الكرملين وعقل بوتين، ومؤسس تيار الأوراسية الجديدة المناهضة للعولمة الغربية، أن المصالح الحيوية لروسيا تفترض مواجهة الاستراتيجية الأطلسية باستراتيجية مضادة، هدفها إقامة حلف أوراسي تاريخي يسميه بالإمبراطورية الجديدة (إمبراطورية البر)، وتضم الدول والشعوب الأوراسية المتضررة من الإمبراطورية الأطلسية (إمبراطورية البحر)، بما يحقق تعددية المراكز؛ فالهدف الأسمى للأوراسية القضاء على تهديد الهيمنة الأمريكية على العالم، ولن يتحقق إلا من خلال ثلاث مناطق؛ محور موسكو - برلين، ومحور موسكو – طهران، ومحور

موسكو – طوكيو، وبما يحقق الوصول إلى البحار والمحيطات في الشمال والجنوب والشرق؛ لتصبح الإمبراطورية الجيوبوليتيكية مكتفية ذاتيًّا[1].

وهنا يقدم دوغين نظرية سياسية يسميها بالنظرية الرابعة تؤمن بعالم تعددي وأخلاقي، وعالم يعترف بالشعوب الأخرى وبحريتها بعيدًا عن قيم المركزية الغربية المفروضة، ويرى أنه عالم ممكن إذا استطاعت روسيا إنتاج أيديولوجية خاصة بها، وتجسدت السيادة الجيوسياسية لقوى القارة الأوراسية (قوة البر) التي شكلتها كل من: روسيا، والصين، وإيران، والهند، ضد القوى الأطلسية، ويمكن ذلك روسيا من استعادة تأثيرها في المجال ما بعد السوفيتي، وإدماج الشعوب القريبة عبر رواية حضارية، فيعطي دوغين لإيران موقفًا محوريًّا في التحالف الأوراسي الاستراتيجي، بوصفها القطب الجنوبي لهذا التحالف، فهي دولة قارية كبرى، وعلى ارتباط وثيق بآسيا الوسطى، وجذرية في عدائها لأمريكا، وتقليدية؛ وبالتالي قادرة على إقامة حلف جيوسياسى في هذه المنطقة ومجابهة النفوذ الأطلسي فيها[2].

أما بالنسبة إلى الأزمة السورية، فيرى دوغين أنها جزء من الصراع على السلطة الجيوسياسية بين القوة البرية متمثلة في روسيا، والقوة البحرية متمثلة في الولايات المتحدة وشركائها في حلف شمال الأطلسي، وبالتالي لا بد لبوتين من الوقوف بها إلى جانب سورية؛ لأن التخلي عن الأسد هو بمثابة الانتحار الجيوسياسي لروسيا، ورأيه أن لا حلَّ وسطًا في الأزمة السورية بين القوة البرية والقوة البحرية، والحرب هي الطريقة الوحيدة لرسم الواقع.

أهمية سورية الاستراتيجية

تُعد سورية ذات أهمية رئيسية في الحسابات الروسية؛ فموقع سورية الجيوبوليتيكي المهم في الشرق الأوسط في المنطقة الحيوية التي تتشابك فيها المصالح العالمية، وتشكل لروسيا

(١) أسماء أحمد شوكت علي عبد البديع، معد، «القيادة السياسية والتغير في السياسة الروسية تجاه آسيا الوسطى»، ورقة بحثية غير منشورة، المركز الديمقراطي العربي، الجزائر، ٢٠١٥: ٨٢.

(٢) وليد عبد الحي، **محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية** (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٢).

موطئ القدم الاستراتيجي الوحيد في المنطقة، التي تبذل ما تستطيع بغية عدم خسارتها[١]، ويعزز هذه الأهمية علاقات سورية التحالفية مع إيران؛ حليف روسيا المهم في المنطقة. وترى روسيا أن سورية بمثابة «حجر زاوية» في أمن المنطقة، وأن نشوب حرب أهلية فيها سيكون سببًا رئيسيًّا في زعزعة أوضاع الدول المجاورة، مثلما سيؤدي إلى صعوبات في عموم المنطقة، ويشكل تهديدًا حقيقيًّا للأمن[٢].

حماية النظم الحليفة

يُعد نظام الأسد في سورية النظام الوحيد الحليف لروسيا في المنطقة العربية، ولها علاقات تحالف تاريخية مهمة معه، على مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية التي أطرتها الكثير من المعاهدات والاتفاقيات بينهما[٣]؛ حيث ترى روسيا في النظام السوري شريكًا استراتيجيًّا، يمنحها التعاون معه مزايا مهمة تتعلق بمكانتها ودورها في المنطقة العربية، في ميدان تنافسها مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب في هذه المنطقة[٤]؛ الأمر الذي يبرر لروسيا التدخل، ودعم نظام الأسد وحمايته في مواجهة قوى المعارضة السورية التي تهدف إلى الإطاحة به؛ ما يعني إسقاط الحليف الوحيد لروسيا – من بين الأنظمة العربية – في حال تحقق ذلك.

الحفاظ على القواعد العسكرية الروسية

يحتفظ الروس بقاعدة بحرية عسكرية في طرطوس، ويحتفظون أيضًا بمركز تنصت تجسسي رئيسي في جبال اللاذقية[٥].

---

(١) أحمد دياب، «حلفاء روسيا .. وإرث بريجينيف»، **مجلة المجلة**، العدد ١٥٨٨ (أكتوبر ٢٠١٣): ١٠.

(٢) نورهان الشيخ، «الموقف الروسي من الثورات العربية.. رؤية تحليلية، التقرير الارتيادي الاستراتيجي»، **مجلة البيان**، العدد ٩ (٢٠١٢): ٢٨٤.

(٣) هاجر محمد أحمد، «رؤية مستقبلية: دوافع وتداعيات التدخل العسكري الروسي في سوريا»، **المركز العربي للبحوث والدراسات**، ١ نوفمبر ٢٠١٥، www.acrseg.org/39541.

(٤) سهام فتحي سليمان، **الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية والدولية: ٢٠١١-٢٠١٣** (رسالة ماجستير، جامعة الأزهر بغزة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ٢٠١٥): ١٢٨ .

(٥) مركز الجزيرة للدراسات، **الحرب الروسية في سوريا**: ٤٤ .

ويشكل هذان المكانان موطئ قدم روسيا الوحيد في منطقة الشرق الأوسط التي يسعى الروس من خلالها إلى الحفاظ على موقع للبحرية الروسية في البحر الأبيض المتوسط، لا سيما أن لديهم عددًا من السفن المنتشرة في البحار المفتوحة، وأن أوكرانيا قررت إنهاء عقد الإيجار لقاعدة سيفاستوبول؛ ما يعني ضيق الخيارات الروسية في البحر المتوسط[١]، وهذا ما يزيد من أهمية قاعدة طرطوس بالنسبة إلى الروس، ويزيد من تدخلهم في سورية لدعم نظام الأسد، وحماية آخر معقل لهم في المنطقة.

الدوافع الاقتصادية

تمثل سورية أحد أهم الشركاء العرب التجاريين لروسيا، في منطقة الشرق الأوسط، لا سيما في مجالات الاستثمار، والتجارة، والطاقة، والسلاح؛ فهنالك عدد كبير من شركات الطاقة الروسية تعمل في سورية. كما تشكل سورية سوق سلاح مهمة لروسيا[٢]؛ لذلك فسقوط نظام الأسد يشكل خسارة اقتصادية كبيرة لها، إضافة إلى الاهتمام الروسي الدائم بالغاز السوري، ففي عام ٢٠٠٩ شهدت شركة Stroytransgaz الروسية أكبر مشروع لها في سورية منذ الحقبة السوفيتية من خلال إقامة محطة لمعالجة الغاز قرب حمص، وبهدف إنتاج ٥٠٪ من حاجة سورية من الكهرباء[٣]؛ حيث تقدر الاكتشافات في حوض شرق المتوسط وجود احتياطي يصل إلى ٣٤٥٠ مليار متر مكعب من الغاز، و١,٧ مليار برميل نفط في المياه الإقليمية السورية. وتمتلك روسيا امتيازات حصرية مدتها ٢٥ عامًا تسمح لها بالتنقيب عن النفط والغاز في المياه الإقليمية السورية، وذلك حسب الاتفاقية الموقعة بين النظام السوري والحكومة الروسية في أواخر عام ٢٠١٣)[٤].

---

(١) نجاة مدوخ، **السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط، في ظل التحولات الراهنة: دراسة حالة سوريا ٢٠١٠/٢٠١٤** (رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٥): ١٦٤.

(٢) سليمان، **الأزمة السورية**: ١٢٥ .

(٣) نظام بركات وآخرون، **مبادئ العلوم السياسية**، ط. ٢ (عمان: دار الكرمل، ١٩٨٧): ٢٧٠.

(٤) لمى مضر الإمارة، «الموقف الروسي من الأزمة السورية وانعكاساته الخارجية»، **المستقبل العربي** ٣٩، العدد ٤٤٨ (٢٠١٦): ٧٧.

ترسيخ المكانة الدولية

لروسيا حسابات استراتيجية واسعة، تهدف من خلالها إلى الحصول على مكانة الشريك الفاعل في القرار والنظام الدوليين، فبدت الأزمة السورية فرصة مهمة لتأكيد دور روسيا على المستوى الدولي، في مواجهة تجاهل واستخفاف أمريكي وأوروبي لروسيا في الكثير من القضايا الدولية، وردًّا على ما تراه موسكو حصارًا غربيًّا استراتيجيًّا واقتصاديًّا ضدها[١]، فجاء التدخل الروسي للتأكيد على إثبات الوجود الموازي للوجود الأمريكي والأوروبي في سورية، وإجبار الأطراف الدولية المنافسة على القبول بنظام متعدد الأقطاب، تمارس فيه روسيا والصين دورًا فاعلًا في توازنات القوى الإقليمية والدولية، إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية المؤثرة[٢].

استخدام الورقة السورية في قضايا روسيا الدولية

تستخدم روسيا الملف السوري كورقة ضغط أمام خصومها ومنافسيها في القضايا الدولية؛ فتستغل تأثيرها في القضية السورية للمساومة في الشأن الأوكراني[٣]؛ إذ طرحت روسيا نفسها محامية للأقليات، وطرفًا فاعلًا في إدارة الأزمة المتفاقمة؛ ما سيمنح الروس الكثيرة من الاستعراضات السياسية والدبلوماسية، ويعطيهم خيارات إضافية، تسهم في تصفية أزماتهم السياسية والاقتصادية[٤].

---

(١) مركز الجزيرة للدراسات، **الحرب الروسية في سوريا**: ٣.

(٢) عزة هاشم، معد، «اللحظة الروسية: دوافع تحرك موسكو العسكري غير المتوقع في سوريا»، **مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**، ١٥ نوفمبر ٢٠١٥،
اللحظة-الروسية-دوافع-تحرك-موسكو-العسكري-غير-المتوقع-في-سوريا282/Item/Mainpage/ar/com.futureuae.https://.

(٣) لينا الخطيب، «أهداف اللعبة العسكرية الروسية في سوريا»، **جريدة الحياة** (١ أكتوبر ٢٠١٥).

(٤) معن طلاع، **السياسة الروسية تجاه سورية منذ أحداث الثورة** (إسطنبول: مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٤): ٣.

التخوف من المد الثوري

تخشى روسيا بسبب طبيعة أوضاعها الداخلية المتمثلة في وجود معارضة منظمة ضد النظام والحزب الحاكم فيها، لا سيما المناطق ذات الوجود الإسلامي، كما يشهد الداخل الروسي احتجاجات ومظاهرات، من الحين للآخر؛ للمطالبة بالمزيد من الحريات والديمقراطية؛ مما يجعل من الصعب على الحكومة الروسية تأييد أية ثورات في الخارج؛ كونها قد تشجع قيام احتجاجات أكثر وأكبر، تهدد النظام السياسي القائم في روسيا[١].

محاربة الحركات الإسلامية

تعد روسيا وجودها في سورية بمثابة خط دفاع متقدم بوجه تمدد الحركات الإسلامية التي من الممكن أن تصل إلى الحدود والداخل الروسي، إذا لم يتم تحجيمها عند الخط السوري[٢]. وهنالك اعتقاد روسي مفاده أن «الحرب على الإرهاب» في سورية أو مناطق القوقاز حرب مفروضة على روسيا وسورية، وهنالك تخوف في روسيا؛ بسبب أن الساحة السورية تستقطب الآلاف من المسلمين الروس؛ للانضمام إلى القتال في الحركات الإسلامية المعارضة لنظام الأسد[٣]، والتخوف من عودتهم إلى القوقاز[٤].

التردد الأمريكي حيال سورية

شكل تردد إدارة أوباما وتراجعها - تجاه القضية السورية - فرصة مهمة استغلتها روسيا؛ لزيادة تدخلها في الساحة السورية، مثلما استغل الروس التوجه الأمريكي نحو التوقف أو التخلي عن خوض حروب إضافية في منطقة الشرق الأوسط، واستبدال هذه السياسة بنهج

---

(١) الشيخ، «الموقف الروسي من الثورات العربية»: ٢٨٤-٢٨٥.

(٢) رياض الأحمد، «دوافع روسيا للتدخل في الأزمة السورية»، **موقع الأمن والدفاع العربي**، https://sdarabia.com/2015/10/دوافع-روسيا-للتدخل-في-الأزمة-السورية/.

(٣) دياب، «حلفاء روسيا .. وإرث بريجينيف»: ١٠.

(٤) نورهان الشيخ، «السياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط»: ١١٦.

جديد يرتكز على أساس إيجاد تفاهمات مع القوى الإقليمية والدولية المؤثرة[١]؛ لمعالجة قضايا المنطقة.

ثالثًا: أشكال التدخل الروسي في سورية

١- التدخل السياسي

ويتمثل في محاولة دولة ما التأثير وفرض سياستها في تطورات الأحداث لدولة أخرى، ويأخذ أشكالًا مختلفة، تشمل الرسائل الشفوية، أو الطلبات المكتوبة، أو المبادرات السياسية، أو الدعوة إلى عقد المؤتمرات الدولية؛ لإقرار المطالب السياسية للدولة المتدخلة[٢]، أو الوقوف إلى جانب النظام السياسي القائم، أو إلى جانب القوى المعارضة لهذا النظام.

والتدخل السياسي الروسي في القضية السورية أخذ هذه الأشكال كلها، فعلى مستوى التعامل الروسي مع الأطراف السورية، اعتمدت روسيا موقفًا سياسيًّا واضحًا إزاء قوى المعارضة أو الحراك الثوري، ومختلف مؤسساته التمثيلية، واعتبرتهم مجموعات مكونة من إسلاميين متطرفين، وسياسيين ومثقفين موالين للغرب، بما في ذلك المجلس الوطني السوري، ونظرت إلى الجيش السوري الحر كمجموعة إسلامية متطرفة وخطيرة، بينما تعاطت بشكل إيجابي مع المعارضة الموجودة داخل الأراضي التي يسيطر عليها نظام الأسد ذات التوجهات اليسارية، والمتصالحين مع فكرة الحفاظ على النظام ورئيسه، مثل هيئة التنسيق الوطني للتغيير الديمقراطي[٣]. وبالمقابل وقفت روسيا إلى جانب نظام الأسد، وقدمت له مختلف أنواع الدعم السياسي والدبلوماسي داخليًّا وخارجيًّا، وبالرغم من دعوة الحكومة الروسية لنظام الأسد؛ للقيام بالإصلاحات السياسية والدستورية، بيد أنها اعتبرته الجهة الشرعية الوحيدة في البلاد.

---

(١) هايل ودعان الدعجة، «التدخل الروسي في سوريا»، **جريدة الرأي** ١٢ (أكتوبر ٢٠١٥).

(٢) مايسة محمد مدني، «التدخل الروسي في الأزمة السورية»، **مجلة كلية الاقتصاد العلمية**، العدد ٤ (يناير ٢٠١٤): ١٩٩.

(٣) طلاع، «السياسة الروسية تجاه سورية»: ٨ .

وبعد فشل محادثات السلام الدولية في جنيف ٢٠١٢، ٢٠١٤، استضافت موسكو جولتين من المحادثات بين بعض ممثلي المعارضة، وممثلي النظام، أطلقت عليها اسم «اللقاء التشاوري السوري – السوري» في يناير وإبريل ٢٠١٥، لكن هذه المشاورات لم تؤت ثمارها؛ بسبب عدم مشاركة الأطراف الرئيسية من المعارضة السورية، وإنما شاركت فيها المعارضة المتصالحة مع النظام[١]، كما أن الراعي لهذه المحادثات - وهو روسيا - بالأساس منحازة للنظام، وتتعامل بانتقائية مع أطراف المعارضة السورية، وترفض فكرة خروج الأسد من السلطة.

وعلى المستوى الخارجي وقفت روسيا ضد أي جهود تهدف إلى تسوية القضية السورية، ورفضت فرض أية عقوبات دولية على نظام الأسد، وتمكنت بالتعاون مع الصين من إحباط مشروع قرار لمجلس الأمن في ٤ أكتوبر ٢٠١١، الذي يهدف إلى إدانة النظام السوري، ثم أحبطت مشروع القرار العربي – الغربي بمجلس الأمن في ٥ فبراير ٢٠١٢، باستخدامها حق النقض، ومبررها لهذا الموقف كان أن القرار لم يشر صراحة إلى عدم التدخل الدولي في الشأن السوري، ورفضها لتنحي الأسد[٢]، وتكرر الأمر في ١٩ يوليو ٢٠١٢، بنقضها مشروع قرار غربي في مجلس الأمن، تقدمت به بريطانيا وفرنسا، بشأن وقف العنف في سورية، وفي ٢٢ مايو ٢٠١٤ استخدمت روسيا حق النقض ضد مشروع قرار، تقدمت به فرنسا؛ لإحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية[٣]. كما كانت روسيا سببًا في عدم إقرار أي قرار، يمكن أن يصدر عن مؤسسات الأمم المتحدة، يدين النظام السوري وانتهاكاته المتكررة لحقوق الإنسان، واستخدامه العنف المفرط ضد المدنيين[٤].

---

(١) آنا بورشفسكايا، وجيمس جيفري، «المباحثات الجديدة حول سوريا تسلط الضوء على بروز روسيا، وتردد الولايات المتحدة»، **معهد واشنطن**، ٢٢ أكتوبر ٢٠١٥، https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/almbahthat-aljdydt-hwl-swrya-tslwt-aldw-ly-brwz-rwsya-wtrdd-alwlayat-almthdt.

(٢) مدوخ، **السياسة الخارجية الروسية**: ١٧٧.

(٣) طلاع، «السياسة الروسية تجاه سورية»: ٩.

(٤) مدوخ، **السياسة الخارجية الروسية**: ١٨١-١٨٢.

وعملت روسيا على بلورة محور دولي، يساند نظام الأسد، وذلك مع الدول التي تتمتع معها بعلاقات جيدة؛ كالصين، وإيران، ودول البريكس، وإقناعها بتبني خطاب موحد متوافق مع خطاب نظام الأسد، بأن المعارضة جلها متطرفة، وتسعى إلى استفزاز الحكومة، وتأجيج الصراعات المذهبية، وتمارس العنف المفرط والعشوائي تجاه السكان، وحتى المجازر التي تسببت بها القوات الحكومية بحق المدنيين، اتهمت بها قوى المعارضة السورية المسلحة[١].

يُضاف إلى ذلك أن روسيا تبنت طرح وسائل لمعالجة الأزمة المستمرة في سورية، بحسب منظورها، تباينت بين طرح المبادرات السياسية، وعقد المؤتمرات الدولية، ولعل أهم مبادرة لروسيا نجحت في تطبيقها، هي التي طُرحت بعد استخدام نظام الأسد للأسلحة الكيميائية ضد المدنيين في ٩ سبتمبر ٢٠١٣، وعلى إثرها أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن نيتها شن ضربة عسكرية ضد نظام الأسد، فما كان من روسيا إلا إعلان مبادرتها لتسوية الأزمة تضمنت انضمام سورية إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة الكيميائية، والكشف عن مراكز إنتاج الأسلحة وتخريبها، فحص ترسانة الأسلحة الكيميائية وتدميرها، وبالمقابل إيقاف شن الضربة الأمريكية على نظام الأسد[٢].

هنا يظهر أن التدخل السياسي الروسي في الملف السوري يرتكز على أساس الحفاظ على نظام الأسد، وكسب التأييد الدولي له، وتعطيل أي قرار من المنظمات الدولية، يمكن أن يصدر ضده.

(١) طلاع، «السياسة الروسية تجاه سورية»: ٨ .

(٢) دياب، «حلفاء روسيا .. وإرث بريجينيف»: ١٠-١١.

٢- التدخل العسكري

جلبت روسيا قوات متنوعة بحرية وجوية وبرية إلى سورية؛ إذ تمثل القوة الجوية المنتشرة في سورية قوة مركبة، يصل فيها عدد الطائرات المقاتلة إلى ٣٤ طائرة، منها طائرات بنماذج متطورة، كالمقاتلات من طراز «سو – ٣٠ إس أم / فلانكر – سي»، والمطاردات من طراز «سو ٣٤ / فولباك»، و١٢ مروحية هجومية من طراز «مي – ٢٤ هايند» متاحة لعمليات القصف، ومروحيات نقل من طراز «مي ٨/ هيب» لمهمات البحث والإنقاذ القتالية، وهنالك سلاح الاستخبارات الجوي طائرات بدون طيار، وجامع استخبارات الإشارات «سيغينت» من طراز «آي إل – ٢٢/ كوت».

أما القوات البرية الروسية التي انتشرت في سورية فتشمل كتيبة مشاة بحرية معززة من لواء مشاة البحرية الـ ٨١٠، مع ناقلات الجند المصفحة من طراز «بي تي آر – ٨٠»، ودبابات القتال من طراز «تي – ٩٠»، ومدفعية الميدان، وهنالك أيضًا صواريخ أرض جو من طراز «إس آي – ٢٢ غرايهاد» للدفاع الجوي، وأنظمة الحرب الإلكترونية والوحدات البرية العاملة قبالة الساحل السوري.

كما توجد مراكز للعمليات المشتركة بين روسيا وسورية في مطار باسل الأسد الدولي في محافظة اللاذقية، ومركز عمليات مشرك بين روسيا وإيران في دمشق، ومركز استخبارات بين روسيا والعراق وسورية وإيران[١].

أما مهام هذه القوات الروسية في سورية، فإنها تتمثل في دعم قوات النظام الجوية في عمليات القصف الجوي على مواقع المعارضة السورية، وتزويد القوات الروسية ومناطق النظام بالدفاع الجوي بواسطة نظام صواريخ «إس آي – ٢٢»، والمشاركة في المعارك القتالية البرية الدفاعية والهجومية، وتقديم الاستشارات وتدريب قوات النظام العسكرية[٢].

---

(١) جيفري وايت، «استراتيجية روسيا العسكرية في سوريا تتضح مع انخراط قواتها في القتال»، **معهد واشنطن**، ٩ أكتوبر ٢٠١٥، https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/astratyjyt-rwsya-alskryt-fy-swrya-ttwdh-m-ankhrat-qwatha-fy-alqtal.

(٢) جيفري وايت، «روسيا في سوريا (الجزء ٢): التداعيات العسكرية»، **معهد واشنطن**، ١٥ سبتمبر ٢٠١٥، https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/rwsya-fy-swrya-aljz-2-altdayat-alskryt.

أعلن بوتين في ١٤ مارس ٢٠١٦ عن سحب الجزء الأكبر من القوات الروسية من سورية؛ لأن سورية أصبحت «خالية من تنظيم داعش وفق وزارة الدفاع الروسية»، وكان ذلك بعد ٥ أشهر ونيف على بدء التدخل، ليتبين أن الحاصل استبدال روتيني للقوات العسكرية، تزامن مع بدء توسعة قاعدة «حميميم» الجوية، وتحضير أماكن مضاعفة لسكن الضباط الروس وإقامة العسكريين، ولاحقًا بدأت أعمال التوسعة في قاعدة طرطوس البحرية الروسية، وتزامن كل ذلك مع انطلاق «مسار آستانة»، مع انضمام الرئيس التركي إلى الرئيسين الروسي والإيراني، وبدء مرحلة «مناطق خفض التصعيد»، وسياسيًّا مرحلة تجويف «مسار جنيف» وتقديم طروحات مجتزأة للقرار الدولي ٢٢٥٤ بالسعي الدءوب إلى شطب المرحلة الانتقالية، وهي أبرز مرتكزات أي حل سياسي حقيقي للأزمة السورية.

رابعًا: مآلات التدخل العسكري الروسي في سورية

يُعد التدخل العسكري الروسي في سورية من أهم نقاط التحول في مسار تطور الأزمة السورية؛ إذ يمثل هذا التدخل المعلن في نهاية سبتمبر ٢٠١٥ تحولًا جوهريًّا في الاستراتيجية العسكرية الروسية باعتباره أول بادرة لاستخدام القوة العسكرية خارج نطاق الجوار الروسي منذ نهاية الحرب الباردة؛ حيث إنه بتدخلها في سورية، تكون روسيا قد فرضت وأعطت لنفسها أداة للتحكم والعمل على أرض الميدان، وهي تحظى بما يشبه التفويض الدولي لقيادة عملية التسوية السياسية من دون أن يعني ذلك التفاهم المسبق على شروط هذه التسوية وماهيتها؛ إذ لن يتردد الغرب والمجتمع الدولي عمومًا في دعم أية مبادرة تحظى ببعض النصيب من النجاح بعد إخفاق الأمم المتحدة ومجلس الأمن والغرب في الخروج من حالة انعدام شروط الحل السياسي، وغياب الحسم العسكري، والاستمرار في القتل والدمار[١].

(١) شكلاط ويسام، **الاستراتيجية الروسية الجديدة في عهد بوتين من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٤: دراسة حالة جنوب المتوسط**، (رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري، الجزائر، ٢٠١٦): ٩٤.

وهذا ما تدل عليه إشارات التراجع التي يبديها عدد من العواصم الغربية، بل والعربية عن مواقف سابقة متشددة تجاه الرئيس السوري الأسد، والحذر من التشويش على الروس في عملهم للدفع نحو تسوية سياسية على الرغم من تركيزهم على ضرب الجيش الحر لإضعافه ودفعه إلى تغيير مواقعه، ثم إنها تملك أوراقًا مهمة تعزز من قدرتها على المناورة السياسية والتعامل مع أطراف الأزمة، فهي الوحيدة التي تملك القدرة على التواصل مع جميع الأطراف السورية والإقليمية والدولية، وعلاقات مع الخصوم الإقليميين الرئيسيين؛ إيران، والمملكة العربية السعودية، وتركيا، وكذلك مع بعض أطراف المعارضة السورية، وهي الوحيدة التي قد تملك إمكانية التأثير في الموقف الإيراني من منطلق التحالف والصداقة مع ضمان مصالحها في سورية بخاصة في ما يتعلق بطبيعة النظام المقبل، فقد بررت روسيا تدخلها العسكري في سورية بعجز التحالف الدولي بعد عام على بدء ضرباته في سورية عن إضعاف تنظيم الدولة وفشل الولايات المتحدة في تدريب شريك ميداني مقبول وتجهيزه لمواجهة تنظيم الدولة على الأرض كما استند التدخل الروسي إلى طلب من الرئيس السوري بشار الأسد بالتدخل للمساعدة في مواجهة الجماعات المسلحة والإرهابية؛ وذلك ارتكازًا على الاتفاقيات المبرمة بين الدولتين باعتبار أن هذا الطلب جاء من السلطة الشرعية في البلاد من جهة وتثبيت أسس شرعية الدولة والنظام في سورية من جهة أخرى.

في عام ٢٠١٨ أعلنت روسيا الانتصار العسكري، وكشفت أن النظام السوري الذي كان يهيمن على نحو ١٨٪ من الأراضي السورية بات نتيجة التدخل الروسي يسيطر على أكثر من ٦٠٪ إلا شرق الفرات، وإدلب، وأمكنة السيطرة التركية، والأهم تمثل في إعلان موسكو استخدام نحو ٦٣ ألف عسكري، بينهم نحو ٢٥ ألف ضابط ومئات الجنرالات؛ وهذا يفسر الاستخدام المكثف للعمليات الجوية؛ حيث يمارس الضباط المحترفون دورًا محوريًّا، وروَّجت موسكو دعاية تسويقية مكثفة لفعالية الأسلحة المستخدمة.

المكسب الرئيسي الذي حققه بوتين نتيجة تدخله في سورية تعزيز المكانة الدولية أمام الولايات المتحدة، وعلاقتها بالأطراف الفاعلة فيه؛ مثل النظام الدولي، وتحديدًا لروسيا

وأوروبا؛ فقلبت موازين القوى على الأرض. وكان انسحابه إشارة واضحة إلى عدم رضاه عن أجندة نظام الأسد عن مباحثات جنيف غير الواقعية؛ حيث أثبت بوتين أنه الوحيد القادر على إعادة الحياة للنظام من خلال تدخله العسكري، وأنه أيضًا الوحيد القادر على عقلنة أجندته المتطرفة، والضغط عليه للدخول في مفاوضات جدية بعيدة عن تصريحات المعلم وبشار الجعفري التي سبقت مفاوضات بإجراء انتخابات برلمانية فقط واستثناء الرئاسة منها. وقد هدف التدخل العسكري الروسي إلى منع إقامة منطقة عازلة في سورية، ومنع سقوط النظام، واستعادة ما خسره النظام من أراض ومدن، والحفاظ على دمشق ومنطقة الساحل التي توليها روسيا أهمية خاصة بوصفها منفذًا بحريًّا على البحر المتوسط، مع التوسعة الإضافية الراهنة على قاعدتي «حميميم» و«طرطوس» والاتفاقات المبرمة للبقاء العسكري ٤٩ سنة، حققت روسيا حضورًا قويًّا في شرق المتوسط؛ هذا الحضور لم يحققه الاتحاد السوفيتي السابق، وأنجزت تنسيقًا غير مسبوق بين الجيشين الروسي والإسرائيلي؛ ولهذا الأمر حسابات روسية بعيدة المدى، خصوصًا في العلاقة مع أميركا. وبعد التعاطي مع روسيا كأنها مجرد قوة إقليمية كبرى، عادت لتكون شريكة في معالجة الأزمات الدولية، لكن هذه الأرباح دفترية، أي أنها لم تُكرس بعد، ولا يمكن أن تُكرس من دون تسوية سياسية[١].

وقد واجهت روسيا انتقادات من مختلف دول العالم بسبب تركيزها عملياتها العسكرية على المعارضة المسلحة التي توصف بالاعتدال؛ مما أعطى انطباعًا بأن الحملة تهدف بالدرجة الأولى إلى دعم نظام الأسد ومساعدته في استرداد المناطق الواقعة تحت سيطرة خصومه. وقد تبع إعلان الرئيس الروسي بوتين في مارس ٢٠١٦ تعليق ما أسماه العمليات العسكرية الرئيسية في سورية، وسحب الجزء الأكبر من قواته مع ترك المجال مفتوحًا أمام استمرار الغارات على من تصفهم روسيا بالإرهابيين[٢].

(١) المرجع السابق: ٩٤.

(٢) محمد عبد الله يونس، «رؤى غربية لسيناريوهات التدخل العسكري الروسي في سوريا»، **السياسة الدولية** ٥١، العدد ٢٠٣ (٢٠١٦): ١١٨.

وهناك مكاسب أخرى حققتها روسيا من عملياتها العسكرية في سورية؛ مثل تعزيز إطلالتها الاستراتيجية على البحر المتوسط من خلال نشر قواعدها العسكرية، وكذلك ما صرح به لوكيانوف أن العملية (S-400) صواريخ متطورة مثل نظام العسكرية أتاحت خبرة حقيقية للقوات الروسية لم تكن لتحصل عليها من خلال التدريبات العسكرية.

وقد يرى البعض أن روسيا قد حققت هدفها الرئيسي من التدخل العسكري بمنع سقوط نظام الأسد، لكن يرى آخرون أن انسحاب القوات الروسية جاء بعد إدراك موسكو أنها تتورط أكثر فأكثر في المستنقع السوري، وأن حربها ستطول دون أن تحقق أهدافها[١].

ورغم ذلك، فإن الثابت أن روسيا بتدخلها العسكري قد أسهمت في منع سقوط النظام السوري وتم استعادة حوالى ٣٠٪ من الأراضي التي كان يسيطر عليها تنظيم داعش، بالإضافة إلى إضعاف التنظيم. وفي نفس الوقت، أسهم هذا التدخل في حفاظ روسيا على مؤسسات الدولة السورية بما يسمح لها بمساحة واسعة للمناورة، ويحافظ لها على مكانها في أية مفاوضات، ويحفظ لها نصيبها مقدمًا من الوجود في الداخل السوري، ومن ثم مشاركتها في صياغة المعادلة السورية بعد التوصل إلى صيغة معينة خلال المفاوضات، سواء كان ذلك مع وجود النظام بشكله الحالي، أو مع تغييرات ما. كذلك أسهم التدخل في رفع الروح المعنوية المنهارة لقوات النظام وحاضنته الشعبية، وفي عرقلة مساعي المعارضة للسيطرة على الساحل[٢].

الخاتمة

تناولت الدراسة كيفية صنع القرار الروسي بالتدخل في سورية؛ وذلك بدراسة الأسباب التي دفعت روسيا إلى التدخل عسكريًّا في سورية، ومآلات هذا التدخل من النواحي

(١) زيدان، **دور روسيا في الشرق الأوسط**: ٧٠.

(٢) يونس، «رؤى غربية لسيناريوهات التدخل العسكري الروسي»: ١٢٠.

العسكرية والاقتصادية والسياسية مع التركيز على البعد العسكري، وما حققته على الأرض، ودراسة الآليات أو الظروف التي أحاطت بصانع القرار السياسي الروسي لإصدار قرار التدخل عسكريًّا، وقد توصلت الدراسة إلى أن روسيا قد حققت ما أرادته من وراء تدخلها عسكريًّا في سورية.

استئناف الهيمنة الروسية على المنطقة العربية في ظل تعاظم النفوذ الإيراني.. سورية نموذجًا

محمد رمضان أبو شعيشع
معيد بكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية،
جامعة الإسكندرية

مما لا شك فيه، أن سورية تتمتع بمكانة جيوسياسية جيدة للغاية؛ إذ تعد نقطة تقاطع للعوالم الفارسية، والعربية، والتركية، فضلًا عما تحوزه الأراضي السورية من موارد طبيعية كثيرة، وعلى رأسها النفط، والغاز الطبيعي؛ ومن ثم أصبحت سورية أرضًا خصبة لتوغل نفوذ مختلف القوى الكبرى والإقليمية، لا سيما عقب اندلاع احتجاجات الربيع العربي في المنطقة عامة، والثورة السورية خاصة مطلع عام ٢٠١١م؛ وهو ما أدى إلى تفاقم الأزمة السورية، بعد أن كانت صراعًا داخليًّا بين الشعب السوري ونظام بشار الأسد، ليتطور الأمر في سورية مع دخول روسيا وإيران على خط الأزمة بوضوح.

فلقد بات جليًّا، أن موجات الربيع العربي قد عززت من نفوذ إيران إقليميًّا بالمنطقة العربية عامة، وزيادة المد الشيعي لطهران عبر أذرعها وميليشياتها التابعة للحرس الثوري الإيراني في كل بقاع المنطقة العربية، فأصبحت بمثابة المرض الخبيث المزروع في الجسد العربي، ويتحتم على الدول العربية استئصاله؛ لكي تضمن بقاءها، واستقرارها، وتحقيق أمنها القومي، والمضي قدمًا نحو التنمية الشاملة لها.

والحق أن طهران تعد فاعلًا أساسيًّا في الأزمة السورية، ومساندًا لنظام بشار الأسد، وبقائه في السلطة من خلال فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني، فضلًا عن دعم إيران لسورية بالخبراء العسكريين؛ ذلك لأن إيران تنظر إلى سورية باعتبارها مجالًا حيويًّا لتوغل نفوذها، وفرض المذهب الشيعي على المنطقة ككل، غير أن طهران تخشى من سقوط نظام بشار الأسد، وتقسيم سورية وتحويلها إلى نظام فيدرالي، أو حتى وصول نظام حكم سني يتصادم مع مرجعيتها وسياستها الشيعية في المنطقة، بما قد يعرقل من تحركات إيران وميليشياتها نحو لبنان وذراعها الشيعي حزب الله؛ ولذلك فإن أية تسوية للصراع السوري من وجهة نظر إيران لن تتم إلا من ثناياها كطرف رئيسي بالأزمة.

وعلى الجانب الآخر، باتت روسيا تعاني كثيرًا منذ انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١، وتحول النظام الدولي من ثنائي القطبية إلى أحادي القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية؛ وقد حاولت روسيا وقتئذٍ استئناف دورها داخل النسق الدولي، وتحقيق حلمها بالهيمنة العالمية مرةً أخرى ومزاحمة واشنطن، عن طريق الانخراط المتعاظم في أغلب الأزمات والقضايا الإقليمية، لا سيما داخل المنطقة العربية، ووضع موطئ قدم لها هناك، بما يفسر مدى أهمية الوجود الروسي في سورية؛ لأنها تعد منفذ روسيا على المياه الدافئة في البحر الأبيض المتوسط.

لقد كان خطاب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، في مؤتمر ميونخ للأمن عام ٢٠٠٧، وانتقاداته اللاذعة لممارسات الولايات المتحدة الأمريكية وسياساتها والعالم أحادي القطبية، إيذانًا بتحول جذري في بنية النظام الدولي الأحادي نحو عالم متعدد القوى، تعود فيه موسكو إلى ممارسة دور قوي ومؤثر، إلى جانب قوى أخرى كالصين، في إطار تعددية اقتصادية واستراتيجية تحجِّم وتقلل من الهيمنة الأمريكية، وتعيد التوازن للكثير من القضايا، أي أن روسيا باتت لا تقبل بمكانتها الدولية على سلم القوى الدولية، وترغب في التعديل من وضعها الراهن داخل النظام الدولي، وفقًا لما يتلاءم مع إرثها التاريخي وقوتها العسكرية في العالم.

وبناءً على ما سبق، فإن الدراسة تسعى إلى الوصول لنتائج وسيناريوهات تتعلق بمدى، آليات الدور الروسي، وحلم موسكو نحو استئناف هيمنتها العالمية مرة أخرى من ثنايا انخراطها في المنطقة العربية ككل، وتفاعلها مع الأزمة السورية كجزء في ظل تعاظم النفوذ الإيراني والمد الشيعي لطهران في سورية من خلال الإجابة على تساؤل رئيسي يدور حول: ما مدى المصالح والاستراتيجيات الروسية في سورية، وطبيعة العلاقة مع إيران وتوغلها هناك؟

ولتفصيل الإجابة عن هذا التساؤل الرئيسي يرى الباحث إمكانية تحويله إلى مجموعة تساؤلات فرعية على النحو الآتي:

- ما المصالح والاستراتيجيات الروسية في سورية؟
- ما الدوافع الإيرانية للتوغل والوجود في سورية؟
- ما طبيعة العلاقات الروسية الإيرانية في سورية؟
- ما سيناريوهات الأزمة السورية في ظل تقاطع النفوذ الروسي والإيراني وتقاسمهما في سورية؟

وتتبع الدراسة في معالجتها للموضوع محل النظرِ المنهج الاستقرائي، الذي يعتمد في أساسه على عملية دقيقة تهدف إلى جمع البيانات، وملاحظة الظواهر المرتبطة بها، والربط بينها بمجموعة من العلاقات الكلية العامة، أي يعمل الباحث هنا على الربط بين دراسته الخاصة التي عمل على تنفيذها بصفتها جزءًا من كل، ومن ثم يستخدم المنهج الاستقرائي في الوقوف على طبيعة العلاقات الروسية – الإيرانية سواء كانت تصادمًا أو تقاسمًا للمصالح فيما بينهما على الأراضي السورية، ومدى تأثير ذلك في مستقبل دورهما الإقليمي بالمنطقة العربية.

هذا بالإضافة إلى الاعتماد على بعض المنطلقات النظرية للمدرسة الواقعية في دراسة العلاقات الدولية، لا سيما مفهومي القوة والمصلحة الوطنية؛ حيث يمكن من ثنايا مدخل المصلحة الوطنية معرفة دوافع السلوك الخارجي لموسكو وطهران في سورية بوصفها جزءًا

من المنطقة العربية، انطلاقًا من قاعدة أن المصلحة الوطنية هي المحرك الأساسي للدول في تفاعلاتها الداخلية والخارجية على حد السواء، وبالتالي تتبع وتفحص دورهما، وهل هناك علاقات طردية أم عكسية بينهما، وتداعيات هذه العلاقات على بيئة الأمن الإقليمي للمنطقة العربية.

أولًا: أهم المصالح والاستراتيجيات الروسية في سورية

من الجدير بالذكر في هذا الصدد، أن روسيا لم تدخل على خط الأزمة السورية بشكل واضح إلا بعد سيطرة مجموعات الجيش الحر عام ٢٠١٣، والسيطرة على مدن كثيرة بسورية من جهة، ودخول إيران كداعم رئيسي عن طريق ميليشياتها لنظام بشار الأسد، ومن ثم أصبح لروسيا دور بارز مساند للنظام السوري على كافة الأصعدة العسكرية، والسياسية، والاقتصادية في سبتمبر عام ٢٠١٥، وجاء التدخل العسكري لموسكو عقب زيارة لقائد فيلق القدس الإيراني الجنرال قاسم سليماني لروسيا؛ إذ استطاع إقناع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، بأن التدخل بات ضروريًّا لمساندة سورية. لكن موافقة روسيا على الدخول على خط الأزمة في حقيقة الأمر قد نبع وفقًا لمجموعة مصالح ستحققها موسكو جراء هذا التدخل في سورية على النحو الآتي:

المصالح الجيوبولتيكية

تعاني روسيا وفقًا لموقعها الجغرافي من نقطة ضعف كبيرة، تتمثل في عدم مقدرتها على الوصول إلى المياه الدافئة؛ نظرًا إلى أن كل ممراتها وبحارها متجمدة معظم أيام السنة كالقطب الشمالي وبحر البلطيق. وهو الأمر الذي يحتم عليها دومًا وضع موطئ قدم لها في البحر المتوسط في سورية وبناء قاعدة عسكرية هناك؛ فكانت قاعدة طرطوس البحرية بالشمال السوري، ومن ثم تستخدم موسكو هذه القاعدة في تحقيق الكثير من الأهداف؛ مثل: مكافحة القرصنة البحرية، وتصدير الأسلحة والذخائر الروسية ليس إلى سورية فقط، وإنما إلى غالبية دول الشرق الأوسط.

المصالح السياسية

لقد بات من الواضح، أن هناك هدفين رئيسيين لدخول روسيا على خط الأزمة السورية؛ يتمثل أولهما في تحدي ومناطحة هيمنة أميركا على النظام الدولي، وثانيهما في مساعدة نظام «بشار الأسد» في حربه ضد المتطرفين الإسلاميين، الذين يُعدون من أبرز أعداء روسيا. وعليه، ترى موسكو المستقبل السوري وفق منظورها، لا من خلال الحفاظ على مصالحها السياسية والاستراتيجية والعسكرية والاقتصادية فحسب؛ وإنما من خلال تأمين استمرار القوة الناعمة الروسية في سورية، وضخ دماء الانتشار الروسي وتمدده في نظام بشار الأسد.

وبالتالي، فإن مغزى موسكو السياسي تجاه المستقبل السوري، يدور في الأساس حول وجود الأسد في الحكم بأي ثمن، وليس وفقًا لشرعية حكمه السياسية أو الانتخابية؛ وذلك لأن روسيا لم تجد شخصية سياسية بديلة له، سواء في الحكم أو المعارضة تكون قادرة على تجسيد نظريتها في الحكم السوري؛ لضمان مصالحها، فإن الدعم الروسي لنظام بشار الأسد سيظل قائمًا ولن يُقطع.

على الجانب الآخر، إن الدور الروسي في سورية لم يقتصر على حماية النظام، أو إمداده بالأسلحة فقط، وإنما يفوق ذلك ليشمل الحماية السياسية التي توفرها روسيا لسورية، من خلال قدرة موسكو على استخدام حق النقض (فيتو) في مجلس الأمن ضد القرارات المعادية للنظام السوري، التي تتخذها الدول الغربية.

المصالح العسكرية

تدور المصلحة العسكرية لروسيا في الأساس حول تصدير الأسلحة والذخائر إلى سورية ودول الشرق الأوسط؛ لأن سورية ظلت أحد أهم العملاء لدى روسيا في عمليات التسليح على مدى عقود طويلة. أيضًا تدخل موسكو العسكري في سورية، يراه الباحث أنه عملية ترويجية للسلاح الروسي عالي الجودة والتقنية الحديثة؛ مثل طائرات سوخوي ٣٥ المقاتلة، والصواريخ كروز التي تُطلق من السفن الحربية، وتُعد روسيا من أكبر الدول

المنتجة للأسلحة، التي تبيع منتجاتها لدول كثيرة في مختلف بقاع العالم، كما أن هناك بعض الضباط السوريين الذين تلقوا تدريبات في روسيا، وتزوجوا من فتيات روسيات في حالات كثيرة.

المصالح الاقتصادية

في حقيقة الأمر، إن العلاقات الاقتصادية بين روسيا وسورية قد بدأت منذ منتصف الستينيات؛ إذ بلغ عدد المشاريع الكبيرة المنفذة بمساعدة الاتحاد السوفيتي السابق أكثر من ٦٠ مشروعًا، ساعدت على ضمان ركائز استراتيجية لسورية في الحفاظ على أمنها الاقتصادي، كما تعد مبيعات السلاح الروسي لسورية من أهم المصالح الحيوية بين البلدين، فقد بلغت مشتريات دمشق نحو مليار ومائة مليون دولار وفقًا لإحصائيات ٢٠١٠، كما توجد عقود موقعة بين سورية والشركات الروسية المتخصصة في صناعة السلاح، فعلى سبيل المثال بلغت وارداتها من السلاح حوالي ١٥٪ عام ٢٠١١، ومن ثم فإذا سقط النظام السوري، فسوف يُشكل خسائر فادحة لها، وقد بلغ حجم تبادل السلع بين الدولتين نحو ملياري دولار عام ٢٠١١.

ثانيًا: أبرز المحركات والدوافع الإيرانية للتوغل في سورية

في هذا السياق، نجد أن السياسة الخارجية الإيرانية قد تطورت بشكل بارز منذ اندلاع الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩؛ نظرًا إلى أن الثورة قد فرضت على إيران اتباع سياسة خارجية تحقق الأهداف والمصالح التي أملتها الثورة على صناع القرار في إيران، فكانت أهم هذه الأهداف المحافظة على استقلال إيران وسيادتها على أراضيها، فضلًا عن رغبتها في تحسين علاقتها مع دول الجوار الجغرافي؛ لكي يتسنى لها تصدير مبدأ الثورة والفكر الشيعي إليها بحجة دعم المستضعفين في كافة الدول العربية، على نحو ما حدث في سورية لمساندة نظام بشار الأسد.

وقد جاءت الفرصة بشكل ملائم لإيران عقب حدوث موجات الربيع العربي في الكثير من الدول العربية؛ ونظرًا إلى التوافق الشيعي بين إيران وأيديولوجية النظام السوري، فقد رأت إيران أن هذه السمة بمثابة فرصة سانحة لها لفرض قوتها الإقليمية بالمنطقة، وإقناع المواطن العربي بوجودها وزعامتها كقوة إسلامية وشرق أوسطية، فضلًا عن كونها أحد أهم ضلوع المقاومة للوجود الإسرائيلي والأمريكي في المنطقة.

ومن الجدير بالذكر هنا، أن دخول إيران لدعم نظام بشار الأسد لم يأت على سبيل الصدفة، وإنما وفقًا لمجموعة دوافع لطهران؛ هي الوصول إلى البحر المتوسط، وذلك على اعتبار أن إيران تعتمد في اقتصادها على تصدير النفط والغاز الطبيعي إلى الأسواق الأوروبية، التي تعد السوق الأولى من حيث الاستهلاك، لا سيما في ظل الانخفاض الحاد في أسعار النفط الخام خلال الأعوام الماضية، وزاد إلحاح الرغبة الإيرانية في ذلك بعد اكتشافات النفط والغاز في محافظة تدمر السورية على البحر المتوسط.

وبالتالي، فإيران لم تعد تخفي دعمها المباشر وغير المباشر للنظام السوري، خاصةً فيما يتعلق بالدعم العسكري سواء بالخبراء العسكريين، أو الجنود من الحرس الثوري الإيراني، أو حتى الأسلحة والمعدات، فنجد مثلًا أن المعارك الكبرى التي يخوضها النظام السوري ضد قوى المعارضة تكون تحت إشراف الحرس الثوري وتخطيطه بقيادة زعيم فيلق القدس بالحرس الثوري الجنرال قاسم سليماني، كما تشير الإحصائيات إلى أن عدد القوات الإيرانية الموجودة في سورية نهاية عام ٢٠١٦ تجاوز ٨ آلاف مقاتل موزعين على أكثر بؤر الصراع والتوتر بالداخل السوري خاصةً في دمشق، وريف دمشق، واللاذقية؛ لكسب الحرب وميل كفة التوازن لصالح التحالف الإيراني السوري. وفي المقابل بلغ عدد القتلى من الجنود والقادة في الحرس الثوري نحو أكثر من ١٠٠٠ قتيل بسورية منذ بداية الأزمة سنة ٢٠١١ بحسب ما أوردته وكالة أخبار تسنيم الإيرانية.

وبناءً على ما سبق، فإن سورية تعد القلب النابض للاستراتيجية الإيرانية نحو تحقيق مخططها السياسي في المنطقة، وخير دليل على ذلك تصريح المفكر الإيراني، مهدي طيب،

حينما قال: «إذا هاجمنا الأعداء وكانوا يريدون أخذ سورية أو محافظة خوزستان، فإن الأولوية تتضمن المحافظة على سورية؛ لأن الحفاظ عليها بإمكانه استعادة خوزستان أيضًا، ولكن إذا فقدنا سورية فلا يمكننا أن نحافظ على طهران، فسورية تعد المحافظة رقم ٣٥، إن أهميتها الاستراتيجية تفوق أهمية إقليم الأحواز».

ثالثًا: طبيعة العلاقات الروسية الإيرانية في سورية

مما لا شك فيه، أن دخول روسيا وإيران على خط الأزمة السورية بالتحديد مطلع عام ٢٠١٣، كداعمين ومساندين لنظام بشار الأسد، قد أدى إلى تكوين تحالف ثلاثي بين موسكو، وطهران، وسورية؛ لدحض الجيش السوري الحر والجماعات الإسلامية الجهادية هناك، فكان هناك تنسيق أمني وسياسي مشترك فيما بينهم، وقد كانت اللبنة الأولى في بداية هذه العلاقات بين روسيا وإيران بشكل ملحوظ عام ٢٠١٦؛ حيث اتفق الطرفان على إنشاء مقر عسكري وأمني مشترك في سورية، يقدم الاستشارات العسكرية والأمنية لحكومة دمشق، ومجموعات إيران وروسيا.

أيضًا كانت الخطوة الثانية نحو تعزيز هذه العلاقات في توقيع الدولتين لصفقة بقيمة ٢١ مليار دولار تتضمن معدات أقمار صناعية، وطائرات متنوعة، وتعزيز التعاون في مجال التدريب العسكري، وتنظيم مناورات مشتركة، ومكافحة الإرهاب، وفي فبراير عام ٢٠١٦ قد سلمت روسيا منظومة الدفاع الجوي (S-300) لإيران.

والحق أن طبيعة العلاقات فيما بين البلدين قد ارتكزت على قاعدة رئيسية هي «عدو عدوي صديقي»، إلى أن نشبت خلافات فيما بين الدولتين بشأن الأزمة السورية ترجع إلى مجموعة أسباب على النحو الآتي:

١- القنوات الروسية التي فتحتها مع بعض الأطراف الإقليمية المنخرطة في الصراع والمعادية لإيران، كحال إسرائيل والولايات المتحدة، ومن ثم ترى إيران أن روسيا تسعى إلى تكريس دورها بوصفها الرقم الصعب في المعادلة السورية، والمحور الأساسي في مجمل

الترتيبات التي يجري العمل على صياغتها في مرحلة ما بعد انحسار المواجهات المسلحة، أي أن الروس تعاملوا مع إيران بوصفها لاعبًا ثانويًّا في الساحة السورية.

٢- التقارب المستمر للمصالح الروسية والتركية في وقتٍ تتصادم فيه مصالح إيران مع الطموح التركي حول الكثير من الملفات الإقليمية، وعليه تخشى طهران من أن تصبح أنقرة إحدى العقبات الكبرى في سورية، لا سيما أن تركيا لديها قدرات وإمكانيات هائلة، أي أن هناك توافقًا بين روسيا وتركيا بشأن المستقبل السوري؛ حيث يهدفان إلى إنهاء الوجود الإيراني بشكلٍ كامل في الشمال السوري.

٣- وقد زاد من توتر العلاقات بين طهران وموسكو ملف الشمال السوري في محافظة إدلب، التي ترغب أنقرة في السيطرة عليها، وهو ما ترفضه إيران في ديمغرافية التسوية للملف السوري، ففي رؤيتها، أن هذا الملف يكتسب أهميةً أكبر بمراحل من الخطر الذي تزعم تركيا أنه يُواجهها من خلال سيطرة الميليشية الكردية على المناطق المحاذية لحدودها.

٤- أولوية إسرائيل وأمنها لروسيا عن إيران؛ حيث أنشأ الجيش الروسي «خطًّا مباشرًا» مع الجيش الإسرائيلي، بغرض التنسيق معها لمنع أي احتكاك محتمل بين الجيشين؛ إذ تعتمد آلية التنسيق بين الجانبين في سورية على هذا الخط الساخن الذي يربط بين قيادة الجيشين، وعليه فإن هدف روسيا من ذلك حماية الجيش الروسي من القصف الخاطئ للغارات التي تنفذها إسرائيل ضد الوجود الإيراني، والتأكد من أن لا تطول هذه الغارات مقرات نظام بشار الأسد، ومن ثم ترى إيران هذا التنسيق أنه بمثابة ضوء أخضر من روسيا للقوات الإسرائيلية لضرب وحداتها وميليشياتها المنتشرة بسورية.

رابعًا: سيناريوهات تسوية الأزمة السورية في ظل الوجود الأجنبي

لقد تبين أن تسوية الأزمة السورية تعد صعبة جدًّا في هذا التوقيت؛ نظرًا إلى تعدد الأطراف الدولية والإقليمية، بل والمحلية المتصارعة فيما بينها بالداخل السوري، كما أن لكلٍّ من هذه الأطراف مصالحه الحيوية والاستراتيجية المراد تحقيقها على الأراضي السورية،

التي عرضناها سلفًا، ومن ثم فإن هناك تقاطعًا وتعارضًا للمصالح فيما بين هذه القوى المختلفة، وبالتالي فإن تسوية الصراع داخل الأزمة السورية، يراه الباحث لن يتم إلا من خلال ثلاثة سيناريوهات على النحو الآتي:

السيناريو الأول

يدور حول بقاء بشار الأسد في حكم سورية، بالتحالف مع كلٍّ من روسيا، وإيران، وتركيا، عن طريق تقاسم النفوذ فيما بينهم بشأن الكعكة السورية، مع استمرار الجهود الدبلوماسية لموسكو في استخدام حق الفيتو ضد القرارات التي تصدر من مجلس الأمن بشأن نظام بشار الأسد، فضلًا عن الجهود العسكرية تجاه النظام السوري؛ لضمان التغطية الجوية لقوات بشار الأسد، من خلال منظومة الدفاع الجوي (S-400) المقامة في قاعدة طرطوس على شريط اللاذقية بالبحر المتوسط؛ ليستمر بذلك الصراع فيما بين التحالف الثلاثي المشار إليه سلفًا ضد الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية.

السيناريو الثاني

هو ضغط الأطراف الدولية (الغرب) من خلال الأمم المتحدة ومجلس الأمن على روسيا ومساومتها بملف أزمة شبه جزيرة القرم لتسوية الصراع السوري، من خلال إسقاط نظام بشار الأسد، وإقامة انتخابات تضمن التحديث الديمقراطي، وإيجاد بديل للأسد، بشرط وجود قوات روسية تتضمن الإشراف والرقابة على عملية الإصلاح السياسي، بالإضافة إلى عملية الإصلاح الاقتصادي المتمثلة في إعمار سورية، عن طريق استثمارات روسية وغربية، ومن جانب إيران تقلل من ميليشياتها، وتبقي بعضًا داخل سورية يُدمج في المناطق ذات المذهب الشيعي المتوافق مع مرجعية إيران.

السيناريو الثالث

يتضمن بقاء نظام بشار الأسد في حكم سورية والتنسيق مع الجانب الروسي في الإشراف على عملية التحول الديمقراطي لفترة انتقالية للنظام، يعقبها انتخابات نزيهة، من الممكن أن يكون بشار الأسد أحد مرشحيها، فضلًا عن عملية إعادة بناء الدولة السورية بشراكة عربية، وروسية، وأوروبية، مع إزاحة ميليشيات إيران من الساحة السورية، ومساومة روسيا لها في ذلك، من خلال ملف البرنامج النووي الإيراني للضغط عليها لتعديل سلوكها الخارجي وممارسات قوات الحرس الثوري الإيراني في المنطقة العربية، وهذا السيناريو يعتقد الباحث أنه الأقرب للتحقق فيما يتعلق بتسوية الأزمة السورية.

الخاتمة

لقد بدا جليًّا دور روسيا في المنطقة العربية من خلال الوجود في سورية، فعلى الرغم من وجود مصالح استراتيجية لها هناك، فإن التوغل الإيراني في سورية والمساند لنظام الأسد عن طريق ميليشيات الحرس الثوري الإيراني، بات يهدد الوجود الروسي ويزاحمه في المصالح المراد تحقيقها هناك، ومن ثم فإن استمرار الصراع حتى وقتنا هذا، يفسر حجم الاتفاق على التقاسم في نفوذ كلا الدولتين.

المراجع

- أبو القاسم، محمود حمدي. «تداعيات خطرة: أبعاد التدخل العسكري الروسي في سوريا». **المركز العربي للبحوث والدراسات**.
[تاريخ الدخول على الموقع: ٣٠ مارس ٢٠٢١] http://www.acrseg.org/39596.
- أبو صلاح، أحمد سالم. **السياسة الروسية والأمريكية تجاه الأزمة السورية وأثرها على النظام الدولي والأمن الإقليمي**. رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٦.
- باكير، علي حسين. «استراتيجيات التعامل مع الثورات العربية: دراسة حالة تركيا، إيران، السعودية، عمان». **مجلة دراسات شرق أوسطية** ١٦، العدد ٦٠ (٢٠١٢): ٨٩-١٠٩.
- Dmitri Trenin [ترينين، ديميتري]. «المصالح الروسية في سوريا». **مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. مركز كارنيغي للشرق الأوسط**. ١١ يونيو ٢٠١٤.
[تاريخ الدخول على الموقع: ٣٠ مارس ٢٠٢١]
https://carnegie-mec.org/2014/06/11/ar-pub-55899.
- سليمان، أماني عبد الكريم. «أثر التدخل الروسي في الشرق الأوسط على هيكل النظام الدولي ٢٠١١ ٢٠١٦». **المركز الديمقراطي العربي**. ٢٥ يوليو ٢٠١٦.
[تاريخ الدخول على الموقع: ٣٠ مارس ٢٠٢١] https://democraticac.de/?p=34573.
- السيد، عزت سعد. «السياسة الروسية وأمن الشرق الأوسط.. بين الإرهاب وإيران». **السياسة الدولية**.
[تاريخ الدخول على الموقع: ٣٠ مارس ٢٠٢١] http://www.siyassa.org.eg/News/5466.aspx.

- الشيمي، أحمد حسين. «الدور الإيراني في سوريا.. الأهداف والدوافع». **شبكة الألوكة**. [تاريخ الدخول على الموقع: ٣٠ مارس ٢٠٢١] http://cutt.us/vMjG.
- الغنيمي، عبد الرؤوف مصطفى. «مستقبل التوغل الإيراني في سوريا في ميزان نظرية الدور في العلاقات الدولية»، **المعهد الدولي للدراسات الإيرانية (RASANAH)**. [تاريخ الدخول على الموقع: ٣٠ مارس ٢٠٢١] مركز-الدراسات-و-البحوث/مستقبل-التوغل-الإيراني-في-سوريا-في-مي/https://rasanah-iiis.org/.
- غيث، مي. «التدخل الروسي في سوريا: الأبعاد والسيناريوهات». **المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية**. [تاريخ الدخول على الموقع: ٣٠ مارس ٢٠٢١] التدخل_الروسي_في_سوريا_الأبعاد_والسيناريوهات/ https://eipss-eg.org/.
- القرني، أحمد بن ضيف الله. «آفاق التهام الاستراتيجي الروسي-الإيراني في سوريا»، **المعهد الدولي للدراسات الإيرانية (RASANAH)**. [تاريخ الدخول على الموقع: ٣٠ مارس ٢٠٢١] /مركز-الدراسات-و-البحوث/آفاق-التخادم-الإستراتيجي-الروسي-الإي/ https://rasanah-iiis.org.
- محمود، أمل مدحت. «أثر السياسات الإقليمية الإيرانية على الأمن القومي العربي (٢٠١١-٢٠١٥)». **المركز الديمقراطي العربي**. [تاريخ الدخول على الموقع: ٣٠ مارس ٢٠٢١] https://democraticac.de/?p=33848.
- مدني، مايسة محمد. «التدخل الروسي في الأزمة السورية». **مجلة كلية الاقتصاد العلمية**، العدد ٤ (يناير ٢٠١٤): ١٩٣-٢١٨.

- مرسي، مصطفى عبد العزيز. «المأزق العربي ومصادر التناقضات العربية وتأثر العوامل الإقليمية والدولية». **شئون عربية**، العدد ١٢٩ (٢٠٠٧): ٧٣-٥٨.
- «النظام الإيراني يدفع مليارات لنفقات الميليشيات في سوريا». **إيران بلا أقنعة**. [تاريخ الدخول على الموقع: ٣٠ مارس ٢٠٢١].
https://iranbelaaghnea.com/2016-01-07-05-46-02/الأخبار/item/4187--النظام-الايراني-يدفع-مليارات-لنفقات-الميليشيات-في-سوريا.
- يعاري، إيهود. «الاستعداد لمواجهة بين إسرائيل وإيران في سوريا». **معهد واشنطن**. [تاريخ الدخول على الموقع: ٣٠ مارس ٢٠٢١] .https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/alastdad-lmwajht-byn-asrayyl-wayran-fy-swrya.
- Klein, Margaret. "Ways out of Russia's Isolation on Syria". *The Moscow Times*. https://www.themoscowtimes.com/2012/03/29/ways-out-of-russias-isolation-on-syria-a13692.
- Why Russia Is Standing by Syria's Assad". *BBC News*. www.bbc.com/" news/world-europe-18462813.

محددات العلاقات الجيواستراتيجية العربية الروسية

دعاء الهواري
معيدة بكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية،
جامعة الإسكندرية

بتتبع الأوضاع العالمية خلال العقود الماضية، نجد أن الساحة الدولية شهدت الكثير من التحولات النسقية على مستوى النظام الدولي؛ بداية من النسق متعدد الأقطاب والقُوَى، مرورًا بالثنائية القطبية إلى أن فرضت الولايات المتحدة هيمنتها على المشهد العالمي بنسق أحادي القطبية، لكن لم تستمر هذه الهيمنة طويلًا بسبب الأوضاع الداخلية من جهة، وصعود قُوَى إقليمية؛ كالاتحاد الأوروبي وروسيا والصين وغيرهم من القُوَى، التي لم تَقْوَ الولايات المتحدة على احتوائها، فضلًا عن السياسة الخارجية الانعزالية شيئًا ما، التي تبنتها الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة؛ الأمر الذي خلق الكثير من الفراغات السياسية في مناطق نفوذ الولايات المتحدة عامة، ولا سيما منطقة الشرق الأوسط، والمنطقة العربية.

كما أن المنطقة العربية تعد محل اهتمام موسكو كوريث لروسيا القيصرية والاتحاد السوفيتي فيما بعد وفقًا للبعد الهستروبوليتيك[1] لما لها من أهمية سياسية وجيوسياسية واقتصادية بالغة؛ حيث تعد هذه المنطقة الجوار شبه الجنوبي الغربي للحدود الروسية[2]؛

(١) نورهان الشيخ، «محددات وآفاق العلاقات الروسية العربية في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين»، **مجلة دراسات شرق أوسطية** ١٤، العدد ٥٣ (٢٠١٠): ٥٧-٧٥.

(٢) جلال زناتي، **روسيا والتوازن الدولي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا** (الإسكندرية: جامعة الإسكندرية. كلية التربية، د. ت.).

وهو الأمر الذي جعل السياسة الخارجية الروسية تتجه نحو شغل كل فراغ خلفته الولايات المتحدة في المنطقة، ولا سيما مناطق الصراع؛ وذلك للقيام بدور محوري من خلاله تجد روسيا موطئ قدم لها في المنطقة، ومن ثم بلغت المنافسة الأمريكية الروسية في الشرق الأوسط أوجها بعد قيام الثانية بتعزيز علاقتها بقوى إقليمية؛ مثل إيران، وتركيا، فضلًا عن الدور البارز في الشأن السوري سياسيًّا واقتصاديًّا، والتوسع في تجارة الأسلحة.

وباتت القوى الدولية الفاعلة في المنطقة لا تقتصر على الولايات المتحدة وروسيا فقط، بل هناك الكثير من القوى الدولية التي تتحول أنظارها إلى المنطقة، وعلى رأسها الصين التي تمارس دورًا محوريًّا على الأصعدة السياسية والاقتصادية والأمنية في منطقة في الشرق الأوسط، تلك المنطقة التي تحولت من منطقة ثانوية الأهمية إلى منطقة تأخذ حيزًا من حسابات صانعي القرار والأمن القومي الصيني.

وعليه سنتناول في هذه الورقة محددات العلاقات الجيواستراتيجية العربية الروسية دراسة حالة على المشهد السوري، وذلك من خلال العناصر الآتية:

أولًا: محددات العلاقات الروسية في المنطقة.

ثانيًا: تداعيات الحالة السورية.

ثالثًا: أبعاد القُوَى الفاعلة.

أولًا: محددات العلاقات الروسية في المنطقة

وهي أربعة محددات؛ المحددات السياسية، والمحددات الاقتصادية، والمحددات العسكرية، ثم المحددات الاستراتيجية.

المحددات السياسية

كان التدخل الروسي في منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية قرارًا سياسيًّا في المقام الأول؛ بهدف الحد من النفوذ الأمريكي في المنطقة، والظهور كشريك سياسي شرعي، بالإضافة إلى تمكين موسكو من نقل بؤرة الصراع لتصبح في مجال غير مباشر معها. أيضًا التدخل في المنطقة مكّنَ موسكو من إقامة علاقات سياسية متوازنة ومتعددة الاتجاهات؛ فعلى الصعيد العالمي نجد الثنائية مع الصين، وعلى محيط الشرق الأوسط نجد المثلث السوري الإيراني التركي[1].

المحددات الاقتصادية

وعلى مستوى المحددات الاقتصادية نجد أن لمصادر الطاقة دورًا محوريًّا؛ للدفع بهذا المحدد للأهمية؛ نتيجةً لمجموعة عوامل يمكن بلورتها في النقاط الآتية:

- لمصادر الطاقة الأهمية الأعظم في تحريك عجلة الاقتصاد من جهة، وتأجيج الصراعات من جهة أخرى، وما يزيد من فاعلية هذا الدور امتلاك الدول العربية للسواحل والممرات؛ لذلك سعت روسيا إلى تفعيل دورها فيما يخص الطاقة في الشرق الأوسط.
- أيضًا السماح للأسواق الأوروبية بالحصول على الغاز من مصادره المباشرة قد يُلحِق أضرارًا بالغة بالاقتصاد الروسي، ومن ثَم يزعزع سيطرتها على سوق الغاز.
- ومن الدوافع الاقتصادية المهمة أيضًا تجارة الأسلحة الروسية، حيث تعد السوق العربية في الشرق الأوسط من الأسواق التقليدية لها، ولا سيما التي استخدمت في الأزمة الليبية والسورية.

(١) فلاح سمور الجبور، **الاستراتيجية الروسية تجاه الشرق الأوسط في عهد فلاديمير بوتن: ٢٠١٢-٢٠١٨: سوريا دراسة حالة** (رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط. كلية العلوم، ٢٠١٨).

- وجود شركات عربية روسية تصل استثماراتها إلى نحو ٢٠ مليار دولار، وأي تراجع للدور الروسي في المنطقة قد يعود على هذه العلاقات الاقتصادية بالسلب[١].

المحددات العسكرية

يمكن الوقوف على أهم المحددات العسكرية من خلال مجموعة عوامل، أهمها:

- الدافع العسكري في سورية؛ لمنع تكرار سيناريو العراق والصومال، ومن ثم الوقوع تحت سيطرة التنظيمات الإرهابية المتطرفة، وبالتالي تصبح بؤرة إرهابية مهددة لأمن المنطقة واستقرارها.

- وجود نحو ٣٠٠٠ مقاتل من روسيا في سورية والعراق حسب ما ذكرت التقارير الروسية، ومن المفضل رصد هؤلاء المقاتلين في منطقة الصراع قبل عودتهم إلى الحدود الروسية، التي تشكل – بالطبع – خطرًا على الأمن الروسي[٢].

- إن الدفاع عن بقاء القاعدة العسكرية الوحيدة خارج الحدود الروسية في البحر الأبيض المتوسط، وكذلك منفذها البحري الوحيد من الدوافع المهمة.

- كذلك التغلُّب على تطويقها من جانب الولايات المتحدة وحلفائها، وهذا ما يفسر تحصين القاعدة البحرية في طرطوس، وقاعدة حميمم، بالإضافة إلى إنشاء قاعدة عسكرية في اللاذقية.

- وللحفاظ على البقاء الروسي في المنطقة كان لِزامًا على موسكو التشبث بنظام الأسد الحليف الأهم في المنطقة[٣].

---

(١) جلال مرزوق، **دور الأطراف الإقليمية والدولية في الأزمة السورية** (رسالة ماجستير، جامعة محمد بن مهيدي، ٢٠١٨).

(٢) ألكسندر فيلونيك، «المصالح الاقتصادية الروسية في الشرق الأوسط»، **مجلة الدراسات الفلسطينية** ٧، العدد ٢٦ (ربيع ١٩٩٦): ١٠٥-١١١.

(٣) زناتي، **روسيا والتوازن الدولي**.

الدوافع الاستراتيجية

وتنحصر الدوافع الاستراتيجية في الكثير من الأمور أهمها:

- إن تعدُّد القواعد العسكرية الأمريكية في المنطقة يلزم صانعي السياسة الروسية بإحداث توازن استراتيجي في المنطقة.
- الجانب الروسي يرى أن عدم الوجود الاستراتيجي في المنطقة العربية ينذر بانهيار النظام السوري، ومن ثَم سيخلفه حتمًا النظام الإيراني، وبالتالي حدوث تهديدات مباشرة لأمن روسيا واستقرارها.
- إن ما حدث في القضية الليبيّة نتيجة للتوسع في تفسير القرار ٣٧٩١، ليتحول من حماية المدنيين إلى التدخل العسكري، وإنهاء حكم القذافي، هدد المصالح الروسية في المنطقة، وكان دافعًا للدعم الاستراتيجي في المنطقة لعدم تكرار السيناريو في سورية، ومن ثم الحليف الثاني إيران[١].

دافع البقاء داخل المنطقة

الذي أصبح مرهونًا ببقاء الحليف الأقوى وهو الحليف السوري.

دافع الحفاظ على الخط الأمامي

الذي بفقدانه تتمكن الولايات المتحدة من التوسع في المنطقة والوصول إلى آسيا الوُسطى والقُوقاز، وهي مناطق المجال الحيوي الروسي.

(١) خالد هاشم، «الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط بين الثابت والمتغير في عهد ترامب»، **المركز الديمقراطي العربي**، https://democraticac.de/?p=60028.

ثانيًا: تداعيات الحالة السورية

يتميز العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين بنهوض موسكو بدور نَشِط في قضايا الشرق الأوسط، وبدا أن دمشق هي بوابة المنطقة بالنسبة إلى روسيا؛ لذلك حدثت الطفرة في العلاقات السورية الروسية منذ عام ٢٠٠٥ عندما قامت الأخيرة بشطب نحو ٩ مليارات دولار من أصل ١٣ مليار، هي قيمة الديون السورية، مقابل إنشاء مرافق بحرية في طرطوس واللاذقية. هذا بالإضافة إلى التوافق الملحوظ بين رؤية كل منهما للكثير من القضايا الدولية؛ منها أحداث ١١ سبتمبر، وغزو العراق، بينما لاقت الهجمات الروسية على جورجيا دعم الأسد.

ثم في المرحلة التالية، مرحلة اندلاع أحداث ٢٠١١، فيها دعم الكرملين نظام الأسد بشكل واضح؛ حيث أسهمت المساعدات الروسية في الحيلولة دون إفلاس المؤسسات الاقتصادية، من خلال منح القروض وشراء المنتجات البترولية. هذا بجانب الدعم العسكري، وتسليح الجيش السوري، والحماية السياسية من عقوبات مجلس الأمن، وأي قرار يصدر ضد الرئيس السوري، ولا سيما ما يخص استخدام الأسلحة الكيميائية[١].

الأمر الذي وصل إلى إسهام موسكو بالوساطة في عام ٢٠١٣ في اتفاق «الترسانة السورية الكيميائية» لتجنب نظام الأسد تلقي أية ضربات عسكرية.

وفي أغسطس ٢٠١٥، وأثناء تحقيق مجلس الأمن في هذا الشأن، هددت روسيا باستخدام حق الفيتو؛ لعرقلة جهود مجلس الأمن في التحقيق فيما يخص استخدام الكلور على الأراضي السورية، بجانب تهم القرصنة التي لاحقت موسكو إثر إرسال الأسلحة، وقطع غيار الدبابات إلى السواحل السورية. وعلى الصعيد الاقتصادي منح الكرملين عددًا من القروض لنظام الأسد، وأرسلت موسكو نحو مائتي طن من الأوراق النقدية التي أسهمت كثيرًا في مساندة الاقتصاد السوري، والحيلولة دون إفلاس المؤسسات الاقتصادية، كما أسهمت المساعدات

(١) صمويل بيرغر، وآخرون، «عناصر الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط»، **معهد واشنطن**، https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/alnasr-alryysyt-lastratyjyt-amrykyt-fy-alshrq-alawst.

المالية في تعزيز الموقف العسكري، من خلال تمكين نظام الأسد من دفع الأموال المستحقة للجنود.

بذلك، منذ عام ٢٠١٥ تكون موسكو قد تمكنت من مد جسور التواصل، وتعزيز موقفها في المنطقة، خاصة في مجالات الطاقة، ومبيعات الأسلحة، والشأن العسكري.

ثالثًا: أبعاد القوى الفاعلة

شهدت مرحلة التسعينيات من القرن الماضي تغيرات جذرية في طبيعة العلاقة بين القوى العالمية، وفي المقدمة تأتي العلاقات الأمريكية الروسية، التي أصبحت علاقة تنافسية بدلًا من العلاقة الصراعية الأيديولوجية السائدة أثناء الحرب الباردة، ما ترتب عليه نهج جديد قائم على عقد التحالفات، وتقسيم المصالح المشتركة. فتبنى التحالف الأمريكي الإسرائيلي طرح مشروع الشرق الأوسط الكبير هذا خلفًا لحربها على الإرهاب إبان أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١.

وعلى الجانب الآخر، أخذت موسكو في تعميق علاقتها بكل من إيران وتركيا، بجانب دعم نظام الأسد، بينما أخذت السياسات الصينية في التحول نحو اهتمام متزايد بالمنطقة، وفيما يلي نتعرض لاستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية والصين كقوة فاعلة في المنطقة.

أهداف الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط

تتمحور الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط والدول العربية حول مجموعة أهداف؛ وهي كالآتي:

الحرب على الإرهاب

بعد اندلاع أحداث ١١ سبتمبر، أخذت الولايات المتحدة في التصدي للتنظيمات الإرهابية، وعلى رأسها (داعش) تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

تأمين مصادر النفط

غنى منطقة الشرق الأوسط بمصادر الطاقة جعلها محل اهتمام الكثير من القوى العالمية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية؛ لذا تحرص واشنطن على تدفق النفط من الشرق الأوسط وبأسعار مناسبة؛ لذلك تسعى الولايات المتحدة إلى التدخل في شئون المنطقة، واعتبار المؤسسات المصدرة للنفط مصدر تهديد للاقتصاديات والسوق الحرة، ومن ثَم تتبع واشنطن استراتيجية الضغط على الدول النفطية لتقوم سياستها النفطية بما يتوافق مع مصالح الولايات المتحدة. وفي هذا الصدد ربط الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بين الدعم الأمريكي لدول المنطقة وخفض أسعار النفط.

الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل

من بين الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة في المنطقة الحد من انتشار الأسلحة النووية بجميع أنواعها، كما أن انتشار هذه الأسلحة، وإن لم يكن تهديدًا مباشرًا لواشنطن فهو تهديد للحلفاء في المنطقة، لا سيما إسرائيل، والقوات الأمريكية المنتشرة في المنطقة. أما على الصعيد العالمي، فتستهدف الاستراتيجية الأمريكية منع أية قوة منافسة من الهيمنة على هذا الملف في منطقة الشرق الأوسط.

دعم الديمقراطية

دائمًا ما تؤكد الإدارة الأمريكية على قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان في المنطقة كإحدى الوسائل التي تخدم مصالحها في الشرق الأوسط[١].

وفي أحدث تقارير لمعهد واشنطن حول الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، قدم التقرير مجموعة توصيات تتلخص في الحفاظ على نظام الدولة من الانهيار؛ لما تواجهه هيكلة النظام الكاملة من خطر اتخاذ التدابير اللازمة للحد من نفوذ الحركات الشيعية المدعومة من الجانب الإيراني، ومواجهة النفوذ المتزايد للمتطرفين من السنة. ويعرض التقرير بعض العناصر المهمة لتقديم استراتيجية جديدة في المنطقة أهم ملامح هذه الاستراتيجية هي ما يأتي:

- الحفاظ على نظام الدولة في الشرق الأوسط، ومواجهة التنظيمات المتطرفة، وتبني رؤية تهدف في إطارها واشنطن إلى إضعاف هذه التنظيمات. فإلحاق الهزائم بتنظيم مثل تنظيم داعش وخسارته للأراضي سوف تحد من جاذبية هذا التنظيم.

- إيجاد ملاذ آمن داخل الأراضي السورية، وهذا من خلال العمل مع شركاء محليين لاحتواء المعارضة الشرعية واللاجئين.

- بناء علاقات فاعلة مع الحلفاء الرئيسيين، ولا سيما مصر، فمن غير الممكن أن تنجح الاستراتيجية الأمريكية في تعزيز نظام الدولة في المنطقة، دون علاقات فاعلة مع الحلفاء الرئيسيين.

- الحفاظ على العلاقات الثنائية في المنطقة، ولا سيما الأمريكية الإسرائيلية.

---

(١) آنا بورشيفكايا، **روسيا في الشرق الأوسط: الدوافع - الآثار الآمال**، ترجمة مركز إدراك للدراسات والاستشارات (حلب: مركز إدراك للدراسات والاستشارات، ٢٠١٦).

أهداف استراتيجية الصين في الشرق الأوسط

تستهدف استراتيجية الصين في المنطقة ضمان تحقيق بعض المصالح والأهداف التي يمكن تلخيصها في ما يأتي:

- استمرار الحصول على موارد الطاقة؛ نظرًا لزيادة احتياجاتها من الموارد الطبيعية والطاقة، التي أصبح الشرق الأوسط المصدر الأول لها منذ عام ١٩٩٥. ويعد النفط المحدد الأهم في العلاقة الثنائية مع السعودية وإيران.

- تستهدف الصين أيضًا السلع الواردة إلى المنطقة والغاز الطبيعي، بجانب النشاط الواضح في السعي وراء اغتنام الفرص لإبرام عقود الشراكة فيما يخص البنى التحتية، وفتح المزيد من الأسواق؛ لاستيعاب المنتجات الصينية الذي تميزت به مبادرة New silk road، التي تتضمن مختلف الأنشطة الاقتصادية، والإسهام في المنطقة المنوطة بجمهورية الصين الشعبية، وما يتبعها من مؤسسات ومنظمات اقتصادية[١].

- من بدايات القرن الحالي تعد منطقة الشرق الأوسط من أهم المناطق خارج آسيا والمحيط الهادي بالنسبة إلى بكين، ويرجع ذلك إلى الموقع الجغرافي المميز، والوفرة والتنوع في مصادر الطاقة.

- تُصنِّف الدراسات الصينية منطقة الشرق الأوسط مفترق طرق رئيسي عالمي؛ لما تتمتع به من أهمية استراتيجية وجغرافية في محيطها والعالم، وهذا ما يوضح تضاعف أهمية الشرق الأوسط في السنوات القادمة، وستحافظ بكين على وجودها فيه؛ كونه سوقًا للسلع الصينية، وموقعًا جاذبًا لمشاريع البنى التحتية، ومصدرًا للاستثمار الرأسمالي في الصين[٢].

---

(١) حسن ناصر الشمري، «التنافس الروسي الأمريكي في الشرق الأوسط»، **مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية** ١٢، العدد ٢٢ (٢٠١٨): ٣٤٤-٣٧٣.

(٢) أندرو سكوبيل، وعليرظا نادر، **الصين في الشرق الأوسط: التنين الحذر** (سانتا مونيكا، كاليفورنيا: مؤسسة RAND، ٢٠١٦).

- تحرص الصين على قيام علاقات متوازنة مع شركاء داخل المنطقة، بجانب الحفاظ على علاقة ودية تعاونية مع الولايات المتحدة الأمريكية، رغم حالة التنافس الضمني السائدة.

- المصالح والأهداف الصينية في المنطقة ليست على الصعيد العالمي فقط، ولكن على الصعيد الداخلي أيضًا؛ لما للمنطقة من تأثير قد يمتد إلى محيط الصين، ولا سيما بعد تفكيك الاتحاد السوفيتي، وظهور بعض البلدان الإسلامية في وسط آسيا، وتقليص المساحة السياسية والجغرافية الواقعة بين الصين والشرق الأوسط، فالمناطق الواقعة على الحدود الغربية كانت من مناطق الجوار الشرق أوسطي، وترتبط به منذ زمن بعيد من خلال طريق الحرير، فضلًا عن العلاقات الثقافية والعرقية. وعليه، فإن حالات انعدام الأمن في المنطقة سوف تؤثر تأثيرًا شبه مباشر فيما يتعلق بالمعارضة الشعبية. وبالتالي أصبح الاهتمام بما يخص هذه القضية أمرًا بالغ الأهمية[1].

- وأخيرًا، تمثل أهمية الشرق الأوسط بالنسبة للصين ثقلًا سياسيًّا يحافظ ويحسن وضعها باعتبارها قوة عظمى تبحث أيضًا عن موطئ قدم داخل المنطقة، وتسعى للقيام بدور في قضايا المنطقة، باتخاذ مواقف مستقلة عن الموقف الأمريكي لتعزيز موقفها وتحقيق توازن استراتيجي داخل المنطقة مقابل القوى الأخرى، وداخليًّا منح الثقة للحزب الشيوعي كمدافع عن المصالح الصينية.

(١) كريم المفتي، «مصالح روسيا و الصين في الشرق الأوسط: دراسة تحليلية»، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ٢٠١٥، العدد ٤٧-٤٨ (أكتوبر ٢٠١٥): ٣٩-٤٣.

الخاتمة

يمكن القول بأن الفترة الأخيرة قد شهدت نشاطًا ملحوظًا لروسيا؛ حيث قرار العودة إلى الشرق الأوسط، وكانت سورية بوابة المرور للمنطقة؛ حيث توقفت روسيا عن التحيز الأيديولوجي، وبناء سياسات على ذلك. كما أصبحت تتبع سياسات أكثر براجماتية (لا مؤيدة لطرف مقابل عداء الآخر)، فمن حيث المبدأ تخدم مصالحها الخاصة، وقد أقامت علاقات كثيرة ومتوازنة داخل المنطقة؛ فعلى الصعيد العالمي نجد ثنائية «الصين وروسيا»، وإقليميًّا مُثلث «تركيا، وإيران، وسورية»، والكثير من العلاقات المتوازنة الأخرى؛ مستهدفة بذلك الحفاظ على سيطرتها على سوق الغاز وضمان تدفق النفط، بالإضافة إلى الشركات الاقتصادية، ومشاريع البنى التحتية وأسواق السلاح.

وعن الموازنة الروسية مع الفاعلين في المنطقة، نجد أن للولايات المتحدة – تاريخيًّا – النصيب الأكبر من التحالفات والعلاقات التاريخية في المنطقة، لكن الوجود الروسي نجح في إحداث توازن مقبول، ولا سيما بعد تبني الولايات المتحدة سياسة أقرب إلى الانعزالية في الآونة الأخيرة، وقد نجح الوجود الروسي في المنطقة مقابل فشل الولايات المتحدة في كل من مشروع الشرق الأوسط الكبير، وفرض هيمنتها على المشهد السوري واليمني. في النهاية، تبقى استراتيجية الوجود الأمريكي في المنطقة استراتيجيةفرض الهيمنة، والتدخل في الشئون الداخلية، وتحقيق مصالح سياسية واقتصادية.

وعليه، فنحن أمام نجاح روسي في إيجاد موطئ قدم، وملء فراغ الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط بالإضافة إلى حماية المصالح الاقتصادية والوجود العسكري. وفي

المحاولة الأولى لتقييم استراتيجية الصين في المنطقة تشير الدراسات إلى نجاحها حتى الآن على الأقل بناءً على مدى حماية بكين لمصالحها الأساسية، وتراجع أمريكي نسبي لصالح روسيا، والقوى الشرق أوسطية فيما يخص الكثير من القضايا في المنطقة، وفي مقدمتها المشهد السوري واليمني؛ وتعثر قيام مشروع الشرق الأوسط الكبير.

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

ISBN 978-977-452-604-6